وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف. المسيلة

كلية اللعلوم الإنسانية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي:...../ 2021

رقم التسجيل: 161635103515

رقم التسجيل: 161635103511

ظهور هيئة الأركان العامة وأثرها على المسار السياسي والعسكري للثورة الجزائرية (1962-1958)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- سارة بوضياف
- مسقم سعيدة

تحت إشراف الدكتور:

- فتح الدين بن أزواو

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله أولا على توفيقه في تثبيت خطاي في إكمال الطريق وإنجاز هذا العمل والذي نأمل من المولى أن يعود على الجميع بالنفع ويكون في ميزان حسناتنا أما ثانيا نتقدم في هذا المقام الطيب بتقديم جزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف فتح الدين بن أزوار والذي لم يبخل علينا بإرشاداته وتوجهاته جعلها الله في ميزان حسناته وأطال الله في عمره، كما لا أنسى الزملاء الكرام ونذكر في هذا المقام الأخ والزميل رابح الطويري الذي ساندنا كثيرا والأخت سميرة ساطي جزاهم الله خيرا وكذلك الشكر موصول إلى العائلتين الكريمتين وأخص بالذكر امي وأبي، كما لا تفوتني الفرصة في شكر أخوات زميلتي (نوال، نورة، أمال) وأخص بالذكر أخاها طاهر الذي ساندها على إكمال المشوار، كما لا أنسى أخواتي (نصيرة، نعيمة، مرام وريحة وأخي إبراهيم)، اطال الله في أعمارهم وحفظهم الله جميعا، كما لا نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كافة طاقم قسم التاريخ أطال الله في أعمارهم وجزاهم الله خيرا.

الإهداء

لطالما حلمنا بهذه اللحظة وها هي الآن فصولها قد أثمرت ونحن بدورنا نهدي هذه الثمار إلى أرواح آبائنا الطاهرة (بوضياف عمار ، مسعم المسعود) اللذين كانوا لنا سندا وأفنوا حياتهم في توفير سبل الخير لنا وفرحوا لفرحنا وحزنوا لحزننا وكانوا لنا باب الجنة على الأرض رحمة الله عليهم.

كما نهدي هذا العمل كذلك إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها وفضلتنا عن نفسها وما لا فقد جعلت حياتها فداءا لنا وأفنت حياتها في اسعادنا على الدوام إلى الجوهرتين في هذا الوجود أمي وأم زميلتي (مقران رملية، مسعم مسعودة) أطال الله في عمرهما ومدهما بالصحة والعافية يارب.

كما لا ننسى العائلتين الكريمتين كل بمقامه وأخص بالذكر أختي أمال وأخي مفتاح الذي دعمني كثيرا إلى جميع الأصدقاء الذين عرفتهم من قريب وبعيد وأخص بالذكر زميلنا الذي شاركنا في خوض غمار الدراسة ولم يبخل علينا الأخ طويري رابح صاحب السيرة الحسنة والخلق الطيب والذي دعمنا ماديا ومعنويا في إتمام هذا العمل.

كما لا ننسى في هذا المقام الأخت والزميلة ساطي سميرة على دعمها لنا ولم تبخل علينا بعلمها حفظ الله لها ما تتمناه إلى جميع معارفنا وإلى كل أساتذتنا في الجامعة بصفة عامة وأساتذة قسم التاريخ بصفة خاصة جزاهم الله خيرا .

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكر أخ زميلتي طاهر مسعم الذي كان لها الحافز على مواصلة هذا المشوار وكان لها السند في إتمام العمل ماديا ومعنويا نسأل الله أن يديم محبتهم ويمده بصحة وعافية يارب.

قائمة المختصرات

(هـ، أ، ش): هيئة الأركان الشرقية.

(هـ، أ، غ): هيئة الأركان الغربية.

(هـ، أ، ع): هيئة الأركان العامة.

(ج، ت، و): جيش التحرير الوطني.

(ح، م، ج، ج): الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

(هـ، ت، م): الهيئة التنفيذية المؤقتة

(م، و، ث، ج): المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

(ل، ت، ت): لجنة التنسيق والتنفيذ.

(د، ت): دون تاريخ.

(د، م): دون مكان نشر.

(ل، ع، ع، ش): لجنة العمليات العسكرية الشرقية.

(ل، ع، ع، غ): لجنة العمليات العسكرية الغربية.

(C.O.M): لجنة العمليات العسكرية.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل التمهيدي: من جيش الحدود إلى هيئة الأركان العامة (1962-1958)

1-نشأة جيش الحدود

2-مبادئ جيش الحدود

3-التنظيمات المكونة لجيش الحدود (أو وحدات الجيش)

4-القوات الخلفية

5-استراتيجية التسليح لجيش الحدود

الفصل الأول: ظهور لجنة العمليات العسكرية

المبحث الأول: نشأة لجنة العمليات العسكرية الشرقية C.O.M

المطلب الأول: نشأة القاعدة الشرقية (الظروف والتأسيس)

المطلب الثاني: البنية السياسية العسكرية للقادة الشرقية

المطلب الثالث: أداة ومهام القاعدة الشرقية

المبحث الثاني: ميلاد لجنة العمليات الغربية

المطلب الأول: تأسيس القاعدة الغربية

المطلب الثاني: القاعدة الغربية بين المهام والمراكز

المطلب الثالث: عراقيل لجنة العمليات العسكرية COM

الفصل الثاني: هيئة الأركان العامة بين الميلاد والنشاط

المبحث الأول: بوادر تشكل هيئة الأركان العامة

المطلب الأول: مؤنمر طرابلس وميلاد هيئة الأركان

المطلب الثاني: مباؤدها وأبرز أعضائها

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لهيئة الأركان

المبحث الثاني: أداء ومهام هيئة الأركان

المطلب الأول: نشاطات هيئة الأركان

المطلب الثاني: أهم أعمالها وأبرز مصالحها

المطلب الثالث: علاقاتها بالمؤسسات العسكرية (اللجنة الوزارية للحرب أنموذجا)

الفصل الثالث: دور هيئة الأركان العامة وتأثيرها السياسي والعسكري على مسار الثورة

المبحث الأول: نشاطها على المستوى السياسي

المطلب الأول: خلافها مع الحكومة المؤقتة

المطلب الثاني: دورها في المفاوضات وموقفها في اتفاقيات ايفيان

المطلب الثالث: دورها في أزمة صائفة 1962.

المبحث الثاني: نشاط هيئة الأركان العامة العسكري

المطلب الأول: التسليح والدعم اللوجستيكي الداخلي

المطلب الثاني: الامداد على مستوى الجبهات الجنوبية (أنموذجا مالي والنيجر)

المطلب الثالث: موقف هيئة الأركان العامة من السياسة العسكرية الفرنسية.

مقدمة

مقدمة:

شهدت الثورة الجزائرية خلال مسارها النظالي تنظيما ملحوظا خاصة في مؤسستها القيادية، هذه الأخيرة التي كانت في بدايتها الاولى تتكون من مزيج جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني خاصة بعد بروز دورها ودعمها للنشاط الثوري وتحكمها في الاستمرارية السياسية والعسكرية، خاصة بعد الدعوة إلى عقد مؤتمر الصومام 20 أوت 1959 والذي طبقت ثماره على أرض الواقع وتم بذلك تشكيل هيئات قيادية جديدة لتسيير الثورة ولعل من بين الهيئات التي تمخضت عن هذا الاجتماع نذكر على سبيل المثال لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة، كما تم الإلحاح في قرارات المؤتمر على ضرورة تشكيل مراكز التدريب والتسليح وكذلك التموين والممتدة على طول الشريط الحدودي الشرقي وكذلك الغربي والتي كان لها الدور الفعال في تنشيط تحريك الثورة وهذا بفضل تزويدها بالسلاح، هذه المراكز التي سوف يطلق عليها فيما يلي اسم جيش الحدود وتعتبر النواة الأولى لتشكيل جيش التحرير الوطني إلا أنه شهد في هذه الفترة فوضى عارمة في وحدات صفوفه الأمر الذي أدى إلى تدخل العديد من الوحدات لتنظيمه منها الحكومة المؤقتة ولجنة التنسيق والتنفيذ بإحداث جبهة شرقية وغربية غير أنها فشلت في ذلك خاصة بعد فقدان الجبهة الشرقية السيطرة وإثبات عجزها هذا ما أدى إلى ضرورة تشكيل هيئة تجمع بين الجبهة الشرقية والغربية والتي صادف عن ظهورها اجتماع القادة العشرة الذي يعتبر النواة الاولى لهذه الهيئة.

وفي هذا الصدد دفعتنا مجموعة من الأسباب لاختيار هذا الموضوع خاصة وبالظهور وتطور هيئات القيادية للثورة الجزائرية أهمها ظهور هيئة الأركان العامة (1958-1962) وانعكاساتها السياسية والعسكرية على الثورة الجزائرية ليكون بذلك موضوعا لدراسة والبحث نذكر أهم الأسباب في ذلك:

1. الرغبة في البحث والتحري عن الموضوع وبالخصوص حول الثورة الجزائرية بحيث نجد أن مجال تخصص وطني عربي معاصر لا يحتوي على مقياس خاص بالثورة وهذا ما دفعنا لتوسع أكثر في التخصص.
2. كما أن اختيارنا لموضوع هيئة الأركان العامة جاء لعدة اعتبارات ومنها دورها في الثورة التحريرية.
3. الرغبة في دعم المخبر والمتحف وتكمن ثمرة هذا الإنتاج في هذا الموضوع كون هذا الأخير غير متطرق إليه من طرف الباحثين في مجال تاريخ الثورة الجزائرية بصفة مستقلة وعدم توفر المكتبتين السابقتين لمثل هذه الكتابات وإن توفرت نجد بها نقائص وتناول الموضوع بشكل سطحي نذكر منها الحدث البارز الذي تناولته جل الكتابات ألا وهو الخلاف القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة لذلك تعمدنا في البدأ على دراسة النواة الأولى المشكلة لهيئة الأركان العامة ألا وهي جيش الحدود وتسليط الضوء على دور هيئة الأركان في توحيد ولم شمل جبهة جيش الحدود الشرقية وكذا الغربية، إضافة إلى دعمها العسكري لثورة وكذلك مشار أنها السياسة لمساندة القضية الجزائرية ونحن بدورنا في هذا الصدد نوهنا على ميلاد جيش الحدود وأهم تطوراته وكذلك أشرنا إلى لجنة العمليات العسكرية وصولا إلى تأسيس هيئة الأركان العامة والمهام التي أوكلت لها كما لمحنا على نشاطها، السياسي والعسكري في الثورة الجزائرية وعلى الرغم من حساسية هذا الموضوع وصعوبته لكن بتحفيز من الأستاذ المشرف الأستاذ فتح الدين بن أزواو، استطعنا إزالة العقبة والاجتهاد في الموضوع وفيما يخص الإشكالية الدراسية.

الإشكالية الرئيسية:

- ✓كيف كان ظهور هيئة الأركان العامة وما هو أثرها على المسار السياسي والعسكري للثورة الجزائرية؟

والتي سنحاول الإجابة عنها من خلال طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

1. كيف تم إنشاء جيش الحدود وتحوله إلى هيئة الأركان العامة وما هي أهم التطورات الحاصلة؟
2. كيف تم انشاء لجنة العمليات العسكرية (COM) وما هي مهام ونشاطات كل من الجبهة الشرقية وكذلك الغربية؟
3. ما هي بوادر تشكل هيئة الأركان وما هم أبرز أعضائها؟ وما هي أبرز الصلاحيات الموكلة لها؟
4. ما هو دور هيئة الأركان على الصعيد السياسي وهل لعبت دورا سياسيا فعالا في الفترة الممتدة (1960-1962) لصالح الثورة الجزائرية؟.
5. ما هو دور هيئة الأركان في دعم الثورة عسكريا وكيف كانت مجالات إمداداتها عبر كافة الجبهات الحدودية؟.
6. كيف كانت استراتجيتها قائمة في مجابهة السياسة الاستعمارية.

وللإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية اعتمدنا على المنهج الوصفي التاريخي التحليلي بحيث الوصفي التاريخي يقوم على عرض الوقائع والأحداث التاريخية ووصفها وصفا كرونولوجيا أما التحليلي فيقوم على تحليل الأحداث التاريخية وكل ما يتعلق بهيئة الأركان ودورها خلال الثورة وذلك حسب الإطار الزمني والمكاني بداية من نشأتها الأولى إلى غاية نشاطها السياسي والعسكري.

أما المنهج التحليلي فقد اعتمدنا عليه لتحليل كل ما يتعلق بهيئة الأركان العامة وتحليل الأحداث التاريخية كمحاولة للوصول إلى الجوانب الشاملة عن الإشكالية المطروحة، كما اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع في إنجاز هذا العمل نذكر منها على سبيل المثال مذكرات علي كافي والشادلي بن جديد وكذلك خالد نزار ومحمد حربي إضافة إلى عبد الرزاق بوحارة والطاهر الزبيري.

أما بالنسبة للمراجع نذكر الطاهر الجبلي في كتابه دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية ومحمد عباس في كتابه نصر بلا ثمن وعمار بحوش التاريخ السياسي بالجزائر من

البداية إلى غاية 1962، ولإثراء الموضوع أكثر استعملنا بعض الدوريات والمقالات لها علاقة بالموضوع نذكر من بينها مقالات الأستاذ أحمد مسعود سيد علي حول خط شال واجتماع العقداء الداخل، وكذلك مجلة القواعد الخلفية طاهر جبلي، وبالنسبة للجزائر استعملنا جريدة المجاهد ولقد استعملنا كذلك في ذات السياق بعض الرسائل الجامعية ولعل في مقدمتها رسالة الدكتوراه لعبد النور خيثر والتي تحمل عنوان تطور الهيئات القيادية كما استخدمنا كذلك رسالة حكيمة شتواح حول المبادئ التنضيمية لثورة الجزائرية والتي لم نعتمد عليها بشكل كبير إلا في بعض النقاط كما استعملنا كذلك مذكرة صغيري منير والتي تحمل عنوان هيئة الأركان العامة ودورها في الثورة الجزائرية.

وكل المصادر والمراجع والتي لا يسعنا المقام لذكرها كلها كان لها الدور الفعال والأهم في معرفة جوانب عدة من الموضوع لا سيما في ما تعلق بالأمور الحساسة والخفية.

كما قسمنا هذا العمل إلى مقدمة ومدخل تمهيدي بالإضافة إلى ثلاث فصول وأردفناهم بخاتمة ومجموعة من الملاحق ذات صلة مقربة بالموضوع بحيث حاولنا في البداية بالتمهيد للموضوع من خلال ذكر نشأة جيش الحدود وكذا أهم مبادئه وعناصره التنظيمية. كما أشرنا كذلك إلى استراتيجيته العسكرية، وهذا من خلال ذكر دوره في التسليح كما جعلنا الفصل التمهيدي عبارة عن عناصر أما فيما يخص الفصل الأول فقد خصصنا لتطور وظهور لجنة العمليات العسكرية وقمنا بتخصيص المبحث الأول للجبهة الشرقية من حيث تعريفها ومهمتها وكذلك نشاطاتها في حين المبحث الثاني خصصنا للجبهة الغربية وأدرجنا تحته مطالب حول تعريفها وكذلك مهامها وأهم العراقيل التي واجهت الجبهتين، الأمر الذي أدى إلى تشكيل هيئة الأركان العامة لتجمع بين الجبهتين، أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان ظهور هيئة الأركان العامة بين الميلاد والنشاط وقد قسمناه إلى مبحثين حمل المبحث الاول عنوان بوادر تشكيل هيئة الأركان العامة وأدرجنا تحته ثلاث مطالب بحث تناولنا في المطلب الأول بوادر تشكيل هيئة الأركان العامة، اما المطلب الثاني فقد حمل عنوان مؤتمر طرابلس وميلاد هيئة الأركان في حين المطلب الثالث الهيكل التنظيمي للهيئة أما المبحث

الذي يليه فقد خصصناه لأداء هيئة الأركان العامة والتنويه على نشاطاتها وأبرز صلاحياتها وكذلك علاقتها بالمؤسسات العسكرية ومنها اللجنة الوزارية أما بالنسبة للفصل الثالث والأخير فقد تمحور حول دور هيئة الأركان العامة على الصعيد السياسي والعسكري خلال الثورة الجزائرية وفي الفترة الممتدة (1962–1960) بحث حمل المبحث الاول عنوان النشاط السياسي لهيئة الأركان العامة وأدرجنا حوله دورها السياسي المتمثل في خلافها مع الحكومة المؤقتة وذكر أبرز أسباب الخلاف التي أدت إلى ذلك وحادثة الطيار الفرنسي كما أشرنا في ذات السياق إلى مجريات هذا الخلاف وكذلك أهم نتائجه كما تطرقنا في المطلب الموالي إلى موقفها من المفاوضات ايفيان وكذلك القضايا المحلية منها معارضة القوى المحلية ولجنة التنسيق والتنفيذ خاصة بعد ان اعتبرت هيئة قيادية ذات كتلة عسكرية في حين المطلب الثالث أخذ نصيبه في التعريف بأزمة صيف 1962 وذكر أهم أسبابها ومجرياتها وأهم نتائجها.

في حين المبحث الثاني جاء بعنوان النشاط العسكري لهيئة الأركان العامة بحث أدرجنا تحته ثلاث مطالب حمل المطلب الاول التسليح ودعم هيئة الأركان للولايات الداخلية وذلك من خلال توفير السلاح وادخاله إلى المناطق الداخلية وتوزيعه عليها في حين حمل المطلب الثاني عنوان الدعم اللوجستي من طرف الجبهة الجنوبية أنموذجا مالي ونيجر خاصة بعد إقامة خط شارل وموريس وتطويق الحدود الشرقية والغربية الأمر الذي جعل هيئة الأركان تفتح بجبهة حدودية جنوبية لدعم الثورة الجزائرية بمختلف أنواع الأسلحة أما المطلب الثالث فقد تمثل في السياسة الفرنسية ورد فعل هيئة الأركان منها خاصة بعد زيادة إمداد خط شال وموريس وقيام الجيش بمحاولة اختراقه وما نجم عنه من أضرار في صفوف الجيش، وأنهينا عملنا بخاتمة أجبنا فيها عن مختلف التساؤلات التي انبثقت عن الإشكالية لنصل بذلك إلى أهم النتائج المتحصلة وألحقنا العمل بملاحق أساسية تدعم الموضوع المدروس وفي الأخير نرجوا أن قد وفقنا في عملنا هذا المتواضع كما نرجوا أن قد استوفينا الموضوع حقه وبذلك فإن أصبنا فمن الله وحده وإن أخطأنا فحسبنا أننا عملنا والله وراء القصد.

اما عن الصعوبات التي واجهتنا نذكر أننا وجدنا صعوبة من حيث الوصول إلى المادة العلمية والتي تخص حيثيات هيئة الأركان العامة ودورها إبان الثورة الجزائرية خاصة وأن هذا الموضوع قد درس من جانبه السطحي المتمثل في خلاف هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة كما واجهتنا صعوبة التنسيق في العمل خاصة وأن أزمة كورونا لاتزال إلى اليوم تعيش معنا ونعيش معاناتها هذا ما جعلنا في عزلة عن بعضنا البعض بحيث لم تسمح لنا الفرصة أن نلتقي مع بعضنا البعض إلى في وقت محدد خاصة مع الأستاذ المشرف.

الفصل التمهيدي:

من جيش الحدود إلى هيئة الأركان العامة

(1962/1958)

تمهيد:

لقد شهد جيش التحرير الوطني تطورات من حيث التنظيم والعدة والعدد حيث برزت تشكيلات جيوش متمركزة على الحدود الشرقية والغربية، هذا الأخير نتج عنه ميلاد هئية الأركان العامة.

1- نشأة جيش الحدود:

إقترن ميلاد جيش التحرير مع ميلاد الثورة التحريريّة الجزائرية، وتم التنظيم الفعلي لهما بعد مؤتمر الصومام أوت 1956، حيث تم وضع القاعدة الشرقية والغربية على كل من الحدود التونسية وكذلك المغربية، وتعد سنة 1958 أول عام لظهور جيش الحدود، خاصة بعد اجتماع كل من بن بلة وبن بولعيد من أجل إنشاء قاعدة طرابلس لتسهيل التزوّد بالسلاح، وحدثت إتصالات مع تونس من أجل تزويد الثورة بالسلاح، كما حصلت الثورة[1] على 250 قطعة سلاح خلال كل شهر وتم توزيعها على مناطق مختلفة، كما استطاع الجيش تنصيب قواعد مركزية على مستوى الحدود، ومن هذا المنطلق بدأ التحضير الفعلي لإنشاء جيش الحدود الذي كان بدايته الفعلية سنه 1955، خاصة بعد ما ثبت المجاهدون على مستوى الحدود الشرقية وتزايد أعدادهم[2] ، وتشكيل قاعدة إرتكاز، هذا ما جعل فرنسا تطبق سياسة القمع لمنع تمركز الجيش على الحدود وذلك عبر إنشاء خطي شال و موريس وإنشاء مناطق محرمة، كما أدت إمكانيات الجيش إلى تشكيل محميات للاجئين على مستوى الحدود[3] التونسية والمغربية وبالتالي انضمام جملة من المتطوّعين وكذلك المجاهدين الذين شكلوا نواة جيش الحدود، ولقد كان لتشكيل جيش الحدود جملة من العوامل نذكر منها:

1- إسهام خطا شال وموريس[4] في تمركز الجيش على مستوى الحدود الشرقية والغربية.

2- السياسة الفرنسية والأوضاع المتدهورة التي أدت إلى تشكيل مقر على مستوى الحدود.

3- إنضمام العديد من الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي إلى جيش الحدود.

---

[1] – بسّام العسلي، جيش التّحرير الوطني الجزائري، دار الحقائق، ط1، ج2، 1986، بيروت، د.س، ص67.

[2] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص23.

[3] – محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز و المال، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص468.

[4] – محمد حربي، حياة تحدي و صمود – مذكرات سياسية، 1945-1962، ترجمة عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، ص 47.

4- مساعدة كل من السلطة التونسية والمغربية على إنشاء جيش الحدود وكانت هذه العوامل النواة الأولى لتشكيل جيش الحدود.

2- مبادئ جيش التحرير الوطني:

أولا - الكفاح من اجل الاستقلال:

قرر جيش التحرير الوطني في هذه المرحلة العمل المسلح واستعمال السلاح وذلك من اجل تحرير البلاد وتحقيق الاستقلال مهما بغلت الخسائر.

ثانيا - إنهاك جيش الاحتلال الفرنسي:

إستهدف جيش التحرير الوطني قوات العدو وأنهكها كليا عن طريق العمليات والكمائن والهجوم على المراكز العسكرية وتخريب وسائله.

ثالثا - تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني:

وذلك عن طريق زرع روح الوطنية في نفوس الشباب لمواجهه العدو والتضحية في سبيل الوطن من خلال تقديم الدعم المعنوي والمادي لهم.

رابعا - حرب العصابات:

بتطبيق الأساليب القتالية من طرف الشباب الثوريين الذين تدربوا عليها من طرف قادة جيش التحرير الوطني الذين امتازوا بالخفة والسرعة وذلك لإفشال مخططات العدو والقضاء على أساليبه العسكرية و بعد الانتهاء يعقدون اجتماع لدراسة و تقييم العملية الموالية بحيث عرفت هذه المرحلة بحرب العصابات[1].

خامسا - تقوية الاتصالات بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات:

كانت من بين الأساليب التي ارتكز عليها جيش التحرير الوطني وذلك لدراسة الظواهر والجوانب والاتجاهات داخل ولايات الوطن لمعرفه ماذا يحدث.

[1]- فتيحة حمدي، مذكرة ماستر تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الانسانيه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قطب شتمة، جامع محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2015/2014، ص33 .

سادسا – توسيع شبكة الاستخبارات في وسط العدو و وسط السكان:

وذلك لمعرفه وكشف الحقائق والمعلومات السرية للعدو والتعرف على مواقع تمركزه ودراستها من حيث العدة والعتاد، وتميزت كذلك بكشف الخونة التابعين له.

سابعا – توسيع الشبكة العاملة على إقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني لدى الشعب لتجعل منه سدا أمنيا ثابتا:

عملت في هذه المرحلة على حماية وتقويه جيش الحدود من الناحية الشرقية والغربية و توسيع نفوذه لتحقيق أهدافه وجعله يعمل كقوة أمنية من أجل تحقيق أهدافه.

ثامنا – الامتثال للأوامر:

اعتمد جيش التحرير الوطني على تطبيق القوانين الثابتة والمنظمة بطريقة هادفة لضرب مصالح العدو مع تفادي الوقوع في مشاكل الخلافات بين القاده والجنود داخل الجيش.

تاسعا – تعزيز روح الإخوة والتضحية:

رغم الإمكانيات الضعيفة داخل جيش تحرير الوطني إلا أنه استطاع أن يطور قدراته وأن يغرس روح النضال داخل جنوده، اعتمد في ذلك على الطاعة والفداء والإخلاص والأخوة والتضحية[1].

عاشرا– مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في الكفاح:

رغم الأساليب القمعية التعذيبية والاستراتيجية الجهنمية من طرف الاستعمار الفرنسي، إلا أن جيش التحرير الوطني لم يعامله بمثل لأنه كان يتحلى بأخلاق عالية كان يؤمن بالمبادئ الإسلامية فقد كان يحافظ على قوانين الحرب ولا يهاجم الا وجه لوجه عكس العدو الذي كان يطعن بالظهر ويفتري عليه.

[1] – فتيحة حمدي، مرجع سابق، ص، ص 34 –35 .

3- التنظيمات المكونة لجيش الحدود (أو وحدات الجيش):

إن تشكيلات جيش الحدود شملت عناصر متنوعة نذكر منها:

* **الصنف الأول:** هي فئة مكونة من المجاهدين واللاجئين التي سعت لجلب السلاح وهي مستقرة على الحدود الشرقية والغربية، إن هذه الفئة كانت مكلفة بمهمة التسليح ويلاحظ إن السلاح كان في مستهل الثورة خاصة من الخارج [1] ويمكن القول إن هذه الفئة أو بعبارة أخرى فئة وحدة التسليح شكلت القلب النابض للثورة.

* **الصنف الثاني:** اهتمت هذه الفئة بتأطير وتنظيم جيش الحدود إلى أربعة أقسام نذكرها على النحو التالي:

- **القسم الأول:** تمثل في الجيوش التي كانت منخرطة في الجيش الفرنسي بحيث سعى جيش التحرير إلى استقطابها من اجل إضعاف الجيش الفرنسي، و ضرب الثقة في قيادته.

- **القسم الثاني:** مشتملة على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي خلال الفترة 1958 والتحقوا بالثورة الجزائرية ثم وبجيش الحدود في كل من تونس والمغرب مثل محمد العماري محمد تواتي ولم يكن دمجهم مباشرة إلا بعد مراقبة مكثفة لهم واختبارهم قبل دمجهم[2]، كما منحت لهم مهمة تدريب إطارات الجيش، غير أنهم وجدوا عوائق في ذلك مع اختلاف الايدولوجيا العسكرية لدى الضباط الفارين من الجهة والمجاهدين البسطاء من جهة ثانية.

- **القسم الثالث:** هي المجموعات المتخرجة من الأكاديمية العسكرية انضموا إلى الثورة وتم نقلهم إلى المشرق من اجل استكمال التكوين.

---

[1] - بسام العسلي، مرجع سابق، ص 71.

[2] - عبد الرزاق بوحاره، منابع التحرير اجيال في مواجهه القدر، ترجمة صالح عبد النوري، تقديم زهور ونيسي، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2006، ص 187.

– **القسم الرابع:** تعود جذور هذه الفئة التي كان ميلادها مع حركه الانتصار للحريات الديمقراطية وكان لها الدور الفعلي خاصة مع تأكيد شرعيتها للسياسة على مسرح الحركة الوطنية ومن الشخصيات الظاهرة نذكر منها علي منجلي[1].

القول من خلال هذا التفصيل إن جيش الحدود كان له دور ونشاط مكثف على مستوى الحدود الشرقية والغربية بفضل تنظيم وحيوية مختلف الجهات وكذلك تزويد و تمويل بالسلاح كما يمكن القول إن تشكيلاته شملت المجاهدين والفارين من الجيش الفرنسي لأسباب تطوعية وسوء في المعيشة.

4– القواعد الخلفية لجيش الحدود:

بعد تبلور فكره إنشاء جيش الحدود ووضع تنظيم محكم على مستوى الحدود الشرقية والغربية والمتمثل في ليبيا تونس و المغرب.

1/ القاعدة الشرقية: تعد هذه القاعدة جزء من المنطقة الثانية بقيادة ديدوش مراد وكان الهدف من هذه القاعدة هو جلب السلاح للمناطق المشتركة معها في الحدود وتنظيمها سياسيا وعسكريا[2].

– **قاعدة طرابلس:** كانت إطارا تنظمينا داعما للثورة وتكفلت بالوحدات على الجبهة الشرقية 1957 وابرز قادتها عبد المجيد الزبيري كمال ساكر كما كانت قاعدة سرية بقياده عبد الله النواوية، ومهمتها التموين بالسلاح عن طريق سيارات من نوع (jecp) وشاحنه من نوع (سيفور) 744 ومع قدوم إعمران عرفت القاعدة تطورات ملحوظة: جعلتها تمثل القاعدة الثانية لتعزيز المهام نذكر منها تحرير انطلاق الثورة[3].

– **قاعدة بنغازي:** تأسست 1957 من طرف عبد المجيد بوزيدي الذي فتح مكتب جبهة التحرير الوطني ببنغازي والتي تقع في شرق ليبيا ومن المهام التي أوكلت إليها نذكر

[1] – الطاهر الزبيري، مذكرات اخر قاده الاوراس التاريخيين 1929 1962، منشورات المؤسسه الوطنيه للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2008، 135.

[2] – ابو بكر حفظ الله، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954 1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 89.

[3] – محمد البجاوي، حقائق من الثورة الجزائرية، دار الفكر الحديث، بيروت، 1971، ص 151–152.

الاتصال بين السكان لدعم القضية الجزائرية والعمل على إنشاء قاعدة الإمداد للثورة بالسلاح، كما خصصت قيادة الجيش الليبي آنذاك بعض المناطق لإيداع السلاح الموجه لجيش التحرير الوطني وقد أنشأ رخيمة جمال حظيرة لإيواء شاحنات نقل الأسلحة تحت إشراف وحماية من قبل جنود جيش التحرير الوطني[1].

– **قاعدة تونس:** جاءت فكرة تأسيسها من قبل الطالب الحربي وسعيد عبد الحي وآخرون من اجل جمع السلاح[2] بتونس لصالح الثورة الجزائرية والدعم لجيش التحرير ويعتبر موطن ألحامه بظاهرة الأسوار المركز لتخزين الأسلحة الآتية من ليبيا، كما كان الجنود التونسيون يقومون بتوزيعها على تونس والجزائر بحيث شكل البلدان قاعدة عسكرية ومن المراكز نذكر:

- مركز قرن الحلفاية: أهم مراكز تكوين الإطارات.
- مركز الوادي خاص بتخزين الأسلحة.

لقد ساهمت القاعدة الشرقية في تحقيق الدعم اللوجستي و المتمثل في[3]:

- تحقيق الإكتفاء من حيث البنادق و الرشاشات والمدافع والذخائر المتنوعة.
- وضع استراتيجي محكمة على مستوى الحدود.

كما كانت لهذه القاعدة جملة من المشاكل نذكر منها:

- مشكل التزويد بالأسلحة.
- مشكل التنظيم والتنسيق.

لكن سرعان ما تداركت هذه العوائق من خلال:

- وضع تنظيمات عالية على مستوى جيش الحدود.
- فرض منطق عسكري ميداني.[4]

[1] – الطاهر الجبلي، دور القاعده الشرقيه في الثوره الجزائريه 1954–1962 ، دار الامه، د م، 2013، ص 89–90.

[2] – الطاهر الجبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954 1962، دار الأمة، د م، 2015، ص 308.

[3] – الطاهر الجبلي، دور القاعده الشرقيه في الثوره الجزائريه 1954–1962، مرجع سابق، ص316–319.

[4] – أنظر الملحق رقم (01).

أما من ناحية الجبهة الغربية: نجد المغرب التي اشتملت قاعدة عسكرية مع الجزائر بعد حالة الركود التي عاشتها الجزائر، وهذا من خلال إعادة هيكلة وتدريب العناصر على فنون القتال والتي كان على رأسها العربي بن مهيدي والحاج بن علال وبوصوف[1]، وعملت على الدعم جبهتها بالحدود عن طريق مراكز التمويل التي أقامتها في كل من اسبانيا والمغرب الشقيق، كما لقيت الدعم من طرف السلطات المغربية التي منحتها امتيازات على الأراضي المغربية وأقامت مراكز التموين وسمحت لها بتمرير الأسلحة نحو الداخل، وقد أقامت عده مراكز نذكر منها:

- مركز الزاوية: وكانت مهمتها تكوين في استعمال الكمين.
- مركز سيدي بوبكر: تخزين الأسلحة.
- مركز واد سطون للرقابة ونقل وحدات الجيش تحرير نحو الداخل كما لعبت دورا بالخارج في إخراج الثورة على ما كانت علي من ركود كما إن دور القاعدة الغربية إنها لم تقم فقط على توفير التموين بل تعدى إلى:
- تنظيم الجيش وتنسيق العمل مع الحدود المغربية [2].
- الاشتراك في العمل الفدائي وتحقيق الإنتصارات.
- توحيد الجيش الجزائري والمغاربي.

كما مثلث القاعدة الغربية الممر الأمن لنزول الإسلحة.

5- إستراتيجيّة التسليح لجيش التحرير الوطني:

أكد البرنامج السياسي لمؤتمر الصومام على توسيع نفوذ جيش التحرير الوطني من خلال الاعتماد على استراتيجية الثورة العسكرية ولقد بدأ بحرب العصابات التي اعتبرها الحل

[1] - محمد قنطاري، الثوره الجزائريه والقواعد الخلفية للجبهه الغربيه، مجله الذاكره، العدد الثالث، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 121.

[2] - جمال بلفردي، هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية 1958 1968، مذكرة ماجستير، تخصص في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مسعودة يحياوي، المدرسه العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، 2004-2005، ص46.

المناسب لتجهيز جيش قوي، والعمل على توفير وجمع الاسلحة وامتلاك الخبرة القتالية فقد استطاع جيش التحرير الوطني توسيع عن نطاق عمليات حرب العصابات والمناورات على الرغم من قله السلاح في وقتها، وقد كان يضم مجموعة من الوطنيين والمقاومين والمجاهدين أضافة إلى بعض الضباط والجنود المحترفين من الجيش الفرنسي[1].

يعتبر البرنامج السياسي لمؤتمر الصمام نقطة تحول من حرب العصابات إلى حرب المواقع، وذلك عن طريق التطورات التي شهدتها الإستراتيجية العسكرية، والتي تتجلى في معالجه مشكلة نقص السلاح وربط الاتصالات بين فرق الجيش تحرير عبر الحدود، ومن خلاله نذكر:

أولا- تطوير حرب العصابات:

لقد خضع العمل العسكري لعدة تغيرات بعد اجتماع مؤتمر الصومام، ويظهر ذلك من خلال إعادة تنظيم وبرمجة الولايات الستة سنة 1956، هذا ما أدى إلى تزايد تعداد أفراد جيش التحرير الوطني ليقدر بعد المؤتمر ب 50 ألف مجاهد موزعين على النحو التالي[2]: القاعدة الشرقية 4000 مجاهد، الولاية الاولى 000 10 مجاهد، الولاية الثانية 6000 مجاهد، الولاية الثالثة 000 12 مجاهد، الولاية الرابعة 4000 مجاهد، الولاية السادسة 2000 مجاهد، أما المسبلون فيتراوح عددهم بين 40 إلف وخمسين إلف، إي إن مجموع مقاتلي جيش التحرير الوطني يناهز المئة ألف، فمنهم من كان مسلح ببنادق حربية وتنقصهم الذخيرة، و التموين[3].

اتسم المجاهدون بعده صفات بحيث كانوا يخضعون لتدريبات جيدة في إطار منظم ساعدهم على تحقيق نجاحات عسكرية باهرة، وألحقوا خيبة أمل بالقوات الاستعمارية رغم

---

[1] – عبد الله مقلاتي، الاستراتيجيه العسكريه لجيش التحرير الوطني العمل الفدائي وحرب العصابات 1956 1957، المجله التاريخيه الجزائريه، العدد 1، افريل 2017، قسم التاريخ، كليه العلوم الانسانيه والاجتماعية، جامعه محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 37 –38.

[2]– محمد عباس نصر بلا ثمن، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 361.

[3] – عبد الله مقلاتي، بحوث في تاريخ الثوره الجزائرية 1954 1962، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، رقم 2، ج1، 2018، ص 37.

نقص المعدات إلا إن جيش التحرير الوطني استطاع التفوق والنجاح وتحقيق أهدافه على أرض الواقع، فازدادت المعارك والإشتباكات، وذلك راجع إلى حسن تسيير المعارك والتخطيط الجيد والإعداد المحكم، إضافة إلى فعالية مختلف المصالح التي قدمت مساعدتها لجيش تحرير الوطني، وتتجلى ذلك فيالحدمات الفعالة لمصالح التمريض و التموين والاستعلامات[1]....الخ.

ثانيا – معركة الفدائي في المدن:

كانت عبارة عن قرار اتخذته لجنة التنسيق والتنفيذ بعد مؤتمر الصمام وذلك من أجل توسيع نطاق العمليات العسكرية بصفه عامة والعمليات الفدائية بصفة خاصة بالعاصمة، وجاءت كرد فعل على الإستراتيجية الهمجية من قبل العدو سنة 1956.

عرف العمل الفدائي بطابع سري دقيق يحافظ على استمرارية نشاطه، وكان يهدف كذلك إلى ضرب مصالح الاستعمار ومعاقبة الخونة وتنفيذ الإعدامات في حقهم وقد انتشر بكثرة في المدن الكبرى عكس المدن الصغرى حيث كان منعدما نوعا ما، وقد اسند هذا العمل إلى أوعمران وعبان في مدينه الجزائر[2].

[1] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البدايه الى غايه، 1962، دار الغرب ٱسلامي، بيروت، 1997، ص، ص 370– 377.

[2] – عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص39–40.

الفصل الأول:

ظهور لجنه العمليات العسكرية C.O.M

المبحث الأول: تطور لجنة العمليات العسكرية

إذا تحدثنا عن لجنة العمليات العسكرية فنحن نقصد بها القاعدة الشرقية و الغربية، حيث مثلتا المورد الأساسي في جلب السلاح من الخارج عبر المنافذ، بحيث كان نشاطهم متواصلا إلى غاية تشكيل هيئة الأركان العامة.

المطلب الأول: نشأة القاعدة الشرقية

شكلت القاعدة الشرقية أو منطقة الأوراس همزة وصل لتحقيق الإمداد وكانت بمثابة القلب النابض، وكانت تمتد شمالا إلى البحر الأبيض المتوسط وجنوبا إلى سدراتة [1]وتبسة أما من الشرق فكانت حتى الحدود التونسية ومن الغرب عنابة وقالمة، تميزت بتضاريس صعبة المسالك أهمها جبل القالة و بني صالح أولاد ضياء[2] ، ومن الأودية واد زناتي، ويغلب عليها الطابع الغابي بحيث بعد إعلان تفجير الثورة كانت الجزائر مقسمة إلى خمس مناطق أو ولايات هي الولاية الأولى بقيادة مصطفى بن بولعيد [3] الولاية الثانية بقيادة ديدوش مراد الولاية الثالثة بقيادة كريم بالقاسم الولاية الرابعة بقيادة رابح بيطاط الولاية الخامسة بقيادة العربي بن مهيدي، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تعيين سوق أهراس كناحية من الشمال القسنطيني وتم تقسيمها هي الأخرى من حيث القادة [4] إلى:

1- باجي مختار عين على رأس منطقة سوق أهراس و كلف بمهمة جمع السلاح وتوزيعه على المنطقة الثانية والثالثة .

2- عبد الله بن طوبال عين على ميلة.

3- عمار بن عودة مسؤول منطقة عنابة غير أنه بعد استشهاد باجي مختار دخلت المنطقة في دوامة صراعات وإنفلات السيطرة خاصة إن زيغود يوسف لم يستطع السيطرة

[1] – الطاهر جيلي، دور القاعدة الشرقيه في الثوره الجزائريه ، مرجع سابق، ص 17.

[2] – الطاهر سعيداني، القاعده الشرقيه القلب النابض، دار الامه، الجزائر، 2013،ص 45.

[3] – الطاهر جبلي، مرجع سابق ص 54 55.

[4] – عبد الله مقلاتي، اشكاليه التسليح خلال الثوره الجزائريه،1954 1962 ابتكار للنشر والتحرير، الجزائر،2013،ص 19.

على الوضع مع ندره الأسلحة[1] . بحيث وقع خلاف بين زيغود يوسف وكذلك عبد الله النورية وهذا ما أدى إلى قطع العلاقات بالمنطقة على الرغم من أنها مثلت منطقة إستراتيجية بحيث كانت مركز لتجميع الأسلحة وهذا نظرا لصعوبة تضاريسها التي لم يستطع العدو الوصول إليها، والتعرف عليها هذا ما جعل قادة المنطقة يفكرون في استقلال ولايتهم، وشكل بذلك وفد لنقل مطالبهم إلى مؤتمر الصومام، غير إن بن عودة أخبرهم بانتهاء جلسات المؤتمر، فانضموا بذلك إلى الولاية الثانية [2]، لكنهم بقوا على مبدأ تشكيل ولاية جديدة على الحدود التونسية، و جرت مفاوضات عديدة في ذلك الشأن من أجل تهدئة الوضع في الحدود الشرقية، فتم الإتفاق مع* أوعمران على التواصل مع لجنة التنسيق والتنفيذ، بحيث تجسد ذلك في اجتماع 1956 الذي عقد بتونس حيث تم الإعتراف الفعلي باستقلال الولاية و التي تضم كل من: سوق أهراس ، القالة ،أجزاء من عنابة، الحروش، سكيكدة، القل، ميلة، واد زناتي، السمندو وتم تعيين عمارة بوقلاز قائدا عليها، في ظروف تميزت ب:

- على المستوى الداخلي[3]:

1- الحصار المفروض من طرف فرنسا البري والبحري .

2- المراقبة المستمرة لفرنسا لوحدات الجيش .

3- نقص الأموال .

على الرغم من صعوبة التموين خلال الثورة من جهة و حصار القاعدة الشرقية من جهة ثانية إلا أن هناك عدة عوامل مهدت لقيام هذه القاعدة:

---

[1] – صالح فركوس، الشهيد باجي مختار، أعمال الملتقى للبحوث والدراسات(9-8 جانفي 2016)، منشورات كلية الأدب والحضارة الإسلامية، الجزائر، 2014، ص146.

[2] – عمار قليل، ملحمه الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر،2013،ص 66.

* – ولد في 16 جانفي 1919 دخل في صفوف حزب الشعب وإنظم لكريم بلقاسم في منطة القبائل وكان مقربا له، انسحب سنة 1962 من الساحة السياسية لممارسة التجارة، توفي سنة 1991. أنظر عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 53.

[3] – الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 177.

1- شخصية عمارة بوقلاز [1] .

2- خبرته العسكرية .

3- علاقته بالقادة التونسيين .

4-اتخاذ القاعدة للتموين والتكوين و السيطرة على الشريط الحدودي .

المطلب الثاني: البنية السياسية والعسكرية للقاعدة الشرقية

بعد الإعلان الرسمي عن قيام القاعدة الشرقية عملت على ترتيب هيكلها السياسي والعسكري خاصة وأن المنطقة ظلت موقعا استراتيجيا مهما، وكذلك مقرا للأسلحة بالإضافة لحنكة قادتها، هذا ما أهلها أن تكون قدوة لبقية الولايات .

* **على المستوى السياسي:** فبرغم هذه الأوضاع التي كانت تعيشها المنطقة خاصة مع حصار خطي شال و موريس إلا أنها عرفت نشاط سياسي بقيادة الرائد الحاج لخضر المكلف بالتكوين السياسي وهذا من خلال[2]:

- نشر الوعي و تعبئة الشعب بخطورة تواجد المستعمر في المنطقة وتوزيع مناشير توعوية.

- مساندة الجيش بالإخبار والعمل على ضرورة الإنضمام للثورة . أما الجهة المحررة فقد عمل على: - رفع معنويات الجيش - التعريف بمبادئ الثورة [3] - توجيه المسبلين إلى المراكز والقرى والأرياف .

* **على المستوى العسكري:** شهدت تنظيما محكما باعتبارها محور القاعدة بحيث عملوا على جعل القيادة متكونة من قائد الولاية عمارة بوقلاز* أضافة إلى الرائد محمد عواشرية نائب مكلف بالتموين العسكري و كذا الطاهر سعد المدعو .... نائب مكلف بالمواصلات

[1] - عمر تابليت، القاعده الشرقيه نشأتها ودورها في الامداد وحرب الاستنزاف، دار النشر والتوزيع، الطبعه 1، 2011، ص 15 - 19.

[2] - الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص 94.

[3] - ابراهيم العسكري، لمحات من مسيره الثوره الجزائريه ودور القاعده الشرقيه، دار البعث، الجزائر، 1992، ص 15-16.

* - عمارة بوقلاز، يحيى عماره العسكري ولد في عنابة 1925 انضم الى حزب الشعب الجزائري، وبعد ذلك عضو في المجلس الوطني للثوره 1957 عوين كعضو في لجنه التنظيم العسكري بعد الاستقلال توفي سنه 1996. أنظر عاشور شرفي، مرجع سابق، ص96.

والأخبار[1]، كما تميزت القاعدة الشرقية تشكيل الفيالق والكتائب بحيث تم تشكيل أول فيلق في أكتوبر 1956 كما نجد أن الفيلق ينقسم إلى ثلاث كتائب يفوق إفرادها 500 مجاهد، على عكس الكتيبة التي تضم 160 مجاهد أما الفصيلة فقد احتوت على 35 [2] مجاهد والفوج بين 12 فرد، كما نجد أن انتشارها شمل كافة حدود المنطقة وفق خط عسكرية خاصة في كل المناطق جبل مثل: جبل سي صالح ، الحمام إضافة إلى جبل الدير، كما تجدر الإشارة إلى أن العدو حاول مباغتة الجيش غير أن كل محاولاته باءت بالفشل، وهذا راجع إلى سير الجيش وفق خطة عسكرية محكمة كما أن الفيالق التي تم تشكيلها استمرت إلى غاية 1958.[3]

المطلب الثالث: أداء القاعدة الشرقية

لقد لعبت القاعدة الشرقية دورا فعالا في مسار الثورة الجزائرية و هذا بفضل عملها على جلب وتوزيع السلاح على المناطق، خاصة في تلك الفترة الحساسة والتي مثلت شريان الموت المحقق بعد استشهاد العديد من المجاهدين، وهذا بفضل إقامة خطي شال و موريس، إضافة الى طبيعة المنطقة ومسالكها الصعبة، والتي مثلت خطرا على المجاهدين، الذين كانوا ينقلون السلاح[4] إلى المنطقة الثانية والثالثة، وهذا عبر بني صالح و الحمام باستخدام قوافل الحمير غير أنها لم تدم طويلا، بحيث كلف بتوصيله وحمله واخترقوا الحدود، على رغم إجراءات العدو التعسفية في حق المجاهدين من خلف الحدود وتكثيف حواجز المراقبة ومراقبة تحركات الجيش إلا أنه لوحظ أن الإحصائيات تشير إلى أن 3017 قطعة سلاح متكونة من بنادق ورشاشات ومدافع وذخيرة وزعت على الولايات الداخلية بالتساوي[5]، والجدير بالذكر أن ثلاث ارباع الأسلحة تكفلت القاعدة الشرقية بإدخالها دامت في نقلها 50 يوم بواسطة قوافل تتكون من 30 مجاهد[6] تسير وفق خطة استراتيجية محكمة، ولعل بين القوافل

[1] – الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 180 .

[2]– براهيم العسكري، مرجع سابق،ص 147.

[3] –الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص 47.

[4] – بوبكر حفظ الله، مرجع سابق، ص 168 163 .

[5] – عبد الله مقلاتي، دور البلدان المغاربيه وافريقيا في دعم الثوره الجزائريه،ج1، دار السيرة، الجزائر، 2009، ص 272.

[6] – ابراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 202.

التي تم الإشارة إليها نجد قافلة يوسف الأطرش سنه 1957 هذا إضافة إلى جملة من المعارك التي خاضتها القاعدة الشرقية نذكر منها:

- **العمليات الفدائية** [1]: وهي عمليات فدائية قامت بها القاعدة الشرقية والتي تهدف إلى رفض تواجد العدو وتهدف إلى:

أولا- القضاء على العملاء .

ثانيا - عرقلة نشاطات العدو.

ثالثا - تخريب منشآت العدو الإقتصادية و العسكرية .

1- معركة الصخيرة 1957 والتي خلفت خسائر في صفوف العدو الفرنسي كانت بزعامة المجاهد الشابي ناصر [2].

2- معركة سوق أهراس الكبرى 26 أفريل / 04 ماي 1958 تعتبر من أهم وأكبر المعارك نظرا للعدد الهائل الذي شارك فيها وخلفيات حدوث هذه المعركة تعود إلى محاولة مجاهدين اجتياز خط موريس لتمرير السلاح إلى الولاية الثانية والثالثة، هذا ما أدى إلى مواجهة بين كل من جيش التحرير الوطني و الجيش الفرنسي[3] ودامت ستة أيام إلى غاية 5 ماي 1958 واستعمل فيها القصف بأنواعه الجوي والبري[4] وحاصر المجاهدين، بالنيران وألحق خسائر بهم بسبب قلة الإمكانيات مقارنة بالعدو، الذي كان النصر حليفه بعد أن وظف كافة أنواع الأسلحة، غير أن القاعدة الشرقية بعد هذه المعركة استطاعت تدارك الأمر وجلب الأسلحة بعد النقص الفادح في الذخيرة، و رفع بذلك الشعار " **الثائر يفتك سلاحه من عدوه** "، وعلى العموم مثلت القاعدة الشرقية المحور الأساسي[5] في جلب وتوزيع السلاح وكذلك كانت حجرة عثرة أمام تقدم العدو.

---

[1] - الطاهر الجيلي، دور القاعدة الشرقية، مرجع سابق، ص 147.

[2] - براهيم العسكري، مرجع سابق، ص181.

[3] -الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص139.

[4] - خالد نزار، يوميات حرب، الجزائر 1954 1962، ترجمه سعيد لحام، تدقيق ومراجعة غازي برو، طبعه 1، دار الفرابي، الجزائر، ص 213.

[5] - محمد عباس، مرجع سابق، ص 349 .

المبحث الثاني: تطور القاعدة الغربية:

المطلب الأول: تأسيس القاعدة الغربية وأهم مركزها:

لقد تأسست لجنه العمليات العسكرية الغربية سنة 1958 على الحدود الغربية وكان مقرها المغرب الأقصى بحيث امتدت من مدينة وجدة إلى ما وراء مدينة سعيدة وأسندت للعقيد هواري بومدين بمساعده احمد المدعو سليمان دهليس و المدعو الصادق و اقتصر نشاطها على الولايات الرابعة والخامسة والسادسة رغم الركود الذي خيم على المنطقة إلا أن حنكة وخبرة العقيد هواري بومدين أدت به إلى تنظيم الفرع المسند إليه تنظيما متميزا وتخطيطا دقيقا استطاع تطوير وتنظيم الجيش و صف وراية واحدة وعمل أيضا على التنسيق بين الجنود والقادة.[1]

لقد أخذت لجنة العمليات العسكرية الغربية الولاية الخامسة مقرا لها وملجأ للقيادات السياسية و العسكرية، و ذلك للموقع الذي كانت تمتاز به و لحداثة تنظيمها وعقلانيتها على بيروقراطية عسكرية التي تعتمد على معيار الكفاءة والخبرة وذلك أيضا لقربها من مقرها بالمغرب الأقصى هذا ما جعل العقيد هواري بومدين يفكر في جعلها قاعدة للتدريب والتمرين وجمع السلاح من اجل تنفيذ الخطط العسكرية لإعادة هيكلة جيش الحدود [2]ويعود الفضل أيضا في تأسيس القاعدة إلى الخدمات المختلفة من البلد الشقيق المغرب التي تمثلت في تخزين الأسلحة و التموين العام مثل توفير قاعات العلاج ...الخ، كل هذه الشروط ساعدت هواري بومدين في تطوير القاعدة من خلال عدة نشاطات قام بها والتي تظهر في تطويره لأجهزة الإستعلامات و حرص على الإمدادات و إقامة دورات تكوينية للجنود من أجل التدريب على استعمال الأسلحة و المتفجرات، واستطاع في وقت قصير تكوين أكثر من

[1] – احمد زكار، تطور جيش التحرير الوطني من 1954–1962 ، مجله البحث في العلوم الانسانيه والاجتماعيه، العدد 11، أفريل 2019، قسم التاريخ، كليه العلوم الانسانيه والاجتماعيه، جامعه قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 236.

[2] – صالح بلحاج، تاريخ الثوره الجزائريه، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 274.

1200 جندي في مختلف التخصصات، كان يعتمد أيضا على مبدأين أو عاملين هما الإنضباط والتخطيط [1].

كل هذه الأعمال جعلت من هواري بومدين شخصية محورية بارزة أدت به إلى التفكير في الإرتقاء إلى سلم القيادة، لقد قسمت لجنة العمليات العسكرية الغربية إلى قسمين عسكريين بحيث كل منطقة مقسمة إلى ثلاث نواحي وتعمل عملها الخاص وكان من بين الأعمال التي كلفت بها هي: [2] تخزين الأسلحة وتوزيعها على الولايات بالتساوي وجاءت هذه القاعدة لتغطية النقائص التي خلفتها نظيرتها القاعدة الشرقية التي تعثرت في بداية مشوارها وعرفت إضطرابات و غاب فيها التنسيق بين قادتها وعملت أيضا على إفشال مخططات ديغول الجهنمية واسماع صوت الثورة الجزائرية للعالم كافة[3]، خاصة بعد تاسيس الحكومة المؤقتة سنه 1958 والإعتراف الدولي الذي حظيت به الثورة الجزائرية .

مراكزها:

لقد اشتركت الحدود الجزائرية المغربية في عدة نقاط من بينها التوجه الوحدوي والإيمان إضافة إلى المصير المشترك الذي هو الإستقلال وكانت أيضا من بين القواعد الخلفية المدعمة للثورة من خلال التسهيلات التي قدمت لها والتي تمثلت في عملية وصول الأسلحة للولايات الرابعة والخامسة والسادسة هذا ما جعل البلدين يفكران في إنشاء عدة مراكز تختلف مهامها من مركز إلى آخر من أهم هذه المراكز نذكر:[4]

– مركز خميسات الذي يقع بين مكناس والرباط بحيث تأسس سنه 1957 وبدأ عمله سنة 1958 وكان له 400 جندي في مختلف الأسلحة .

[1] – محمد العربي الزبيري، مصدر سابق، ص 105 .

[2] – أبو بكر حفظ الله، مرجع سابق، ص 89.

[3] – محمد العربي زبيري، مصدر سابق، ص151 .

[4] – يحيى يعقوبي، تنظيم نشاط جيش الحدود اثناء الثوره التحريريه، جامعه الجزائر، https://www.asjpCarest.dz/en/article27197. ، 23مارس2021، ص435.

– مركز بركان[1] تأسس سنه 1959 وموقعه الإستراتيجي بين جبال سيقو كون 500 جندي على مختلف الأسلحة .

– مركز كبداني تأسس سنه 1959 في ضواحي الناظور يعتبر من أهم مدارس تكوين المحافظين والسياسيين و صناعة المتفجرات جنوده 400 جندي .

– مركز وجدة كان مركزا هاما خاص بتوفير الأدوية وتوزيعها على المستشفيات وكان أيضا يحتوي على مخبزة وقصابة وكان يعمل على تلبية حاجيات الجيش من مأكل ومشرب وملبس.

– مركز فقيق يقع بالحدود الجنوبية مهمته تخزين الأسلحة ويعتبر أيضا مركز راحة جنود الجيش.[2]

– مركز الناظور مختص بالأسلحة والتموين .

– مركز القنيطرة لتخزين الذخيرة الحربي.

– مركز الرباط للتمويل العام.

– مركز الدار البيضاء لاستقبال السلاح ونقله عبر الحدود [3].

كل هذه المراكز بمختلف نشاطاتها كان لها الفضل في توسيع نفوذ القاعد الغربية وانتشارها عبر ربوع الوطن وقد أصبحت تشكل خطرا على فرنسا مما أدى بهذه الأخيرة لمحاولة عزل الجزائر عن العالم الخارجي، خاصة وأن المغرب كان هو الممول الرئيسي عن طريق الأسلحة الآتية من الخارج أو التي تصنع فوق الأراضي المغربية وتنتقل عبر الشاحنات على الحدود التي كانت همزة وصل بين البلدين فقامت فرنسا بأخذ احتياطاتها عن طريق:

[1] – أبوبكر حفظ الله، مرجع سابق، ص269.

[2] – طاهر جبلي، مرجع سابق، –ص 318–319.

[3] – عبد الله مقلاتي وآخرون، الثورة الجزائرية واشكالية التسليح بين الطموح والواقع، سلسلة المنشورات والبحث في الثورة الجزائرية، ج1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2008، ص241.

* أولا– إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة الملغمة على طول الحدود الجزائرية [1]المغربية من ميناء ساي* إلى مدينة بشار، وذلك لمراقبة تحركات المجاهدين وعمليه تهريب السلاح إضافة إلى حماية الخط الحديدي المحاذي للحدود .

* ثانيا – ضرب حصار بحري جوي على السواحل المغربية الجزائرية بهدف مراقبة وتفتيش كل البواخر والسفن التجارية المتجهة إلى الجزائر من المغرب عبر الحدود .

وقد ردت الثورة الجزائرية على هذه الإجراءات التعسفية التي كانت سببا في نقص الأسلحة والذخيرة، مما أدى إلى توقف نشاط العمليات العسكرية الغربية التي كانت تعتمد في سير مهامها على الدعم من مقرها بالمغرب، فقررت إيجاد عملاء جدد من اجل دعمها خاصة في اسبانيا، وقامت أيضا باستعمال كل الوسائل من أجل الحصول على الأسلحة لمواصله عملياتها وذلك عن طريق الهجوم على مخازن الأسلحة التابعة للفرنسيين والأمريكيين الموجودة فوق التراب المغربي .[2]

اعتمد الجيش تحرير الوطني في كامل ربوع القاعدة الغربية على وضع خطط تكتيكية عسكرية ناجحة تمثلت في حرب العصابات وحرب المدن استطاع نقل الحرب إلى فرنسا واستهدف الكثير من الأهداف الاقتصادية وقد تمكن أيضا من جمع الوسائل الحربية من بينها الرشاشات وقنابل يدوية ومدافع والكثير من الأسلحه العصرية.[3]

[1] – الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص147.

* – منطقة تقع شمال الحدود المغربية يطلق عليها حاليا مرسى بالمهيدي. ينظر عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية، 1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وهران، الجزائر، 2001، ص90.

[2] – بسام العسلي، مرجع سابق، ص 111.

[3] – أحمد زكار، مرجع سابق، ص 338.

المطلب الثاني: أعمالها ومهامها:

لقد كانت لجنة العمليات العسكرية الغربية تهدف إلى حل المشاكل التي كان يعاني منها جيش التحرير الوطني التي تتجلى في قلة السلاح، بفعل الإستراتيجية العسكرية الجهنمية التي اتبعتها القوات الفرنسية ضد الثورة، فعملت هذه اللجنة على:[1]

- العمل على ربط العلاقات بين الداخل والخارج في الولايات.
- محاولة تضييق الخناق على الخطوط المكهربة لفتح الطريق أمام الوحدات المدعمة لجيش التحرير الوطني .
- السعي لإيجاد لباس موحد لجنود المناطق الحدودية يطابق مناخ الطبيعة في كل مناطق العمل .
- العمل بطريقة التكوين المزدوج[2] السياسي والعسكري لجيش التحرير الوطني على الحدود.
- القيام بإنشاء مدارس عديدة لتكوين الجنود ومراكز مدعمة بإطارات ذات كفاءة على الحدود الجزائرية المغربية.
- تنسيق التنظيم العسكري بين الولايات الرابعة [3]والخامسة والسادسة .
- تغير الإستراتيجية الحربية وهذا ما شكل خطر على العدو فقام بالإستنجاد بقوات الحلف الأطلسي وذلك للوقوف في وجه جيش التحرير الوطني .

ثانيا / مميزات القاعدة الغربية:

إن ما ميز القاعدة الغربية خلال الثورة التحريرية هو صمودها في وجه العدو و تمكنت من تجاوز أزمات عكس نظيرتها القاعدة الشرقية التي تعثرت في بداية مشوارها، فنجد أن القاعدة الغربية ظل تنظيمها متماسكا رغم الضربات التي وجهت لها[4] و نجحت

[1] – علي كافي، مصدر سابق، ص 216 –218.

[2] – جمال بلفردي، مرجع سابق، ص78.

[3] –جمال بلفردي، مرجع نفسه، ص 72–73.

[4] –محمد العربي الزبيري، مصدر سابق، ص 58.

أيضا في هيكلة جيش الحدود وزرعت بين جنوده روح الانضباط والخضوع الكلي، وترجع هذه الروح إلى التربية الانضباطية الجيدة المستمدة من قبل القائد هواري بومدين و الخبرة في الميدان العسكري، وقد امتاز أيضا بالثقافة العسكرية في أوساط الجيش وأعضائه، واعتبرت القاعدة الغربية هي النواة الرئيسية لجيش الحدود الذي تميز بالانضباط والإحتراف العسكري في تلك الفترة التي كان خاضع لسلطة القائد ذو الشخصية المحورية والكفاءة العسكرية هواري بومدين[1].

رغم هذه النجاحات التي عرفتها القاعدة الغربية إلا أنها مع بداية سياسة تطويق الحدود واشتداد حدة الحصار على الولايات والضغط عليها من خلال خط شال، أدى إلى إنهاك قوة القاعدة الغربية ما أدى إلى ظهور صراعات داخل قيادة الثورة وغياب الإتصالات بين الولايات في الداخل والخارج، هذا ما أدى إلى انسياق البعض وفقدان ألحكمة في اتخاذ المواقف والقرارات وبالتالي إخفاق القاعدة الغربية ونجاح مخططات العدو في عزل[2] الجيش من العالم بصفه خاصة والثورة بصفة عامة .

المطلب الثالث: عراقيل لجنة العمليات العسكرية (com):

لقد واجهت لجنة العمليات العسكرية عدة عراقيل منذ تأسيسها إلى غاية حلها رغم ما كانت تحمله بين طياتها من إيجابيات وأهداف لصالح جيش التحرير الوطني من ربط وتموين وتقوية لعلاقات بين الولايات وتعزيز العمل المشترك فيما بينها، مع تجنب الوقوع في المشاكل، كما التزمت كذلك بإعداد إطارات عسكرية وصحية وسياسية لخدمة الكفاح المسلح[3]، إلا أن كل هذه الإصلاحات لم تمنع لجنة العمليات العسكرية من الإخفاق وذلك راجع لعجزها عن استيعاب المتغيرات العسكرية ما أدى بها للعيش في الفوضى وظهور

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، ترجمة كمال داعر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت لبنان، 1983، ص 182-183.

[2] -جمال قندل، خط شال وموريس وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 50-57.

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، 1954-1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ومنشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007، ص92-93.

اضطرابات داخل إطاراتها، وتمرد أعضائها على الجهاز التنفيذي، خاصة مع التحاق الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والتحاقهم بجيش تحرير الوطني، ومحاولة فرض أساليبهم العسكرية .[1]

– بالرغم من نجاح القاعدة الغربية في مهامها وتسيير شؤونها في المقابل نجد أن إخفاق القاعدة الشرقية أثر سلبا على نشاط الجيش بصفة خاصة وعلى الثورة بصفة عامة ما أدى إلى تراجع لجنة العمليات العسكرية، و ذلك لغياب التنسيق بين أعضاء القاعدة الشرقية .[2]

– غياب فكرة العمل الجماعي ما جعل منها بؤرة حقيقية للنزاعات وتنامي التناقضات بالرغم من التوازن الجهوي الذي شهدته اللجنة إلا أن انتشار الأفكار الجهوية أدت إلى اختلال التنسيق والإنسجام داخل المناطق التابعة لها [3].

– ظهور الصراعات القبلية والولاءات الشخصية الأمر الذي ضاعف من حدة الصراعات بالمنطقة وعلى الحدود الشرقية والغربية اللذان كانا يمثلان شريان لجنة العمليات العسكرية .[4]

– التهم الموجهة للجنة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ والتي تجلت في سوء التسيير وغياب التنظيم وعجز القادة ما أدى إلى حلها دون مناقشة أعضائها وتسليط عقوبات على قادتها .

– تأثير الخطوط المكهربة شال وموريس على الحدود الشرقية والغربية و تضييق الخناق على اللجنة وعرقلة نشاطها عن طريق منع جلب السلاح والذخيرة من الدول المجاورة ما زاد من تعقيد مهام جيش الحدود ومحاولة عزل الثورة عن العالم الخارجي[5] .

ومن خلال ما تطرقنا إليه من عراقيل وصعوبات واجهت لجنه العمليات العسكرية ومحاولة توقيف نشاطها وما رافقتها من تطورات لصالح مخططات العدو فرضت على قيادة

[1] علي كافي، مصدر سابق، ص 216.

[2] محمد حربي، مصدر سابق، ص181.

[3] – الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص353.

[4] –سميرة بلعيدي، جيش التحرير الوطني 1962/1954، مجلة تاريخ المغرب العربي، ع6، 2017، ص342.

[5] –علي كافي، مصدر سابق، ص220.

الثورة اللجوء إلى حلول سريعة لتغطية الثغرات التي تركتها اللجنة وبالتالي عقد اجتماع في ديسمبر 1959 جانفي 1960 عرف باجتماع طرابلس جاء لاستكمال مهام اللجنة التي لم يحالفها الحظ في مواصلة مشوارها بسبب بعض العراقيل بحيث انبثقت عليها هيئة الأركان العامة التي كلفت بتنظيم و تأطير جيش الحدود وإمداد الولايات بالسلاح وقد أعطى زمام قيادتها للعقيد الهواري بومدين ومنح له حق اختيار مساعديه [1].

[1] -العربي الزبيري، مصدر سابق، ص 152-154.

خلاصة الفصل:

لقد تم تأسيس لجنة العمليات العسكرية C.O.M وذلك لإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية، حيث قسمت إلى قسمين فالأولى بقيادة محمدي السعيد وكان مقرها غار دماو وهدفها تنسيق العمل العسكري بين الولايات الثلاث الأولى والثانية والثالثة، في حين نجد نظيرتها لجنة العمليات العسكرية الغربية تحت إمرة هواري بومدين ومساعده الصادق دهليس وكان مقرها بوحدة التراب المغربي وقد اهتمت هي كذلك بالتنسيق بين الولايات الثلاث الرابعة والخامسة والسادسة، وقد عملت هذه اللجنة على التقليل من تأثير الخطوط المكهربة التي أصبحت تعرقل الإمدادات نحو الداخل وكان لها الهدف في تطوير وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود.

الفصل الثاني:

هيئة الأركان العامة بين الميلاد والنشاط

المبحث الأول: بوادر تشكيل هيئة الأركان العامة

يعد فشل القاعدة الشرقية وإثبات عجزها خاصة في تنظيم وسيطرة الجيش على الحدود هذا ما عجل بنشأة هيئة تجمع بين القاعدتين ولم تظهر إلى الوجود إلا بعد مؤتمر طرابلس، الذي انبثق عن اجتماع العقداء الذي يعتبر المؤسس الأول لهذه الهيئة.

المطلب الأول: انعقاد المجلس الوطني لثورة طرابلس (1960-1959) وميلاد هيئة الأركان العامة

قبل الإشارة إلى مؤتمر طرابلس وميلاد هيئة الأركان العامة لا بد من العودة إلى الوراء والتنويه أن اجتماع العقداء مثل النواة الأولى لتشكيل هيئة الأركان العامة.

كما أدت حملة من العوامل إلى انعقاد هذا الاجتماع نذكر منها الصراع بين السياسي والعسكري[1] حول القيادة وما نتج عنها من صراعات داخلية وازمات كما لا ننسى كذلك سياسة شارل ديغول للقضاء على الثورة وعمل ديغول على فصل الشعب عن جيش التحرير ومحاولته دمج الشعب ومساوات بينه وبين فرنسا وهذا من خلال إصلاحاته وهذا ما رفضه المستوطنون وباءت سياسته[2] بالفشل ومن الأسباب كذلك الازمات والخلافات بين قادة الولايات فاستغلت فرنسا ذلك وقامت بإمداد الخطوط الشائكة على طول الحدود وكذلك خلاف الباءات الثلاث [3] وخاصة أنهم كانوا أصحاب نفوذ وقرار ولهم العديد من الارتباطات مثلت تهديدا على مسار الثورة في حال نشوب خلاف.

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكري والسياسي، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 17.

[2] المجاهد، العدد 34، 1961/04/25، ص 48.

[3] محمد حربي جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر سابق، ص 180.

وكان دخولهم في الخلاف عندما فكر كريم بلقاسم في تشكيل فئات موحدة لتمرير السلاح الأمر الذي أثار استياء الباءات الثلاث خلاف الحكومة المؤقتة [1] خاصة مع أزمات الانقسامات التي كان لها أثر بليغ على الباءات الثلاث وكريم[2] بلقاسم متمسكين بالثورة [3].

عقد اجتماع عقداء الداخل 6، 12 ديسمبر 1958 عقد بجبل بن عسكر الولاية الثانية تمت الدعوة إلى الاجتماع بواسطة العقيد عميروش[4] قائد الولاية الثالثة إلى جانب ذلك حضر كل من ممثل عن الولاية الأولى[5] وبالأحرى قائدها عبد الحاج لخضر، الولاية الثالثة العقيد سي عميروش الولاية الرابعة سي أحمد بوقرة، الولاية السادسة العقيد سي الحواس كما سجل غياب من قائد الولاية الثانية علي كافي هو والعقيد لطفي.

تطرق هذا الاجتماع إلى دراسة مجموعة[6] من النقاط التي كانت تتخبط بها الثورة على وجه العموم منها مشكل التموين وقلة السلاح مشكل أولوية الداخل على الخارج، رفعت هذه النقاط إلى الحكومة المؤقتة.

ولعل من الأسباب الأخرى نذكر مشكلة اجتياز خط شال والسياسة التعسفية للجمهورية [7]الفرنسية العامة بقيادة ديغول. تهدف هذه القرارات إلى تنسيق العمل وتنظيم الوضع داخل الثورة واستلمت الحكومة محضر النقاط المدروسة التي قدمها كاتب الدولة عمر أصديق وبدأت بذلك المطالب بين مد وجزر دامت مدة الاجتماع حسب ما يشير إليه محمد حدين 9 أيام [8].

---

[1] وهيبة سعيدي ، الثورة الجزائرية ومشكل السلاح، 1954-1962، دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2009، ص 133.

[2] محمد عباس، ثوار عظماء، دار الهومة، الجزائر، 2009، ص304.

[3] لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، تحرير الصادق بوخوش، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر، 1990، ص 13.

[4] الملحق رقم (2).

[5] أحمد مسعود سيد علي ، اجتماع قادة الداخل 6-12-ديسمبر 1958، خلال الثورة الجزائرية الخلفيات والتداعيات، مجلة التاريخية الجزائرية، ع3، جوان 2017، ص 210.

[6] رابح لونيسي، العقيد عميروش وعملية الزرق، دار الهدى، الجوائر، 2011، ص 104.

[7] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، إتحاد كتاب العرب، الجزائر، د.س، ص 126.

[8] علي كافي، مصدر سابق، ص 322.

وبتاريخ 11 أوت 1959 حضرت شخصيات عديدة منها عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات [1] العامة ضف إلى ذلك لخضر بن طوبال وزيرا الداخلية وتعيين بلقاسم وزير [2] القوات المسلحة، ضف إلى ذلك محمدي سعيد وبومدين وممثل الولاية الرابعة صادق دهيليس ولطفي وعلي كافي، ممثلين عن الولاية الثانية والخامسة والابقاء على الممثلين السابقين للولاية الأولى والسادسة ويعد من المؤتمرات الحساسة في مثل هذه الفترة التي شهدت تأزم العلاقات بين أعضاء اجتماع ومع المد والجزر قائم وبين الخلاف حول الرؤى ادى ذلك إلى طرح الاجتماع لقراراته النهاية والمتمثل في: تعيين مجلس وطني أوكلت له مهمة عقد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية والتي حدد تاريخها 6 ديسمبر 1959 تهدف إلى: [3]

1. اعادة تنظيم الجيش.
2. تشكيل قيادة جديدة.
3. تحديد خطة عمل وآفاق مستقبلية.

هذا الاجتماع الذي فتح الباب [4] على مؤتمر طرابلس كتنظيم سياسي والذي سوف يكون بوابة لظهور هيئة الأركان العامة الجامعة بين القطبية الشرقية والقطبية الغربية بقيادة هواري بومدين.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (6 ديسمبر 1959/ 8 جانفي 1959)

بعدما أقر اجتماع العقداء الحث على ضرورة اعلان المجلس الوطني للثورة الجزائرية والذي أوكلت له مهمة طرح جملة من الانشغالات والتي لم يستطع العقداء العشر إكمالها ولعل من بين القضايا المطروحة نجد:

---

[1] شاوش حباسي، من وثائق الثورة الجزائرية، محاضرات جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت إلى 6 ديسمبر 1959)، القسم الثاني، مجلة الدراسات الإنسانية، العدد 2، جامعة الجزائر، 2002، ص 316.

[2] أنظر ملحق رقم (3).

[3] أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1960)، رسالة ماجستير، محمد العربي الزبيري، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية، الجزائر، ص 11.

[4] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 55.

1) مشكلة تراجع[1] جيش الحدود ومناقشة أسباب هذا التراجع خاصة وأن كريم بلقاسم كان وزيرا للحرب هذا الأخير الذي لوحظ عليه تراجع في الأداء هو والباءات الثلاث بحيث يشير فرحات عباس بأن الدورة الثالثة للمجلس مثلت محاكمة لعبد الكريم ورفقائه.

2) إضافة مشكلة الخطوط الشائكة المكهربة.

3) حالة الفراغ[2] التي كان يعاني منها جيش الحدود بحيث كان من مهام المجلس الوطني أن يضع حل وسط ويدمج الجبهة الشرقية مع الجبهة الغربية تحى ما يسمى بهيئة الأركان العامة والتي سوف تنظم جيش الحدود في ما يلي. [3]

4) إعانة الشعب من القمع والاضطهاد خاصة من الأعمال الجهنمية الاستعمارية.

بحث دامت مهمة المجلس قرابة 33 يوما عقد بمقر المجلس لتشريعي الليبي بالعاصمة طرابلس ووضع قيادة جديدة للمرحلة المقبلة مع إستراتيجية واضحة خاصة مع عجز الباءات الثلاث كما طالب السلطة الثلاثي بإلغاء الحكومة المؤقتة وجعلها شبيهة بلجنة التنسيق والتنفيذ وعلى أن يكون كريم بلقاسم قائدا لها لكن نهاية أشغال المجلس أخذت منحى مغاير ولم تحقق لسلطة الثلاثي مطالبها ووضعت سلطة سياسة تهتم بالجانب العسكري ولها علاقة مباشرة مع اجهزة الدولة ولعل من أهم النتائج التي تمخض عنها الاجتماع نذكر على وجه العموم:

1. إزالة لجنة العمليات العسكرية خاصة وانها أثبتت عجزها وفشل الجبهة الشرقية ومعاقبتها وهذا من خلال حلها ومعاقبة قائدها سنة 1958 واستبدالها باللجنة الوزارية للحرب بقيادة كريم بلقاسم والباءات الثلاث.

---

[1] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر، دار دحلب للنشر، الجزائر، 2007، ص 106-105.

[2] جمال بلفردي، علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الأخرى بالزعماء التاريخيين، (د ط) المركز الجامعي، الوادي، العدد 21، ص 203.

[3] علي كافي، مصدر سابق، ص 257.

2. إقامة قيادة [1] جديدة تجمع بين الجبهة الشرقية والغربية تحت ما يسمى بقيادة الأركان العامة [2].

3. تكليف هواري بومدين بقيادة هذه الهيئة مع مجموعة من القادة نذكر منها [3] عز الدين زرار، علي منجلي، قائد أحمد.

4. كما لوحت الدورة الثالثة للمجلس على تحويل كريم بلقاسم ورفقائه من رتبة عسكري إلى رتبة سياسي.

اما على الصعيد العسكري فقد أوصت الدورة بضرورة تكثيف العمليات العسكرية والاسراع بدخول قادة الجيش إلى ولاياتهم الأصلية بتكليف هواري بومدين بجمع وإدخال السلاح إلى الداخل وتزويد المناطق الداخلية.

المطلب الثاني: هيئة الأركان العامة وأهم أعضائها

بعد مشاورات وأخذ ورد في مؤتمر طرابلس المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 1959 جانفي 1960 والمتضمن تشكيل وتنظيم عسكري يوحد الحدود الشرقية وكذلك الغربية ونظرا لاضطراب الأوضاع السياسة ثم تشكيل لجنة مكلفة بإعادة ترميم الساحة السياسية تشمل هذه اللجنة أبرز شخصيات نذكر منها هواري بومدين* قائد أركان الحرب في الغرب وكذلك محمدي السعيد قائد أركان الحرب في الشرق وسعد دحلب والتي أقرت جملة من الاجراءات منها:

1. إزالة كريم بلقاسم من منصبه وتعيين محمدي السعيد وزيرا للحكومة الجديدة ومحاولة إبعاده عن ساحة هيئة الأركان العامة وهذا ما نوه إليه سعد دحلب "وهذا من خلال سؤال محمدي السعيد إذا كان يقبل أن يكون وزيرا" وهذا ما لقي معارض من قبل

[1] الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح الحياة 1929-1979، ج1، تحرير، عبد العزيز باكير، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 148.

[2] أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960 1901، د ط، دار الحكمة، 2010، ص 58.

[3] علي كافي في المصدر سابق، ص 257-258.

* – تم تعيين هواري بومدين وهذا بموافقة بن طربال وبوصوف من أجل إعادة الشرعية للثورة، ينظر، محمد زروال إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الاولى أنموذجا، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007، ص 52.

كريم بلقاسم الذي أدرك ان هذا القرار سوف يكون [1] مصيره تعيين هواري بومدين زعيم لهيئة الأركان العامة وهذا ما تم بالفعل بحيث تم تأسيس هيئة الأركان العامة [2] 6 جانفي 1960 بقيادة محمد بوخروبة الملقب بهواري بومدين التابعة لجيش التحرير [3] الوطني وبطاقم مساعد [4] متكون من عزالدين زراري وأحمد القايد وعلي منجلي إضافة إلى مكتب التقني دخلت في مجال مهامها بشكل رسمي بداية من تاريخ فيفري 1960 تتمحور حول إعادة ترتيب الحدود الغربية والشرقية مع [5] مجابهة السياسة الاستعمارية المتمثل في خط شال وموريس، كلف هواري بومدين بصفته قائد لهيئة الأركان مهمة إنشاء مركز ومدارس التكوين (ج،ت،و). إضافة إلى ضرورة تنسيق مجهودات العمل مع هذه الأخيرة.

وفي الأخير لا بد أن نشير إلى أنه تمحورت جملة من العوامل لتشكل هيئة الأركان العامة ولعل من أبرزها: حالة جيش الحدود المزرية والفوضوية وتراجع دور الجبهة الشرقية والسياسة التعسفية الفرنسية والمتمثلة في خط شال وموريس هذا ما عجل بإنشاء تجمع بين الجبهة الشرقية والغربية والمتمثل في هيئة الأركان العامة.

أبرز أعضاء هيئة الأركان العامة:

1) هواري بومدين: ولد بتاريخ 1932 بمدينة قالمة أبوه يدعى الحاج إبراهيم [6] بوخروبة تلقى تعاليمه على سد الشيخ محمد إمام قرية وتعلم قواعد الدين الإسلامي. مرة

[1] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 107.

[2] خالد نزار، مصدر سابق، ص 242.

[3] حميدة عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 219.

[4] أحمد مسعود سيد علي، جهود هيئة الأركان العامة خلال الثورة الجزائرية في ميدان الفداء فيفري 1960، أوت 1961، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 141، السنة 38 ربيع الثاني 1432 هـ، مارس 2011، منشورات موسى التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ص 33.

[5] أنظر الملحق رقم (4).

[6] عبد الله مقلاني، قاموس شهداء أبطال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 95.

بوخروبة بظروف صعبة خلال مسيرته التعليمية التحق بصفوف الثورة [1] الجزائرية بداية من تاريخ 8 ماي 1954 تأثر بنشاط السياسي للحركة الوطنية وفي سنة 1951 تقرر استدعائه لأداء الخدمة الوطنية في صفوف [2] الجيش الفرنسي غير أنه لم يلبي ذلك وأصر مواصلة مساره العلمي ثم إتجه إلى تلقي التدريب العسكري قبيل اندلاع الثورة الجزائرية، بحيث استقبل من طرف العربي بن مهيدي ثم عين بذلك قائدا على الولاية الخامسة كما تقلد بذلك مناصب عديدة نذكر منها: أصبح قائد عمل هيئة الأركان [3] العامة وبعد الاستقلال أصبح يعرف بوزير الدفاع في حكومة بن بلة كما أصبح كذلك رئيسا على الجزائر 1965 ظلت تحت حكمه إلى غاية وفاته 27 ديسمبر 1978 كما يمكن الإشارة إلى أنه رغم الظروف الصعبة التي عاشها بومدين إلا أنه مثل الشخصية المميزة.

2) **علي منجلي:** من مواليد 1922 بغرابة بولاية سكيكدة أتم مرحلة الابتدائية[4] تحت يد معلمه الحسين الميلي امتهن حرفة بائع القهوة متجول شارك في حزب حركة الانتصار والحريات والديمقراطية شارك في الثورة الجزائرية بعد أحداث 8 ماي 1945 بتاريخ 20 أوت 1955 أي بعد مؤتمر الصومام تم تعيينه قائد الولاية الثانية وفي فترته شهد تدهور لحالة الجيش هذا ما عجل بطرح الموضوع على (ل، ت، ت)[5] هذه الأخيرة التي أقرت على ضرورة إلغاء(ل، ع، ع) واستبدالها بهيئة الأركان

[1] عمارة بومیادة، هواري بومدين وآخرون ما قله وأثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهري، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2008، ص 16.

[2] Paul Balta et claudine Rallau, La strategie et boumedienne édition sandbad, paris, 1978, p 15.

[3] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، 1930-1989، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 389.

[4] عمارة بومیادة، مصدر سابق، ص 18.

[5] محمد عباس، رواد الوطنية (شهادة 22 شخصية وطنية)، د ط، دار هومة، للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص 450.

العامة بحيث أصبح مساعد فيها وبعد الاستقلال أصبح عضوا في مجلس الثورة والتي كانت أهم مسيرة في حياته السياسية وهذا بعد الخلافات التي وقعت له.

3) **قائد أحمد:** من مواليد 1921 بولاية تيارت تميز بتحسن الأوضاع المعيشية وهذا نتيجة [1] لامتلاك أسرته الثروة ، التحق بصفوف الثورة الجزائرية 1956 عمل مع لطفي في الولاية الخامسة وبتاريخ 1958 أصبح قائد على الولاية الخامسة في سنة 1960 أصبح من الأعضاء المؤسسين لهيئة الأركان العامة شارك في مفاوضات إيفيان الأولى 1961 تقلد عديد من المناصب منها عضوا مجلس قيادي الثورة عين على رأس جبهة التحرير الوطني غير أنه في آخر المطاف استقر بالخارج إلى غاية وفاته 1978 [2].

4) **عز الدين زراري:** التحق بصفوف الثورة 1955 تعرض خلال انخراطه إلى مجموعة من الوصايات وتم خلالها إلقاء القبض[3] عليه 1956 سجن مدة ثلاثة أشهر ثم تمكن من القرار عين قائدا على الولاية الرابعة تقلد عدة مناصب منها عضو المجلس الوطني للثورة، عضو في هيئة الأركان العامة، كما أنه[4] تواصل مع الحكومة المؤقتة خاصة مع خلافها مع هيئة الأركان فاستعانت به في ذلك في حوار التفاوض مع الهيئة التنفيذية المؤقتة وهذا لإيجاد حد للأعمال الارهابية [5].

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لهيئة الأركان العامة

لقد صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماع الذي عقد سنة 1959-1960 من أجل دراسة أوضاع الداخلية والخارجية لجيش التحرير الوطني على الحدود،

---

[1] عبد الله مقلاتي، قاموس شهداء أبطال الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 430.

[2] ولد الحسن محمد الشريف، عناصر للذاكرة حتى لا ننسى أحد من المنظمة الخاصة 1947- إلى استقلال الجزائر 5 جويلية 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 11.

[3] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 299.

[4] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 716.

[5] Commandant Azzeddine et Alger Brula edition pevien, paris, 1993n p 209.

فقرر تأسيس هيئة الأركان العامة فقامت هذه الأخيرة بوضع مخطط ويظهر ذلك من خلال:[1]

اولا: البنية العمودية لهيئة الأركان

وقد كلفت هذه البنية بمهام من طرف رئيس الحكومة المؤقتة بمساعدة اللجنة الوزارية للحرب لتسيير أمور جيش التحرير الوطني ولربط الاتصالات بين الولايات في الداخل والخارج، وقد كانت لديها صلاحيات تمثلت في: [2]

6-تسمية الضباط المساعدين ورفعه إلى رتبة النقيب.

7-تقديم التقارير الدورية للجنة الوزارية للحرب.

كما قامت بإنشاء مكاتب من أجل تنظيم الجيش من بينهم مكتب الاستخبارات ومكتب التخطيط للعمليات العسكرية، كانت تحت إمرة هواري بومدين وكانت تهدف إلى ابقاء الجبهتين الشرقية والغربية. قواعد أساسية للمحافظة على الهيكلة التنظيمة للجيش، وكانت مهامها تنحصر في مراقبة وتوجيه عمل الهيئة والعمل على تطوير وسائل ومخططات جيش التحرير الوطني [3] ويظهر ذلك وفق المخطط التالي:

[1] سميرة بلعيدي، مرجع سابق، ص 349.

[2] محمد عباس، مرجع سابق، ص 539.

[3] جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 102.

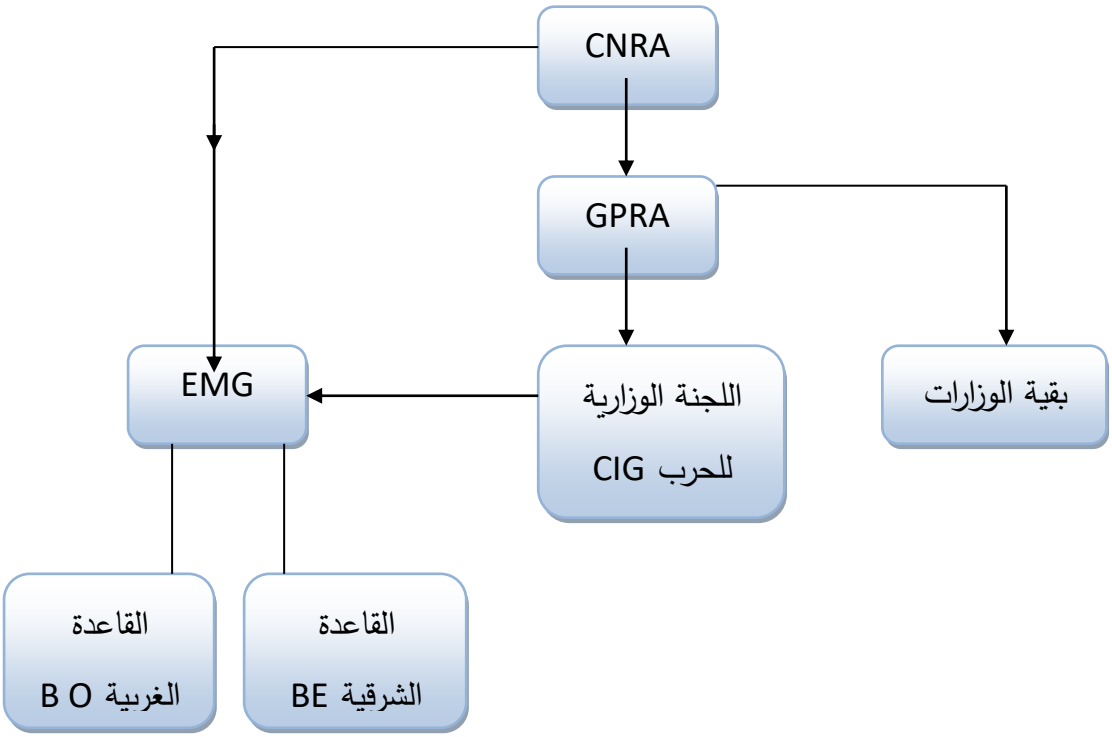

وجاء لتحقيق الأهداف الرئيسية التي تمثلت في [1]:

8-إعادة تنظيم الوحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية والمغربية والحدود الجزائرية التونسية.

9-العمل على اجتياز خط شال وموريس للتدعيم وتموين الجيش على الحدود من أجل الضغط على المستعمر للتقليل من الضحايا والأرواح التي تسقط نتيجة هذان الخطان.

ثانيا: البنية القاعدية أو الأفقية لهيئة الأركان

لقد اعتمدت هيئة الأركان العامة على البنية الأفقية تبعا لقرارات مؤتمر الصومام وقد تجلى ذلك من خلال الرتب والتقسيمات في صفوف الجيش، وقد كانت تهدف ضده البنية لإعادة تنظيم جيش على الحدود بحيث اتخذت غارد ديماو * مقرا لها بالحدود التونسية[2]وذلك

[1] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الحمالي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص 254.

* بلدة تونسية غير بعيدة عن الحدود التونسية الجزائرية، اعتبرتها هيئة الأركان مركز الجيش التحرير الوطني خلال 1958-1962. أنظر عاشور شرفي، مرجع سابق، ص218.

[2] جمال بلفريدي، مرجع سابق، ص 105.

لتوفره على العدة والعتاد إضافة إلى موقعه الجغرافي وقربه من هياكل الثورة الاخرى من أجل إقامة علاقات معهم عكس الحدود الغربية التي كانت بعيدة نوعا ما على مقر القيادة [1].

وقد استطاعت هيئة الأركان من توسيع نفوذها على الجبهة الشرقية ما أهلها إلى إقامة علاقات مع هياكل الثورة الأخرى وهذا ما سنراه في المخطط التالي: [2]

[1] Abderrazak bouhara ، les vivier de l'ébération, édition casbah, alger, 2001, p 333-334.

[2] جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 107.

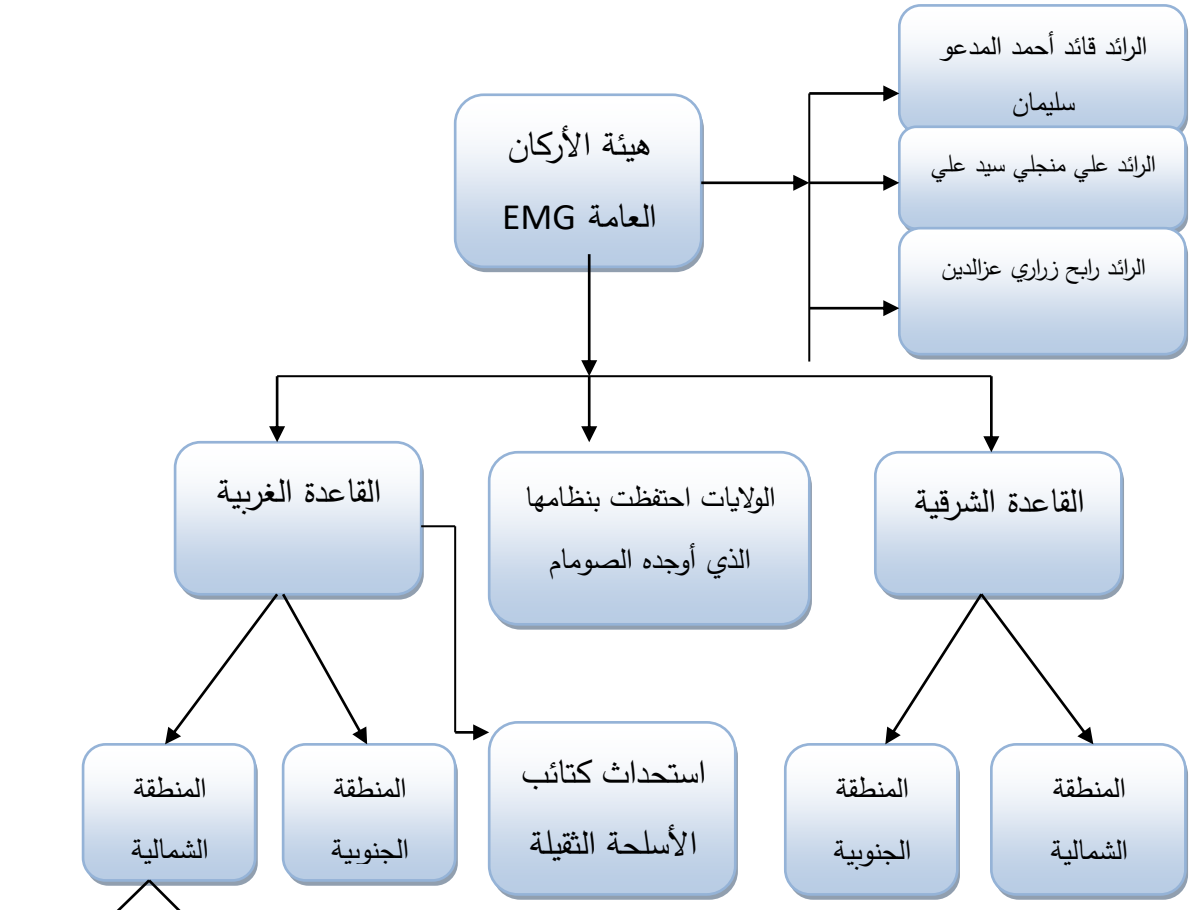

المنطقة يقودها رائد يساعده ثلاث نقباء.

الفيلق يقوده نقيب يساعده ثلاث نواب

كل واحد برتبة ملازم أول.

تتشكل كل كتيبة من أربع فصائل يقودها ملازم،

وثلاث نواب كل واحد برتبة ملازم أول.

الفصيلة تتكون من 3 أفواج وقائدها برتبة مساعد

يساعده 3 نواب برتبة رقيب.

10- الفوج يتكون من 11 فرد يقوده رقيب.

11- الزمرة تتكون من 5 أفراد يشرف

عليهم عريف أول.

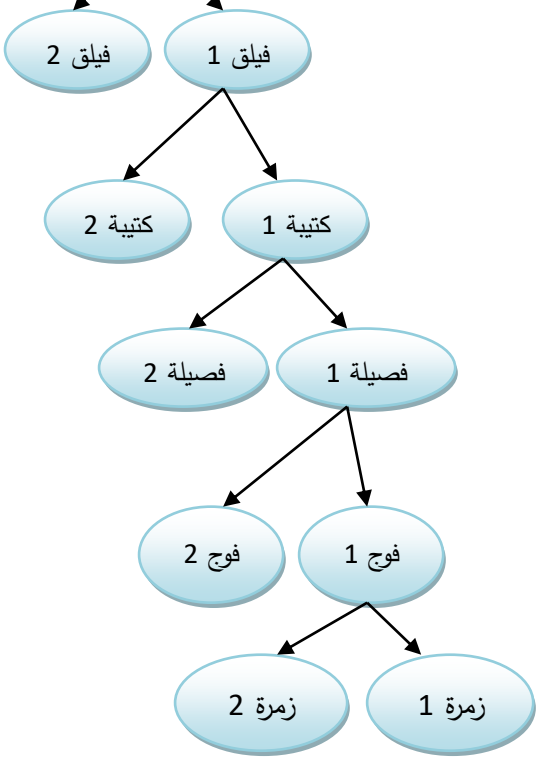

مخطط توضيحي للهياكل هيئة الأركان العامة[1].

[1] بوعزيز الحاج، كبير عثمان، مرجع سابق، ص76.

نستنتج مما سبق أن هيئة الأركان العامة أصبحت تتولى قيادة جيش التحرير الوطني في الداخل وعلى الحدود الشرقية والغربية وذلك لاعتمادها على نظم الفيالق واستحداث كتائب الأسلحة الثقيلة [1].

[1] عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 94.

المبحث الثاني: نشاطات هيئة الأركان

المطلب الأول: أداء ومهام هيئة الأركان

أدركت هيئة الأركان العامة أن المسؤولية التي حملتها اللجنة الوزارية للحرب لها كانت كبيرة سنة 1960/01/31 وأمام هذا الوضع الذي كان يعيشه جيش التحرير الوطني في الحدود من تفكك وإطارات مبعثرة [1] قررت اتباع إستراتيجية عسكرية ممنهجة لمواجهة العدو فقامت بأولى خطواتها التي تتجلى في إعادة تنظيم جيش الحدود عبر:

1-إفراغ سجون كل من "دندن" باجة "تيجروين" من الجنود المسجونين.

2-اطلاق سراح الضباط المسجونين في قضية لعموري* واتخذت منهم جبهة قتال جديدة على الحدود المالية الجزائرية [2].

3-قامت بتقسيم المناطق الحدودية إلى منطقتين، فالقاعدة الشرقية قسمت إلى منطقة عمليات شمالية ومنطقة عمليات جنوبية ونفس التقسيم عملت به القاعدة الغربية.

4-قامت بتشكيل وحدات قتالية بصفة موحدة وكل وحدة لها عمل خاص، وقامت كذلك بتدعيم جيش الحدود وذلك عن طريق استقبال كل المغتربين الجزائريين لمضاعفة تعداد صفوف الجيش وقد ذكر في المصادر أنه لحق إلى عشرين ألف جندي [3].

5-استحداث نظام الفيالق والكتائب[4] من خلاله تمكنت من تحقيق الأهداف التي رسمتها، وقد استمرت على نفس النهج واستطاعت سد الفراغ الذي تركته لجنة العمليات العسكرية وأصبحت تملك جيش منظم وموحد يعمل بخطط ممنهجة هذا ما سيولد لها

---

[1] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار الهومة، الجزائر، 1992، ص 184.

* – هي محاولة انقلابية دبرها ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة وعلى وجه الخصوص ضد كريم بلقاسم ومحمود الشريف في أكتوبر 1958، إلا أنها باءت بالفشل، حيث انكشف امرهم وألقي القبض على الكثر منهم وطبق حكم الإعدام على لعموري ونواورية وعواشرية في 16 مارس 1959. ينظر صالج بالحاج، مرجع سابق، 728.

[2] الشاذلي بن جديد، المصدر سابق، ص 149.

[3] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر، العربي لوينون، دار الأأمة، الجزائر، 2004، ص 280.

[4] جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 113.

خلافات مع الحكومة المؤقتة واللجنة الوزارية للحرب التي اشتطرت عليها هذه الأخيرة تقديم كل التقارير المتعلقة بالعمليات لها قبل البدء في تنفيذها وأرادت ان تسلط عليها بموجب قرار مجلس الولايات ما سنتطرق إليه فيما بعد، من خلال خلافاتها مع الحكومة المؤقتة واللجنة الوزارية للحرب.[1]

المطلب الثاني: أهم أعمال هيئة الأركان وأبرز مصالحها

أولا: أعمالها

فقد أسرعت هيئة الأركان العامة إلى انشاء اول مكتب تقني وأسندت قيادته للضباط الفارين من الجيش الفرنسي من بينهم محمد زرقيني ومصطفى الشارفي الذي كان يترأس مصلحة التموين والتسليح والعربي بلخير في إدارة مراكز التدريب، وغيرهم من الضباط بحيث كل واحد منهم أسندت له مهمة خاصة به، فقد كلفت هيئة الأركان العامة أعضاء المكتب التقني بإعادة هيكلة وتنظيم وحدات جيش التحرير الوطني عن طريق انشاء فيالق وكتائب في كل منطقة بعد موافقة هواري بومدين ومنجلي [2].

فقد اعتمد هواري بومدين على هذه الطريقة السابقة (انشاء الفيالق والكتائب) لتطبيق خططه على أرض الواقع لمواجهة الاستراتيجية الجهنمية فنجح في ذلك وتمكن من فرض الانضباط والتنسيق بين الجبهتين الشرقية والغربية [3]، كما اتخذ قرارات تخص الجبهة الشرقية التي كانت تعاني من ضعف القيادة والانضباط فقد قام باستحداث منطقتين عمليتين شمالية تحت قيادة عبد الرحمان بن سالم، وجنوبية تحت امرة صالح السوفي، إضافة إلى تشكيل وحدات في الحدود الليبية والجزائرية تحت رئاسة محمود قنز [4].

[1] نفسه، ص 114.

[2] عبد الحميد إبراهيم، في أصل المأساة الجزائرية، شهادة من حزب فرنسا الحاكم في الجزائر، 1958-1999، دار الهوقار، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 49.

[3] محمد زروال، مصدر سابق، ص 55.

[4] عبد الحميد إبراهيم، مرجع سابق، ص 50.

عمل هواري بومدين على انشاء كتائب للأسلحة الثقيلة وذلك من أجل دعم الفيالق [1] خلال المعارك والاشتباكات ومن أجل مواجهة العدو وانهاك قدرته وافشال مخططاته، فقد لحقت نسبة الجنود في الجيش في المنطقة الشمالية وتراوح بين 4000 إلى 10000 فرد [2] أما الجنوبية فقدر عددهم بـ 6000 فرد وقد امتلك أيضا العديد من المعدات من بينها: مدافع هاون، رشاشات، مضادات للطيران ... إلخ.

وبفضل تعداد الجيش والامكانيات المتوفرة أصبحت هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين تخطط للقضاء على الخطوط المكهربة خط شال وتحطيم خطوطه الدفاعية عن طريق الكمائن والهجمات القتالية وكل هذه المحاولات كانت بالتنسيق بين هواري بومدين بمساعدة المكتب التقني لهيئة الأركان [3].

كما اتخذت هيئة الأركان العامة لنفسها مراكز ومعسكرات من أجل دعمهم واعتبرتهم قواعد خلفية لها، بحيث نجد في الحدود الغربية مركز وجدة الذي كان يحتوي على قاعات العلاج ... تخزين الأسلحة والذخيرة. اما في الجبهة الشرقية فأنشأت العديد من المراكز لصيانة وإصلاح الأسلحة [4].

وقد عمل أيضا على لم شمل جيش الحدود الشرقي الذي كان يعاني من الإضطرابات والانشقاقات إضافة إلى حركة العصيان والتمرد على قادة الولايات وغياب التنسيق والتنظيم الداخلي، واستطاع أن يجعل منه جيش منضبط وخاضع بشكل مباشر لهيئة الأركان وسار على نفس المنوال نظيره الغربي [5].

لقد كانت لهيئة الأركان العامة مهامات ونشاطها واتصفت بأنها ممثلة لكفاح الشعب الجزائري وذلك لأنها استطاعت بشكل نسبي في إخضاع الولايات بصفة خاصة وسد الفراغ

[1] الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 151.
[2] عبد الرزاق بوحارة، المصدر سابق، ص 241.
[3] محمد قنطاري، مرجع سابق، ص 131.
[4] جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 119.
[5] جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 120.

في صفوف جيش التحرير الوطني بصفة عامة، كما يعود الفضل في نجاحها أيضا لهواري بومدين وبعض من قادة المناطق من بينهم الشاذلي بن جديد وعبد الرحمان بن سالم [1].

ثانيا: مصالحها:

لقد أنشأت هيئة الأركان العامة وجمعت بين القاعدتين الشرقية والغربية وذلك من اجل تطوير وتنظيم جيش التحرير الوطني، وقد كانت لها أثر في حسن التسيير بين الجبهتين وذلك عن طريق مصالح أهلتها نذكر:

- **مصلحة الاستعلامات:** وهي مصلحة مكلفة بمراقبة وكشف مخابئ العدو للتعرف على مواقعه وضرب مصالحه ولمعرفة اماكن السلاح وكانت تتواصل مباشرة مع فئات شعبية وكانت مهمتها حماية الثورة من الأخطار ونسبت لهاشمي هجرس [2].

- **مصلحة الاتصالات:** كانت من بين مهامها خلق التواصل بين وحدات جيش التحرير الوطني سواء في الفيالق أو الكتائب، وكذلك تموين المراكز والمخابئ بالتجهيزات الحربية لتسهيل عملية الانتقال وكانت تمنح وظائف مختلفة لأفراد الجيش [3].

- **مصلحة التموين:** وكانت تتكفل بسد حاجيات الجيش (الأغذية الألبسة) وكانت تمتلك فروع في الخارج من أجل اسعاف الجرحى في الحالات الخطيرة من أجل فحصهم [4].

- **مصلحة العتاد والتسليح:** تجمع بين مصلحة التموين ومصلحة الصحة: وتتوفر هذه المصلحة على وسائل متعددة منها تجهيزات الحفر ومواد البناء والسلاح بنوعيه الخفيف والثقيل والذخيرة إضافة إلى تجهيزات المجاهدين، وكانت لها علاقة مع وزارة التسليح والمواصلات العامة [5].

---

[1] بوعزيز الحاج، كبير عثمان، جيش التحرير الوطني (62-54) مذكرة تخرج شهادة ليسانس، تاريخ، قسم التكوين الاساتذة، التعليم المتوسط فرع التاريخ والجغرافيا، جامعة التكوين المتواصل بالجلفة، الجزائر، ص 79.

[2] الطاهر سعيداني، مرجع سابق، ص 53.

[3] جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 109.

[4] نفسه، ص 110.

[5] بوعزيز الحاج، كبير عثمان، مرجع سابق، ص 77.

مصلحة التدريب: وهذه المصلحة كانت تسهر على تدريب الضباط الجزائريين الذين كانوا في صفوف الجيش الفرنسي والتحقوا بجيش التحرير الوطني تدريبا خاصا مميزا عن باقي التدريبات من بينهم عباس غزيل وسليم سعدي وخالد نزار وسليمان هوفمان وغيرهم وكانوا هؤلاء الضباط بدورهم يقدمون تكوينا موسعا من تدريب الجنود، تشغيل الأسلحة ونصب الكمائن وكذلك يقدمون الدعم المعنوي للمقاتلين.

وتم فتح أول مدرسة في اواخر 1957[1].

- **مصلحة الصحة:** اعتبرت هذه المصلحة من أهم مصالح هيئة الأركان العامة والتي ارتكز عليها جيش التحرير الوطني، اهتمت بتكوين الإطارات الخاصة في مجال الطب، وقامت بإنشاء مراكز الشبه طبي للجيش لإسعاف الجنود وكانت تحت قيادة محمد الصغير القناش ويساعده الأطباء مولاي الخياط وبوذراع [2].

- **مصلحة المحاكم العسكرية:** تسهر هذه المصلحة إلى النظر في القضايا المتعلقة بالجيش والجنود والعمل على حل المخالفات والتي يرتكبها الجنود أو المواطنين والتي تمس بامن وسلامة الثورة وإفشال كل المخططات التي تهدف إلى تشويه صورتها والقضاء على الانحراف على مبادئها، وتجنب الوقوع في المشاكل [3].

- **المركز التقني لهيئة الأركان العامة:** وقد أسندت إليه المهام الخاصة والمتعلقة بجيش التحرير الوطني وقد ظل قائم إلى غاية الاستقلال وحاول ضبط حاجياته وكانت تحت إشراف بلوصيف ومكال عبد الرحيم ومحمد بوتلة وطاهر بوعرفة، وإبراهيم العيدي [4].

---

[1] عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، أصولها نشأتها تنظيمها، دورها تطورها، دار الهدى للطباعة والتوزيع والنشر، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 98-99.

[2] AbdRAZAK.Boulara. op. cit, p 334.

[3] جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 110.

[4] ABDRAZAK bouhara, op.cit, p 334.

إضافة إلى مصالح أخرى وكانت مهامها مختلفة عن بعضها البعض لكنه كان هدفها واحد هو العمل على تطوير نشاط الجبهتين الشرقية والغربية[1] وضمان قيادتها تحت قيادة موحدة وتفعيل نشاطها وتوسيع نفوذها على الحدود، ويظهر ذلك من خلال المخطط الآتي:

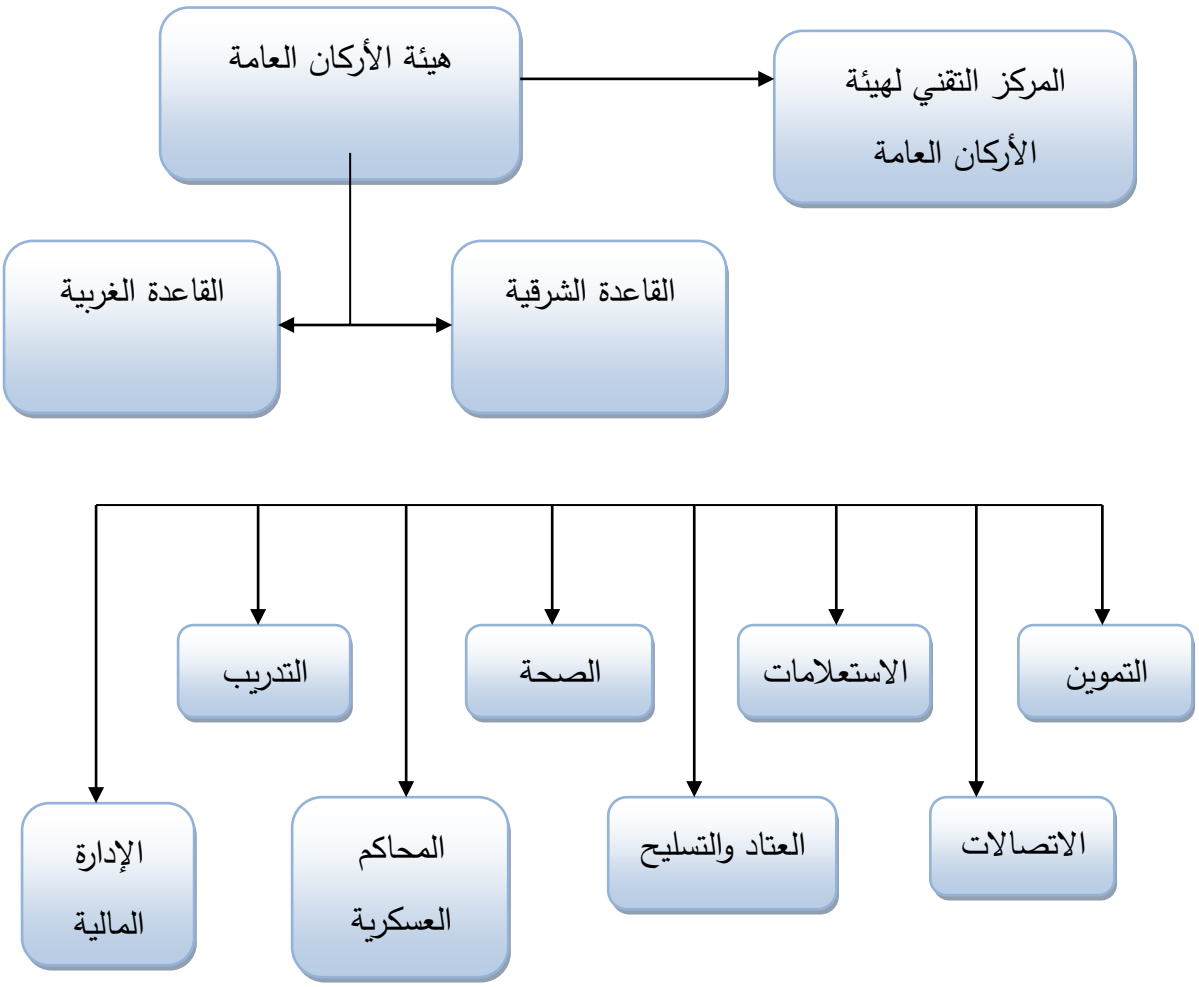

المصالح الأساسية لهيئة الأركان العامة

المطلب الثالث: علاقتها بالمؤسسات العسكرية (اللجنة الوزارية للحرب أنموذجا)

لقد تزايد نفوذ هيئة الأركان العامة خاصة على الجبهتين الشرقية والغربية وذلك عن طريق تنظيم وتطوير جيش التحرير الوطني ومع هذا النجاح وحسن التسيير من طرف القائد هواري بومدين الذي عرف بخبرته وحنكته داخل صفوف الجيش، جعل من اللجنة الوزارية

[1] عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 100-101.

للحرب تفكر بأن الهيئة أصبحت تأخذ مكانها تدريجيا وهذا ما سيشكل خطرا عليها وعلى طرق تسييرها [1]. خاصة بعد الإمدادات التي وفرتها الهيئة إلى ولايات الداخل وطلبه منها تغيير إستراتيجيتهم لمواجهة العدو [2]. هذا ما زاد من تأزم العلاقة بين الطرفين وزيادة حدة التنافس على قيادة ولايات الداخل [3].

لقد اعتبرت اللجنة الوزارية للحرب أنها المسؤولة على هيئة الأركان العامة خاصة وأنها هي التي بادرت بتأسيسها وبالتالي فهي من حقها أن تخضع لسلطتها، أما هيئة الأركان العامة فقد كشفت منذ البداية فإن المرجعية الأولى والأخيرة لها هو المجلس الوطني للثورة الذي أوجدها فالقرار بالنفي أو الاستمرار راجع له فقط ولم تقبل أي أوامر اخرى، وبضغط من اللجنة الوزارية للحرب طالبت الحكومة المؤقتة على لسان رئيسها فرحات عباس من الهيئة أن تنقل مقرها للداخل وحددت 31 مارس 1961، كآخر أجل لها [4].

وبهذا تكون قد وضعتها تحت الأمر الواقع وكان الهدف من هذا القرار تفكيك قوة الهيئة اما أن تفقد سيطرتها على جيش الحدود الذي كان يعتبر ركيزة الدولة في المستقبل وبهذا سوف تفقد مصداقيتها في الولايات سواء في الداخل أو في الخارج.

وكان لدخول هيئة الأركان العامة إلى داخل الجزائر احتمالين خاصة وانها ستواجه وجه لوجه مع فرنسا وهي لم تكن بقوة هذا الأخيرة بل كانت بنية حديثة العهد ولا زالت متخوفة من التقدم نحو الداخل وذلك لصعوبة اجتياز الخطين المكهربين خاصة بعد محاولة العقيد لطفي التي باءت بالفشل وأدت إلى استشهاده فلذلك فإن التقدم نحو الداخل سوف تكون نتائجه وخيمة، هذا احتمال [5] اما الاحتمال الثاني فقد تتلقى الرفض من قبل قادة

---

[1] مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 187.

[2] Teguia Mohamed, L'armée de libération national en wilaya IV, Casbah Editions , Alger,2006, p. 318.

[3] علي كافي، المصدر سابق، ص 260.

[4] جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 129.

[5] Harbi Mohamed et Meynier Gilberert, LE FLN documents et Histoire 1954-1962, Casbah Editions, Alger, 2004, p 269.

ولايات الداخل ولن يسمحوا لقادة ولايات الخارج بأن يسيروا امورهم خاصة وأنهم كانوا يعتبرونهم مجمع لتنافر وليس لديهم أي انسجام أو وزن سياسي [1].

لقد رفضت هيئة الأركان العامة قرار نقل مقرها للداخل وراحت تواصل نشاطها المكثف على المستوى التنظيمي المصادق عليه من طرف المجلس الوطني للثورة الذي كان ينص على إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني على الحدود، وقامت بتوقيع عدة مراسلات باسمها وذلك من أجل توحيد جهود جيش التحرير بين الداخل وعلى الحدود لضمان استقرارها [2].

ومن خلال هذا التنافس الحاد بين اللجنة الوزارية للحرب وهيئة الأركان العامة هذا سوف ينجم عليه أيضا صراع بين هذه الأخيرة والحكومة المؤقتة، هذا ما سوف نتطرق إليه فيما بعد، وبفضل هذا الصراع تسهل مهمة وعمل اللجنة الوزارية للحرب [3].

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 499.

[2] علي كافي، مرجع سابق، ص 259.

[3] جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 129-130.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن تشكيل هيئة الأركان لم يكن وليد الصدفة بل بعد محاولات متعددة بدأت أولها باجتماع العقداء العشر الذي تمحورت حوله جملة من العوامل التي أدت من عقده خاصة في ظل الظروف الفوضوية التي كان يعاني منها جيش الحدود وكذلك السياسة الفرنسية والخلافات القائمة خاصة خلاف الحكومة المؤقتة والانقلابات الداخلية، كما لا ننسى عجز القاعدة الشرقية في تنظيم الجيش الأمر الذي استدعى تشكيل هيئة توحد بين الجبهة الشرقية والغربية ولم يكن هذا إلا بعد عقد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة المنبثق والمكمل لمشروع العقداء العشرة والذي عقد بتاريخ 16 ديسمبر 1959- 18 جانفي 1960 والذي تطرق إلى نقاط توقف عندها اجتماع العقداء وبعد محاولات عديدة من الاجتماعات توصل المجلس إلى ضرورة إزالة لجنة العمليات العسكرية واستبدالها بوزارة الحرب أما بالنسبة للجبهة الشرقية والغربية فقد تم الإعلان عن ميلاد هيئة الأركان التي تجمع بين الجبهتين بقيادة محمد بوخروبة الملقب ببومدين والذي أسندت إليه مجموعة من الصلاحيات والمهام نذكر منها:

1. تدريب وتكوين وحدات الجيش وفق مخطط عسكري.
2. جلب وتزويد وتوزيع السلاح على المناطق الداخلية.

كما تم خلال هذه الفترة وضع هيكل تنظيمي تقوم عليه الهيئة وحدد الأعضاء المساعدة لهواري بومدين وهم علي منجلي وقائد أحمد.

الفصل الثالث:

دور هيئة الأركان العامة وتأثيرها السياسي والعسكري على مسار الثورة

المبحث الأول: نشاطها على المستوى السياسي

لقد تميز النشاط العسكري لهيئة الأركان العامة سنة 1960 بتناحي قوة جيش الحدود الذي أصبح ركيزة المسلحة الأساسية لجيش التحرير الوطني هذا ما أدى إلى تزايد نفوذه على مستوى الجبهتين الشرقية والغربية وقد ارتبكت اللجنة الوزارية للحرب من تزايد نفوذه وأصبحت تفكر في التخلص منه وإفشال مخططاته تخوفا من أخذ مكانها خاصة وأنها هي التي بادرت بتأسيس هيئة الأركان العامة، بحيث أصبحت تمثل محل أطماع لكثير من هياكل الثورة وأرادوا السيطرة عليها وهذا ما سوف نتطرق إليه.

المطلب الأول: خلاف هيئة الأركان العامة مع الحكومة المؤقتة

لقد دب الصراع بين هاتين تبعا للقرارات التي خرج بها اجتماع طرابلس 1960 وقد تغيرت الكثير من الأوضاع بعد هذا التأسيس لصالح نفوذ السيطرة العسكريين الثلاث: كريم بوصوف، بن طوبال[1]، بعد أن كانت الوحدات مشتتة أصبحت تحت قيادة موحدة وأسندت لهواري بومدين الذي عرف بالشخصية المحورية وقد تميز هذا الخلاف حول المسائل التالية[2]:

1. **السلطة على الولايات:** بحيث اعتبرت قيادة الأركان نفسها المسؤولة من ولايات الداخل لأنها هي الركيزة جيش التحرير الوطني[3]، ويجب على اللجنة الوزارية للحرب أن تعاملها على هذا الأساس إلا أن هذه الأخيرة رفضت هذا المبدأ خاصة وأنه، كيف لهيئة على الحدود وفي الخارج أ، تسيطر وتسير نشاط ولايات الداخل فزاد قاعدة التنافس بينهم[4].

---

[1] مريم شويحات، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة (1960، 1961)، مجلة القضايا التاريخية، مج 1، ع.1، 2016، ص 234.

[2] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني ظلل الثورة الج (62-54)، ط1، 2015، دار الهومة، الجزائر 2017، 94، 62.

[3] سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، ص 29.

[4] سعد بن البشير العمامرة، مرجع نفسه، ص 30.

- مضاعفة جيش الحدود.
- المفاوضات مع الحكومة المؤقتة.
- تجنيد الأطباء والطلبة.

وما زاد من تأزم الوضع بين الطرفين هو إعطاء الأوامر لجيش الحدود من التقدم نحو الداخل، الأمر الذي كان يشكل خطرا على هيئة الأركان التي كانت متخوفة في ذلك خاصة من الخطوط الشائكة الملغمة على الحدود التي راح ضحيتها العديد من الجاهدين، فوقفت هيئة الأركان في وضعية صعبة إن تقدمت نحو الداخل سوف تفقد سيطرتها على جيش التحرير الوطني وإن لم تتقدم سوف تخسر هيبتها وتكون قد عبرت عن رفضها للكفاح في الداخل بطريقة غير مباشرة هذا ما سيؤدي إلى فقدان هيبتها وتسقط مكانتها في صفوف جيش التحرير الوطني وولايات الداخل[1].

لقد أحدثت حادثة الطيار الفرنسي انشقاق كبير بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة وتعود أحداثها إلى 21 جوان 1961[2]، وذلك بعد سقوط طائرة فرنسية على الأراضي التونسية فأسر طيارها من قبل جيش التحرير الوطني، فقامت الحكومة الفرنسية بإجراء اتصال بالحكومة التونسية وذلك لاسترجاع طيارها، فقد طلبت من الرئيس بورقيبة أن يسلم لها طيارها، فوافق على ذلك وطلب من هيئة الأركان العامة تسليح الطيار[3] إلا أن هذه الأخيرة رفضت واعتبرت الطائرة بأنها كانت تتجسس على نشاط جيش التحرير الوطني واخترقت أراضيه[4]، الأمر الذي أدى بالحكومة التونسية تمارس عليها ضغوطات من أجل إرجاع الطيار فقامت بقطع الماء والتموين عن جيش الحدود ومنعت قوافل الأسلحة وتحركات

---

[1] زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 54-62.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 221-217.

Harbi Mohamed et Meynier Gilberert, LE FLN documents et Histoire 1954-1962, opcit, p 250.

[4] نايت قاسي إلياس، الوضع السياسي للجزائر، 1960-1961 المجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ج2، ع3، جانفي 2014، ص 170-171.

الضوء هذا ما جعل الحكومة المؤقتة تتدخل عن طريق رئيسها فرحات عباس[1] الذي بدوره طلب من هواري بومدين بأن يقبل بقرار الحكومة التونسية التي أصبحت تهدده بتدخل القوات التونسية وأخ الطيار إجباريا، وبعد مشاورات[2] ومراوغات دامت أيام قرر هواري بومدين تسليم الطيار وفي المقابل قدم استقالته فكانت القطيعة النهائية بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة وقد أدت استقالته هو ورفقائه سنة 1961/07/15[3] إلى تراجع نشط هيئة الأركان على الحدود وانتشر التمرد والعصيان في صفوف الجيش الذين كانوا يطالبون بعودته، فقد قام هواري بومدين بإعداد مذكرة[4] ووجهها إلى الحكومة المؤقتة وكانت عبارة عن أكوام من التهم في حقها، وأنها كان تتميز سوء التنظيم وغياب التأطير والتنسيق بين إطاراتها وكانت تعاني أيضا من نقص الخبرة في النشاط الدبلوماسي، عكس هيئة الأركان التي لعبت دورها في تفعيل نشاط الجبهتين على الحدود واستطاعت من فرض نفوذها وكذلك كان هناك هدفا آخر من كتابته بمذكرته وضح فيها سبب استقالته[5]بحيث قال لا يمكن: بدا اعتباره هروبا من مسؤولياته ولكن عكس ذلك فهو يكشف عن المشاكل العديدة والأخطاء الكثيرة التي ذكرناها سابقا التي ارتكبت باسم الثورة وحاولوا من خلالها عرقلة نشاط هيئة الأركان ونقصد هنا بلجنة الوزارية الحربية التي تكلمنا عنها سابقا فهذه الاستقالة بمثابة خدمة جليلة لها ومن أجل أن نبين مدعى ضعف حكومته المؤقتة أمام حكومة تونس ويظهر ذلك من خلال تسليم الطيار الفرنسي، إضافة إلى الاختلاسات المالية التي كانت تحدث ولا أحد يراقب الاستعلامات في مختلف الوزارات[6].

[1] محمد زروال، مرجع سابق، ص 64.

[2] صالح بلحاج، مرجع سابق، 493، 492.

[3] انظر الملحق رقم (5).

[4] انظر الملحق رقم (6).

[5] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 500.

[6] محمد حربي، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 225.

وقد كتب في آخر مذكرته وقام بتوجيه دعوة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالتدخل من أجل حل الأزمة لأنه هو الأمل الوحيد لإعادة السكة لمسارها[1] وبعد توجه القادة الثلاثة هواري بومدين والقايد أحمد وعلي المنجل إلى ألمانيا[2].

المطلب الثاني: موقفها من المفاوضات واتفاقيات ايفيان.

أ. دورها في المفاوضات:

بعد مؤتمر طرابلس والحدات الرسمي عن ميلاد هيئة الأركان والاعتراف بها رسميا من خلال دورها عسكريا الملاحظ من خلال إنشاء مراكز التدريب وكذلك التسليح والتمرين المناطق الداخلية ومن المتعارف عليه باعتبارها هيئة رسمية لا بد أن يكون نصيبها الكافي وموقفها من القضية النيابة.

- وكأول خطوة سياسية بادرت بها هي تفعيل دور هيئة الأركان العامة في مفاوضات ايفيان[3].

فبعد تنظيمها للجبهة الشرقية والغربية أصبح لها رأي سياسي بحيث نجد أن (ج، م، بج، ج) كانت تأخذ برأي هيئة الأركان قبيل رأي أخر كما أن لهيئة الأركان الموقف الرامي من اتفاقية افيان مع فرنسا بحث على الرغم من خلاف هيئة الأركان مع (ح، م، ج، ج) إلا أن موقفها كان ثابت من اتفاقية ايفيان بحيث اعتبرت في ذلك أن خلاف يعتبر من الأمور الداخلية غير أنها لعبت دور في المفاوضات[4] الجزائرية الفرنسية وعلى طاولة الحوار نجد أن الطرف الجزائري مثل الحكومة المؤقتة[5] بقيادة يوسف بن خدة والتي كانت تسير وفق خطة وراء ممثلي هيئة الأركان العامة وقد طرحت في ذلك الشأن قضية الاستقلال إلى جانب ذلك

[1] فتحي الديب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، اللقاهرة، 1990، ص 498.

[2] مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 189.

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 510-538.

[4] رضا مالك، الجزائر في ايفيان المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة، فارس غاصوب، ط1، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال ونشر والاشهار، دار القرابي الجزائر، بيروت، لبنان، 2003، ص 205.

[5] Benyoucef Ben Khaled, les accords d'Evian, offic des publications universitaires, 2002, p26.

وكرد فعل من فرنسا طالبت هي الأخرى الخروج من الجزائر لكن بدون أضرار وفي هذا الصدد يظهر أنه أصبح لهيئة الأركان حس سياسي ملموس وهذا ما تبرزه ايفيان الأولي بحث نجد أن أبرز الأعضاء المشاركة كانت من هيئة الأركان العامة نذكر منه: علي منجلي وكذلك القائد أحمد وهذا ما يلوح على أن هيئة الأركان كان لها وزنها السياسي في الاتفاقيات الحساسة[1].

لقد كانت هذه المفاوضات تتأرجح بين كفة الاستنزاف والاستمرار خاصة بعد ما أقر ديغول على إبقاء الاتفاقية معزولة عن الوجه العالمي لكن وبسبب الضغط من طرف الرأي العالمي حتم عليه الإعتراف بحق تقرير المصير[2] وذلك بتاريخ 16 ديسمبر 1959 ورغم ذلك فإن الون الاتصالات لم تنقطع بين الطرف الجزائري والفرنسي بحيث أبرمت جملة من القادة وذلك بتاريخ 20 فيفري 1961 المسمى باتفاق لوسارن وايفيان الموقع 20 ماي 1961 غير أن فرنسا لم تكن تصادق في اتفاقياتها خاصة وأنها كانت تضرب صميم الوحدة الوطنية في كل لقاء وبقيت المفاوضات بين مد وجز إلى غاية 18 مارس 1962 وتوقيع على اتفاقية ايفيان بعد الاتفاق المبدئي في لروس.

ب.موقفها من ايفيان:

لقد اتسمت هيئة الأركان العامة بالموقف الحيادي في قضية المفاوضات أمام قرارات المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة اللذان ساندا ووقعا على نص الاتفاقية، إلا أن هيئة الأركان العامة اعتبرته مجرد حبر على ورق وخاصة وأن حرب السبع السنوات لم تكن ضمن بنود الاتفاقية[3]، وأن فرنسا كانت قد أصدرت قرار منع معارضة عودة قيادة هيئة الأركان مع جيشها إلى الثكنات العسكرية مع أسلحته[4]، ونستطيع أن نفسر أيضا أن رفض قيادة هيئة

[1] فتحي الديب، مصدر سابق، ص 502.

[2] رضا مالك المصدر سابق، ص 379.

[3] Mohamed, Harbi, le FLN, opat, p293.

[4] جمال الفردي، مرجع سابق، ص 142.

الأركان كل مرتبط أو راجع إلى الخلاف القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان خاصة وأن هذه الأخير وجهت لها اتهامات لها بأنها تسعى لتفكيك وحدة جيش التحرير الوطني[1].

رغم أن هيئة الأركان العامة كانت رافضة لاتفاقيات ايفيان إلا أنها كانت مع قرار حق تقرير المصير لأنه كان في نظرها مبدأ مليون ونصف مليون مواطن هذا ما جعلها تأيده، ونجد في بعض الكتابات التاريخية أن أحد أعضاء هيئة الأركان وصف الاتفاقيات[2] على أنها إهانة في حق الشعب الجزائري وأنه سوف يقدم تنازلات[3] لا داعي لها لأنها كانت في موقف القوة، رغم ذلك استمرت الحكومة المؤقتة على مسارها التفاوضي مع فرنسا ومارست الضغط على هيئة الأركان العامة لكي تأيد وتصوت على نص الاتفاقية وذلك عن طريق قطع التموين عن جيش التحرير الوطني بالحدود هذا ما زاد في تفاقم حدة الصراع بين الطرفين سرا دون علم القوات الفرنسية، وكانت تسعى هيئة الأركان العامة لتحقيق مبدأ الاستقلال عن طريق القوة العسكرية التي كانت تمتلكها على الحدود دون اللجوء إلى السياسة[4].

عند الإعلان عن قرار وقف إطلاق النار الذي صدر عن الوفدين الجزائري تحت إمرة كريم بلقاسم والفرنسي عن طريق الجنرال رويبر بورو قررت قيادة هيئة الأركان بدعم القرار والوقوف إلى جانب الحكومة المؤقتة رغم الصراع الذي كان قائم بينهما وأصرت كل قنوات جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية وبما فيها الحدود الجنوبية بتوقيف العمليات العسكرية التي قد بادرت من قبل بتفعيلها من أجل قطع الطريق عن المفاوضات[5].

---

[1] جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 142.

[2] زهير إجرادن، مرجع سابق، ص 89، ص 90.

[3] محمد تقية، مصدر سابق، ص 575، 574.

[4] محمد حربي، الأسطور والواقع، مصدر سابق، ص 226.

[5] ينظر الملحق رقم (07).

ج. موقف هيئة الأركان العامة من العالمية التنفيذية المؤقتة:

قبل الحديث عن الهيئة التنفيذية المؤقتة لا بأس أن نندها على هذه الأخيرة أنها في تكوين تصدع بين الجنس الفرنسي والجزائري وهذا ما رفضته هيئة الأركان كونها تدعم المصلحة الفرنسية[1] أما عن سبب المعارضة الرئيسي فنجد أن هيئة التنفيذية منحت لنفسها جملة من الشروط ما بعد الاستقلال وتنسب لنفسها لقب مؤسس للمجلس التأسيسي كما نصت في ذات السياق على جملة من القرارات شكلت خطورة على الشعب من جهة وعلى مستقبل الجزائر من جهة ثانية ولعل من أهم القرارات نجد.

- إنشاء شراكة مع فرنسا تحقق ما يسمى بالتعاون مع فرنسا كونها كانت تخدم المصلحة الفرنسية منذ تأسيسها.

كما لا ننسى أنه من بين قراراتها منح الشخصيات الفرنسية مناصب حساسة في المجالس الجزائرية وكان أخر شرط الذي قلب موازين هو تسليم السلطة إلى (هـ، ت، م) [2] وهذا القرار جعل هواري بومدين يخرج عن صمته ويعبر عن رفضه ومعارضته للهيئة التنفيدية ولقد لقبها بالخادمة لفرنسا خاصة وأن فرنسا قد رأت في الهيئة التنفيذية المساند الوحيد الذي يجب أن يحض بالشرعية بحيث استغلت في ذلك الفراغ الناجم عن عدم وجود قيادة شرعية وغياب المجلس الوطني للثورة وعلى الرغم من ذلك يبقى هواري بومدين ثابت في موقفه المستنكر من الهيئة التنفيذية وطالب بضرورة محاربة بنودها وسلطة (هـ، ت، م).

د. موقف هيئة الأركان من معارضة القوى المحلية:

وتسمى بعبارة أخرى التواجد الاستعماري بطريقة غير معلنة وتبعية مصالحه ويقوم ذلك[3]على تكوين الضباط الفرنسيين بتأطير وتكوين من طرف الضباط الجزائريين يعملون في الجيش الفرنسي وهذا ما يجعلها تعوض (ج، ت، و) بطريقة غير مباشرة بحيث تعمل هذه

[1] المحامي ذبيحة زيدان، جهة التحرير الوطنية جذور الأزمة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 135-142.

[2] رضا مالك، مصدر سابق، ص 296.

[3] مصطفى مرادة بن النوي، مذكرات مصطفى مرادة بن النوي، شهادات مواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، إعداد وتقديم، مسعود هاوشي، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 196.

القوى على تسريح المجاهدين بطريقة مهينة وغير أخلاقية للغاية وهذا من خلال نزع السلاح منهم واطلاقهم مثل اللاجئين وهذا الفعل اللاإنساني لقي معارضة من قبل هيئة الأركان العامة خاصة وأن منصة الجيش السري كانت تذبح المجاهدين الأمر الذي دفع هواري بومدين خطاب ينوه فيه على الرفض التام للقوى المحلية ولسياساتها بحث[1] أثارت قلق هواري بومدين وأشار إليها أنها تمثل خطر على الثورة ورفض إنشاء جيش التحرير الوطني أو تحت ما يسمى القوى المحلية التابع لفرنسا بشكل غير مباشر[2] هذا ما جعل هواري بومدين يعمل على إبطال مخططاتها والعمل على زيادة الوعي الشعبي الرافض لهذه السياسات الخادمة لفرنسا بشكل كبير.

المطلب الثالث: دورها في أزمة صيف 1962

تعود جذور هذه الأزمة تعبا للقرار الذي أصدره المجلس الوطني للثورة الجزائري 1959 جانفي 1960، والذي انبثق عليه تأسيس هيئة الأركان العامة تحت إمرة هواري بومدين كما ذكرنا سابقا الذي عرف هذا الأخير بالشخصية المحورية في تلك الفترة ضف إلى ذلك خبرته وحنكته في الميدان العسكري خاصة بعد الدور الذي لعبه في تطوير وتنظيم هيكلة جيش التحرير الوطني على الحدود، حيث رأى بأن القضية الجزائرية لا تحل إلا بالخيار العسكري[3] وقد تزامنت هذه الفترة مع إعادة هيكلة إطارات الحكومة المؤقتة بتعيين فرحات عباس على القيادة وبعده يوسف بن خدة بحيث دخلت هذه الأخيرة في مفاوضات مع فرنسا كما تطرقنا إليه سابقا رغم معارضة هيئة الأركان العامة إلا أنها أصرت على مواصلة المسار التفاوضي

[1] محمد جغابة، حوار مع الذات ومع الغير موجز تطلعات، ترجمة، بشير لطبحية، ج3، دار هومة، الجزائر 2007، ص 425.

[2] رضا مالك مصدر سابق، ص 293.

[3] علي هارون، خيبة انطلاق الفتنة صيف الجزائر 1962، تر الصادق عماري وأمال فرحان مراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 71.

وفي الأخير وقعت على الاتفاقية التي ضمت وقت إطلاق النار في[1] 18 مارس 1962 وهن هنا تكون الجزائر دخلت في مرحلة انتقالية وشكلت بذلك هيئة تنفيذية مقرها بومرداس التي تولت الحكم في تلك الفترة. وقد تولت هذه الأخيرة الحكم لعدة أسباب من بينها نذكر:

- صغر عمر القائد هواري بومدين ومساعديه.
- فقدانهم للشرعية التاريخية اللازمة التي تؤولهم إلى مقاليد السلطة.
- عدم انتمائهم إلى مجموعة الأوائل الذين شكلوا جيش التحرير الوطني.
- انضمام هواري بومدين إلى صفوف أحمد بن بلة والسعي إلى البحث عن حلفاء داخل الحكومة المؤقتة من أجل الدعم الداخلي.
- التنافس القائم بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة على قيادة ولايات الداخل[2].

ونظرا لهذه الأسباب والظروف الحركية تحركت ولايات الداخل وعزمت على عقد اجتماع عرف باجتماع زمورة* 24-25 جوان 1962 بحيث حظر هذا الاجتماع كل من ممثلون الولايات 2، 3، 4 إضافة إلى ممثلون من فيدرالية جبهة التحرير الوطني في كل من فرنسا وتونس[3] بحيث صادقوا على لائحة تضمنت إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ للحد من الصراع القائم بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة بحيث تقوم بمهام منها:

- الحفاظ على الوحدة الترابية ومبدأ الاستقلال.
- إدماج وحدات جيش التحرير الوطني في وحدات جيش التحرير في الولايات[4] وقد نقلت هذه القرارات إلى تونس أين كان مقر الحكومة المؤقتة فهناك من أيد أمثال آيت

---

[1] عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 18 مارس إلى سبتمبر 1962 دار الهدى، الجزائر 2005، ص 172.

[2] عمار ملاح، مرجع نفسه، ص 173.

* زمورة مدينة صغيرة في ناحية سطيف تقع في منطقة حدودية بين الولايات الأولى، الثانية، الثالثة. ينظر، عبد المالك مرتاض، مرجع سابق، ص95.

[3] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 559.

[4] سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 430.

أحمد ومحمد بوضياف وهناك من عارض منهم أحمد بن بلة ومحمد خير بحيث قدم هذا الأخير استقالته[1].

وبعد بضعة أيام أصدرة الحكومة المؤقتة قرار يقتضي بغزل هيئة الأركان العامة في 30 جوان 1962 فعارضت هذه الأخيرة القرار واعتبرت بأن القرار[2] ليس من ضمن صلاحياتهما بل يرجع إلى مجلس الوطني للثورة ونجد بأن يوسف بن خدة رجع قرار رفض هيئة الأركان راجع إلى الحملة التي شنتها ضد الحكومة المؤقتة بعد اتفاقيات ايفيان وقد حملتها مسؤولية اغتيال عبان رمضان.

بعد إعلان وقف إطلاق النار وبعد التنازلات التي قدمتها الحكومة المؤقتة لفرنسا بالرغم من أن الثورة كانت في فترة قوة الأمر الذي زاد من تأزم العلاقات بين الطرفين هـ، أ، ع و ح، م، ج ج، قررت ولايات الداخل عقد اجتماع ثاني في مدينة الأصنام 15 جويلية 1962 وقد تضمن ما يلي:

- وضع حد للعمليات العسكرية المتزايدة.
- تشكيل المكتب السياسي الذي يضم قادة ولايات الداخل وعضو من فيدرالية فرنسا وعضوان يمثلان القاعدة الشرقية والقاعدة الغربية بحيث عارض عن هذا المكتب حسين آيت أحمد واستبدله بتأسيس آخر تحت اسم لجنة الدفاع والتنسيق الثوري[3].

وقد أسس هذا المكتب لإيجاد حل الأزمة التي كانت تهدد مستقبل الجزائر ونتيجة لتمسك كل طرف بأفكاره وتعصبه لها على حساب الثورة والشعب الجزائري فقد تفكك هذا المكتب وذلك لعدم اتفاق القادة على قائمة موحدة لهدا المكتب، وانقسموا إلى عدة تكتلات

[1] علي كافي المصدر سابق، ص 292.

[2] جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 164.

[3] لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 104.

وتحالفات، بحيث غادر يوسف بن خدة واتجه إلى تونس ولحق به بوضياف الصادق أما حسين آيت أحمد فغادر إلى سويسرا أما بن بلة فقد لحق محمد خيضر إلى القاهرة[1].

ومن إنعكاساتها:

- إعدام قائد منطقة الصحراء لمعارضة أحمد بن بلة وبومدين.
- استشهاد العديد من القادة التارخين أمثال كريم بلقاسم.
- معاناة التي مر بها مؤسس الاستخبارات عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال.
- رغبة محمد بوضياف واختياره لمنفى بالمغرب إلى غاية 1922 وعادة إلى أراضي الوطن لكن قتل على يد الحرس الرئاسي.
- غدر هواري بمدين لإبن بلة ووضعه في السجن إلى غاية 1980 وذلك طمعا في الانفراد بالسلطة[2].

[1] لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 105.

[2] حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص141-143.

المبحث الثاني: نشاط هيئة الأركان العسكري

المطلب الأول: التسليح والدعم اللوجيستي الداخلي لهيئة الأركان العامة

لقد ساهمت هيئة الأركان في تحقيق الدعم الداخلي وهذا يظهر من خلال التسليح وكذلك التموين ويظهر ذلك بحيث تم تسخير 12 فيلق على مستوى الحدود الغربية لما تم انشاء مصانع الأسلحة ذات العيار الثقيل إضافة إلى البندقية ورشاشة[1].

في هذه الفترة تم إنشاء المقذوفات الطويلة والصلبة وسهلة الاستعمال من نوع بنغالور والقنابل الهجومية وكذلك المدفعية من ال LIZ والقذائف المتفجرة التي يبلغ وزنها حوالي عشرة كيلو غرامات لمسافة ألف متر إضافة إلى مدافع هاون من عيار 45-60 ملم كما نجحت في إنشاء ورشة لإنشاء الرشاشين غير أنها لم تكن بكميات كبيرة، كما لا ننسى أن هيئة الأركان في ذات السياق قامت بتنظيم الجبهات وتحويلها إلى مقاطعاته شمالية وعملت على توحيد مركز إعداد الكادري المتواجد قرب تونس ودمجه مع مركز المتفجرات قرب ساقية سيدي يوسف[2] وهذا بقيادة النقيب عبد المؤمن وهذا المركز بدوره أنتج قرابة 5 آلاف رجل في مختلف الاختصاصات العسكرية ولقد اهتمت هيئة الأركان على توزيع أفراد الجيش على مستوى الجبهات الحدودية والشرقية وكذلك العربي وهذا المباغتة وتضليل العدو صعوبة الوصول من جهة واتاحة الفرصة للمناطق الداخلية في[3] التواصل من جهة ثانية وكرد فعل من فرنسا حاولت تسخير 200000 جندي فرنسي من أجل تمشيط الحدود كما لا ننسى دور هيئة الأركان على مستوى الأقطار في التزويد بالسلاح وتجد الإشارة إلى أن كمية الأسلحة المهربة التي وصلت إلى الجزائر قدرت 4200 طن من مختلف الأسلحة بحمولة قدرت 8 حمولات أما بالنسبة للجبهة الشرقية فقد شملت 8200 طن كما لا ننسى المسترجعة

---

[1] خالد نزار، مصدر سابق، 243.

[2] عبد الله مقلاتي، الجبهة الجنوبية المالية النيجيرية ودورها الاستراتيجي في الثورة، ط1، دار السبيل للنشر، الجزائر، 2009، ص 75.

[3] A lisatir, home, histoire la guerre d' Algerie Eclitons Albin Michel, paris 1987, p428.

من الحروب بحيث [1]22000 كما سجل التموين عبر الجبهات سجل أرقام متزايد من النمط الغذائية.

ونظرا لتزايد الدعم التموين كانت الجبهة الشرقية محل مناوشات وكذلك[2] اشتباكات لا متناهية خاصة مع إقامة الخطوط الشائكة وعلى الرغم من تحمل هيئة الأركان مسؤولية التسليح والتموين غير أنها لم تتفانى[3] في بعث الأطباء إلى الحدود الشرقية خاصة بعد عملية الاختراقات التي شهدتها الحدود الغربية والعمل على اختراق الخطوط الشائكة والألغام وشهدت في، 1961 دخول 4500 طن من مختلف[4] الأسلحة على الحدود الغربية هذه الأخيرة التي عملت على إنشاء ورشات لصناعة الأسلحة وكذلك الألبسة كما يمكننا توضيح كميات السلاح التي دخلت الجزائر خاصة من الواجهة الحدود الشرقية[5].

نوع السلاح	مقدار السلاح
رشاش نوع ثقيل.	327
مسدس عيار 7.62.	4996
سلاح فردي، بندقية آلية، مسدس آلي.	16508
قذيفة مضادة للدبابات.	340
مسدس آلي.	250
مدفع.	121
قذائف النبالم.	150
مدفعية متعددة الذخيرة.	545
بندقية رشاشة.	2131
مسدس آلي عيار 7.65.	4996

[1] أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 95.

[2] خالد نزار، مصدر سابق، ص 143.

[3] صغيري محمد، هيئة الأركان العامة ودورها في الثورة الجزائري1960-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المسيلة، 2011، 2012، ص 109.

[4] أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 96.

[5] ينظر الملحق رقم (08).

كما لا بد أن ننوه إلى أن هيئة الأركان نجحت بشكل كبير في تحقيق الاكتفاء بالسلاح وكذلك الذخيرة خاصة في المناطق إضافة إلى الجبهة الحدودية الشرقية، وكذلك الغربية ولم يكن من السهل عليها تحقيق هذا النجاح دون صعاب خاصة بعد إقامة الخطوط الشائكة التي أسفرت عن استشهاد العديد من المجاهدين.

كما يمكن القول أنه يعود الفضل لهيئة الأركان التي تأسست من طرف المجلس الوطني للثورة في تنمية وحدات الجيش ومحاولة تدمير الأسلاك الشائكة وكذلك تأمين دخول وحدات 12 من خارج الحدود إلى الداخل ذلك باستخدام كل الوسائل اللازمة كما عملت هيئة الأركان على جلب الأسلحة من أوروبا الشرقية وكذلك ألمانيا وخاصة من الاتحاد السوفياتي كما لا ننسى أنه على مستوى الحدود الشرقية بلغ عدد الجيوش حوالي[1] 1500 جندي مزود ب 43000 قطعة سلاح من مختلف العيارات الثقيلة والخفيفة وفي هذا المقام ينوه محمد حربي على أنه في البدأ[2] أتيحت مهمة التسليح للعقيد آعمران غير أن خطورة الأسلاك المكهربة مثلت حاجز وخطورة على جيش التحرير على الرغم من محاولتهم تدمير الأسلاك ومن اجل منع الجيش من تمرير السلاح انتهجت فرنسا سياسة محاصرة وتمشيط الحدود وخاصة الجبهات البرية والتي كانت تشهد تدفق الإمدادات لها من مختلف الدول[3] في حين الأسلحة التي كانت تأتي من المغرب الأقصى فقد تميزت هي الأخرى بصعوبة المسالك وتخزن في أماكن سرية وتعد أهم[4] المخازن الأسلحة.

ولا بد أن نشير أن هيئة الأركان شهدت معارك عنيفة خاصة على مستوى الجبهة الشرقية ولا بد من أن ننوه إلى أهم المعارك التي قادتها هيئة الأركان العامة وهي معركة

---

[1] الطاهر جبلي، تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية خلال الثورة الجزائرية (1945-1962)، محلية المعارف للبحوث والدراسات الخارجية ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة حمه لخضر الوادي، عدد 08، نوفمبر 2016، ص 60.

[2] Harbi Mohamed, le FLN, Mirage et déalite, paris, Balland, 1985, p21.

[3] لخضر بورقعة ، مصدر سابق، ص 22.

[4] محمد قنطاري، مرجع سابق، ص 126.

مسلحة وهذا بمشاركة الوحدات الحدودية بحث أسند[1] في ذلك الهجوم إلى عبد الرزاق بوحارة بالغت فيه وحدات الجيش الفرنسي واستخدمت فيه أسلحة مختلفة وطائرات نتج عن هذا الصدام العنيف إلحاق خسائر فادحة بالعدو وفك الحصار والحصول على غنائم من الأسلحة من مسدسات كذلك رشاشات من نوع مات 49 وبنادق نصف آلية وجهاز راديو.

وبعد معركة مسلة ظهرت مباشرة معركة برج أمراد بحيث أعطيت أوامر باستعداد هيئة الأركان بتحضير لها شرح المجاهدين في تحضير لها سنة 1960 بحيث تمكنت خلالها هيئة الأركان من كسب العديد من النقاط لصالحها وذلك بفتح ثغرات الأسلاك الشائكة واستخدام مختلف الأسلحة وتجريب لأول مرة الصناعة الجزائرية والمتمثل في مدفع LTZ وكسبت بذلك هيئة الأركان المعركة لصالحها وتحصلت على عدد هائل من غنائم السلاح وكما يضاف إلى ذلك معركة قوادر التي تمكنت فيها هيئة الأركان من تدمير برج المراقبة.

وعلى الرغم من الحروب الداخلية غير أن الحدود التونسية كانت خاضعة هي الأخرى للحروب ونفس الشيء يمكن الإشارة إليه أن الحدود الغربية هي الأخرى خضعت لما خضعت له الحدود الشرقية بحيث نجد مع حلول عام[2] 1961 قامت هيئة الأركان بتخريب السد الشائك هذا ما عجل بدخلها في اشتباكات مع العدو وتمكنوا من اختراق السد وبهذا شكلت هيئة الأركان على مستوى الحدود الشرقية والغربية إستراتيجية عصرية حربية تنتهجها الدول المتقدمة وهدا بغية تظليل المستعمر من جهة وتكوين قادات من الجيوش المنظمة وكذلك المدرب تدريبا عسكريا يمكنه خوض حروب مباشرة وتحقيق الضغط على الولايات الداخلية وفك الحصار عليها وضرب مصالح[3] العدو وتشتيت مخططاته عبر الشريط الحدودي الشرقي وكذلك الغربي.

---

[1] عبد الرزاق بوحارة، المصدر سابق، ص 217.

[2] خالد نزار، مصدر سابق، ص 144.

[3] يوسف مناصرية، وآخرون الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007، ص 176.

المطلب الثاني: الإمداد على مستوى الجبهة الجنوبية (أنموذجا الجبهة المالية النيجيرية)

بعد اشتداد وتيرة المراقبة على طول الشريط الشرقي والغربي الأمر الذي عجل بالقيادة إلى التفكير بحل وفتح جبهة على مستوى الجنوب وهذا بغية تزويد المناطق الصحراوية بالأسلحة اللازمة خاصة الولايات الأقرب إلى الحدود المالية والنيجيرية نذكر منها تندوف– إليزي بشار برج باجي مختار وعين صالح كما لم تكن عملية الإمداد والتهريب سهلة خاصة مع زيادة إمداد خط شال وموريس الذي مثل خطرا حقيقيا على مجاهدين كما يشير في ذات السياق أحد مؤسس الجبهة المالية النيجيرية وهو محمد شريف مساعدية، أن الأسلحة التي كانت تنقل بكميات كبيرة وهذا بواسطة القوافل، وتحمل في بعض الأحيان على الأكتاف إن اقتضى الأمر وتوضع هذه الحمولات على براميل الزيت وتنقل من الحدود المالية إلى الجزائرية كما كانت تمر بحملة من المراحل فقبل[1] إيصالها يقومون بفك السلاح والذخيرة ثم يضعونها تحت الرمال ويطلونها بالمازوت الأسود حتى تبدوا كأنها قديمة وبهذا الأسلوب تم نقل الأسلحة وتوزيعها على المناطق الداخلية وعلى الرغم من صعوبة الطبيعة الصحراوية المناخية التي كانت تعرقل التموين علاوة على ذلك استبداد بسد الخطوط الشائكة المكهربة والتي عرفت بخطوط الموت (خط شارل + موريس) وبعد فتح الجبهة المالية النيجيرية من طرف هيئة الأركان العامة عملت على إقامة شبكات الاتصال[2] وكذا النقل التي استطاعت بفضلها تقديم الدعم للولاية السادسة والتي تمكنت من تدريب عدة فرق وإرسالها إلى الداخل بطريقة سرية وفق مظاهر الدعم والتموين قامت الجبهة بإنزال باخرة سلاح بكوناكري الغنية وإيصالها إلى غاو التجار كما استطاعت الجبهة إيجاد حلول عديدة لإدخال السلاح نذكر منها شحنات التجار بالجمال وبهذه الطريقة نقلت الأسلحة إلى القواعد والمراكز التي أصبحت مخازن مهمة للأسلحة والذخيرة على الرغم من الصعوبات التي واجهتها غير أنه كانت الممول الرسمي للثورة.

[1] عبد الله مقلاني، مرجع سابق، ص 17.

[2] صغيري منير، مرجع سابق، ص 110.

من المراكز التي فتحت على طول الشريط المالي النيجيري نذكر مركز كيدال والمخصص للتدريب وهو مركز انتدابي ضف إلى ذلك مركز أنتكور تساليت والذي يقع على الحدود المالية النيجيرية من المهام الموكلة إليه التموين والاتصال وهذا بأمر من هيئة[1] الأركان بحيث أصبت كل مراكز مزودة بالثكنات العسكرية المدربة هذا ما جعلها تدخل في مواجهة القوات الفرنسية على الرغم من صعوبة المناخ الصحراوي من الأعمال الهجومية التي كانت على طول الحدود الجنوبية ومن العمليات نذكر الهجوم على المركز الحدودي الفرنسي "برج لوبريور" والذي يسمى حاليا باسم الشهيد باجي مختار أما الهجوم الآخر فتم على مستوى منطقة تينزاواتين جنوب تمنراست كما لا ننسى القاعدة رقان بحيث توفرت كل الظروف لتدمير هذه القاعدة العسكرية الذرية غير أنها لم تنجح في ذلك.

لا بد كذلك أن يشير إلى أن هيئة الأركان عملت على إقامة الحدود الجنوبية المالية النيجيرية خاصة وأن فرنسا كانت تراهن على الصحراء الجزائرية.

المطلب الثالث: موقف هيئة الأركان من السياسية العسكرية الفرنسية

لقد ظهر جيش الحدود نتيجة السياسة الجهنمية الفرنسية التي تمثلت في الخطين المكرهين "خط شال"[2] "خط موريس" التي طبقها على الشعب الجزائري عامة وتطويق جيش الحدود[3] خاصة من أجل منع الإمدادات والدعم اللوجيسكي في الدول الشقيقة نحو ولايات الداخل هذا ما جعل من القيادة القيام بالتخطيط لإستراتيجية عسكرية ممنهجة بطريقة منظمة من أجل التمكن من اختراق الخطين والوصول إلى ولايات الداخل.

---

[1] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 108.

[2] تم إنشاء خط موريس في خريف 1957، هو عندما استطاع المجاهدون اختراقه ثم انشاء خط ثاني عرف بشال في 1958 وهو خطان مكهربان امتدا على الحدود الشرقية والغربية لجيش التحرير الوطني وذلك لتطويق الحدود وصنع الإمدادات نحو ولايات الداخل وقطع التواصل بين الداخل والخارج يتشكل هذان الخطان من ألغام متواجدة إلى امتداد الأسلاك الشائكة المكهربة تعمل برادارات متخصصة وعند اكتشاف حركة غير طبيعية تقوم بارسال مدافع ودبابت إلى الموقع التي تحدده، الرادارات، وكانت تمثل الخطر الدائم للمجاهدين راح ضحيتها آلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى، ينظر يوسف مناصرية وآخرون، مرجع سابق، ص 256 والطاهر الزبيري، المصدر سابق، ص 220-221.

[3] جمال قندل، مرجع سابق، ص 59-61.

فعملت هيئة الأركان العامة التي كانت تمثل بدورها الإطار السياسي لجيش التحرير الوطني على إعادة هيكلة وتنظيم جيش الحدود، فقررت في ذلك على التخلي عن فكرة اجتياح الخطين في الفترة 1960-1961 وذلك لأن هذه العملية تحتاج إلى إمكانيات كبيرة خاصة وأن هيئة الأركان كانت حديثة العهد ولم تكن بقوة الجيش الفرنسي سواء من الناحية المادية أو البشرية، بحيث بدأ هواري بومدين قائد هيئة الأركان العملية[1] وعمل على التقليل من التواجد الفرنسي على الحدود واستخدم في ذلك المدفعية الثقيلة واستخدم المشاة، وقد قام أيضا بإجراء مراسلة مع ولايات الداخل من أجل إعادة النظر في التكتيك العسكري وسياسة تكوين الإطارات وقد شارك في هذه العملية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والضباط المتخرجين من الأكاديميات العربية العسكرية وقد توصلوا في آخر المراسلة إلى النقاط التالية:

- الاعتماد على أسلوب جبهة التحرير الوطني الذي كان ناجحا بحيث اعتمدوا على نظام الوحدات الصغرى وتجنب مواجهة العدو وجه لوجه[2].
- إقامة وتجهيز فرق لرصد تحركات العدو الموجودة على الحدود من أجل التعرف على المناطق الصالحة للاجتياز[3].
- إنشاء مراكز وأقسام للتدريب العسكري الجيد للجنود.
- أخذ المبادرة في المواجهة والعمل على ربط الشعب بالثورة وزرع روح الوطنية.

قامت هيئة الأركان العامة بنشاط عسكري مكثف على الحدود الشرقية والغربية استهدفت خلاله الخطوط المكهربة واعتمدت في ذلك على طرق عديدة:

طريقة الحفر: وفي هذه الطريقة تكمن فيها تكوين لجنة من الخبراء في مجال التربة من حيث النوعية (صلبة، هشة) وهي من أخطر الطرق التي اعتمدتها هيئة الأركان بحيث

[1] علي كافي، مصدر سابق، 247-250.

[2] محمد حربي، مصدر سابق، ص 218-219.

[3] سميرة بلعيدي، مرجع سابق، ص 358.

تؤدي لكشف عمليات الاختراق من طرف العدو بواسطة الرادار الذي كان يتجسس على الحدود ويترقب خطوات الجنود عن طريق الصوت الدبابات وعندما يحس بالخطر يوجه مرافقه نحو المكان المراد فيصيب الهدف بسرعة فائقة وبدقة ووضوح[1].

طريقة المقص: يوجد بها مختص في قطع الأسلاك اعتمدت هذه الطريقة من 1957-1962[2].

طريقة الخنجر: تستعمل هذه الطريقة في نزع الألغام الموجودة في الأرض التي تم زرعها من طرف الفرنسيين وتقوم بالتحقق من عدم وجود الألغام وذلك بوضع فيها خيط أبيض دلالة على أن المنطقة آمنة[3].

وبهذا فإن هيئة الأركان قد اعتمدت وجربت العديد من الوسائل لاختراق الخطين وإفشال مخططات الجهنمية الرامية إلى تطويق الحدود[4].

اعتمدت هيئة الأركان في مواجهتها للخطوط المكهربة على تكثيف المخططات والهجومات لتخريب مراكز العدو التي طوقت الحدود وذلك بغية إحداث ثغرات لمرور وحدات التسليح للداخل وإنهاك القدرات العسكرية نذكر:

- **مخطط بومدين الأول 13-31 مارس 1960:** صمموا خلاله على اجتياز خط شال وبالفعل تمكنوا من العبور إلى جنوب تبسة إلى بئر العاتر رغم المخاطر التي واجهتها والخسائر التي تعرضت لها إضافة إلى استشهاد الكثير من الجنود إلا أن أحمد بن شريف استطاع العبور سالما غانما.
- **مخطط هواري بومدين الثاني 15 جويلية إلى 06 أوت:** تمكنوا خلاله من تخريب العديد من مواقع العدد قدر ب 60 موقعا رغم ذلك إلا أنهم خلفوا ضحايا من الجنود 60 مجاهد.

---

[1] خليفة الجندي، حوار حول الثورة، ج1، دار موقع للنشر، الجزائر، 2009، ص 472.

[2] محمد جغابة، مصدر سابق، ص 161-162.

[3] خليفة الجندي، مرجع نفسه، ص 480/437.

[4] صغيري منير، مرجع سابق، ص 102.

أما بالنسبة للهجمات التي قامت بها هيئة على الحدود الشرقية والغربية نذكر: [1]

أ. **الحدود الشرقية:**

- هجوم على أطراف سيدي عبيد وعين الكرمة بداية من شهر جانفي 1960 بقيادة عمارة مادي الفاضل استطاعت تخريب حوالي 500 من خط شال وأسفرت عن 3 قتلى في صفوف الجيش الفرنسي مقابل جريح واحد في صفوف الجيش الجزائري. [2]
- هجوم على مراكز العدو وعلى خط شال من باب البحر 21 جانفي 1961 بقيادة قادة الفيالق تحت إمرة هواري بومدين ويوسف بن خدة استطاعوا من خلاله على القضاء على 26 مركز وأسر 7 عساكر وإسقاط طائرة كانت تقوم بالتجسس عليهم و200 ضحايا بين قتلى وجرحى مقابل 62 مجاهد و85 جريح[3].

أما الحدود الغربية:

- الهجوم على الخط الغربي أواخر أفريل 1960 أسفر على فتح ثغرات وتمكنوا من خلاله دخول ثلاثة كتائب إلى الولاية الخامسة.
- هجوم جيش التحرير الوطني على مراكز العدو التي استوطنت بالجبهة الغربية والتي نتج عنها مقتل 27 جندي وتحطيم 03 مراكز وتخريب 10 كلم من الأسلاك الشائكة[4].
- 45 هجوم في حصون مراكز العدو في المنقطة الشمالية للجبهة الغربية.

وقد اشتركت الجبهتين الشرقية والغربية في الكثير من الهجومات بالتنسيق بين قادتها تمثلت في:

[1] محمد جغابة، مصدر سابق، ص 163.

[2] الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص 73.

[3] الطاهر سعيداني، مصدر نفسه، ص 78.

[4] جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 121-122.

- هجوم عام من الزيتونة إلى باب البحر من 1962 بقيادة الفيالق والكتائب بإشراف هواري بومدين أصفر عن خسائر معتبرة في الأرواح والعتاد للجيشين الفرنسي والجزائري.
- هجوم شامل اواخر فيفري وقد دام 21 يوم يعتبر من أخطر الهجومات التي تجمع بين القواة الشرقية والغربية أنهكوا خلالها القوة العسكرية للعدو.

12- القيام بـ 235 عملية هجوم على مراكز الجيش الفرنسي تم فيها تخريب 40 مركز و 10 خسائر بين جرحى وقتلى وتدمير مدرعة.

ومن خلال ما تطرقنا إليه من الهجومات التي أسفرت عليها هيئة الأركان العامة على الحدود الشرقية والغربية وعمليات الاختراق التي نظمتها بطريقة دقيقة ومحكمة مكنتها من تشكيل وحدات مختصة وقد لعبت دورا هاما في تخريب العديد من مواقع العدو وضرب مصالحه[1].

[1] سميرة بلعيدي، مرجع سابق، ص 362.

خلاصة الفصل:

إن وصول هيئة الأركان العامة في المرحلة الأخيرة من الكفاح المسلح والتطور الذي شهدته على الجبهة الحدودية سواء الشرقية، او الغربية مكنتها من بناء جيش استطاعت من خلاله تحقيق أهداف التي سطرتها القيادة العليا للثورة بوجه العموم وجيش التحرير الوطني بوجه الخصوص وقد ساهمت أيضا في تحفيز نشاط السياسي والعسكري على الحدود وتمكنت من اختراق الخطين وإفشال المخططات السياسية والفرنسية الجهنمية وتمكنت من إمداد الجبهة الداخلية وإذا أردنا الإشارة إلى دور هيئة الأركان العامة في المجال السياسي لا بد أن ننوه إلى موقفها الصارم من القضايا الدولية خاصة اتفاقية ايفيان ومشاركتها الفعالة فيها، أما فيما يخص القضية الداخلية لا بد أن نشير إلى موقفها من القوى المحلية كذلك.

هذا ما يبرر أن لهيئة الأركان وزن على الساحة السياسية وفيما يخص الجانب العسكري فقد برزت ملامح ذلك من خلال تحقيقها الدعم والتموين الداخلية وتوفير السلاح بكافة الطرق إضافة إلى فتح جبهات متعددة خاصة على مستوى الحدود الجنوبية المالية النيجرية أما عن مجابهات هيئة الأركان نذكر أنها حاولت اجتياز واختراق خط شال وموريس وهذا عبر عمليات مختلفة ومنه يمكن القول أن الدور الذي لعبته هيئة الأركان في تنظيم الجبهة الشرقية والغربية جعل لها وزن سياسي وعسكري هام.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوعنا، توقفنا امام حقائق تاريخية كثيرة واستخلصنا مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- أن ظهور هيئة الأركان العامة كان بمثابة محطة حاسمة في مسار الثورة التحريرية خاصة في الميدانين السياسي والعسكري وذلك بفضل أساليبها المتطورة التي مكنتها من توحيد جيش الحدود وتنظيمه.
- لقد اعتمدت هيئة الأركان العامة على استحداث الفيالق والكتائب العسكرية في تسيير شؤون جيش الحدود وأسندت هذه العملية للضباط الفارين من الجيش الفرنسي وذلك لامتلاكهم الخبرة في الميدان العسكري.
- لقد حققت هيئة الأركان العامة نجاحات باهرة في صفوف جيش التحرير الوطني وهذا راجع إلى حنكة وخبرة القائد هواري بومدين الذي أطلقت عليه في تلك الفترة شخصية محورية وذلك للمجهودات التي بذلها إضافة إلى أنه استطاع فرض الطاعة والانضباط داخل الجيش وقام بفرض عقوبات على من يخالفها، كل هذه القرارات كان لها الفضل في انتقال الجيش من ضعيف ومنهك إلى جيش قوي متماسك ومنظم وحديث العهد وبهذا يكون قد أصاب في مهمته التي اوكلت إليه وهي تنظيم وتوحيد الجيش.
- مع تزايد نفوذ هيئة الأركان العامة ونظرا للإمكانيات العسكرية التي أصبحت تتمتع بها هذا ما ادى بها إلى الدخول في نزاعات مع هيئات أخرى نذكر على سبيل المثال اللجنة الوزارية للحرب وذلك على التموقع والأولوية بحيث كانت ترى هذه الأركان الطاعة والتنفيذ لقراراتها إلا أنها هيئة الأركان كانت ترفض هذا المبدأ.
- لعبت هيئة الأركان العامة دورا هاما في مسار الثورة خاصة بعد مشاركتها في المفاوضات وانتهاجها لسياسة ثابتة والحفاظ على مبدأ الاستقلال التام وعدم تقديم أي تنازلات تمس بالوحدة الترابية أو السيادة الوطنية.

- عملت على نشر الوعي على الحدود وذلك من أجل زرع روح الوطنية في نفوس الشباب الثوري في مواجهة السياسة الفرنسية الرامية إلى فصل الصحراء وتقسيم الجزائر ترابيا وعرقيا، ووقفت في وجه المخططات السياسية وعملت أيضا على إفشالها.
- كانت لها نشاطات متعددة خاصة في المجال العسكري وذلك من خلال تنظيم عمليات عسكرية ضد المراكز الفرنسية المتمركزة على الحدود الرامية لعزل وتطويق الثورة بصفة عامة وتضييق الخناق على الحدود بصفة خاصة، وقامت أيضا بإمداد الجبهات القتالية وتزويدهم بالسلاح والذخيرة لاختلاف الخطين المكهربين خط شال وموريس.

وعليه فإنه يمكن القول بان هيئة الأركان العامة قد ساهمت مساهمة فعالة في دعم الثورة الجزائرية في الميدانين السياسي والعسكري، ومكنت الجيش من اكتساب إمكانيات حربية في مستوى الجيوش الحديثة، وغطت الحدود الجزائرية من جميع الجهات واستطاعت من اختراق الخطين وأصبحت تعرف بالنواة الرئيسية للجيش الشعبي الوطني في الجزائر المستقلة، كما أصبحت تمثل أيضا ثقل سياسي وعسكري داخل الثورة عن طريق القائد هواري بومدين.

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة القاعدة الشرقية[1]

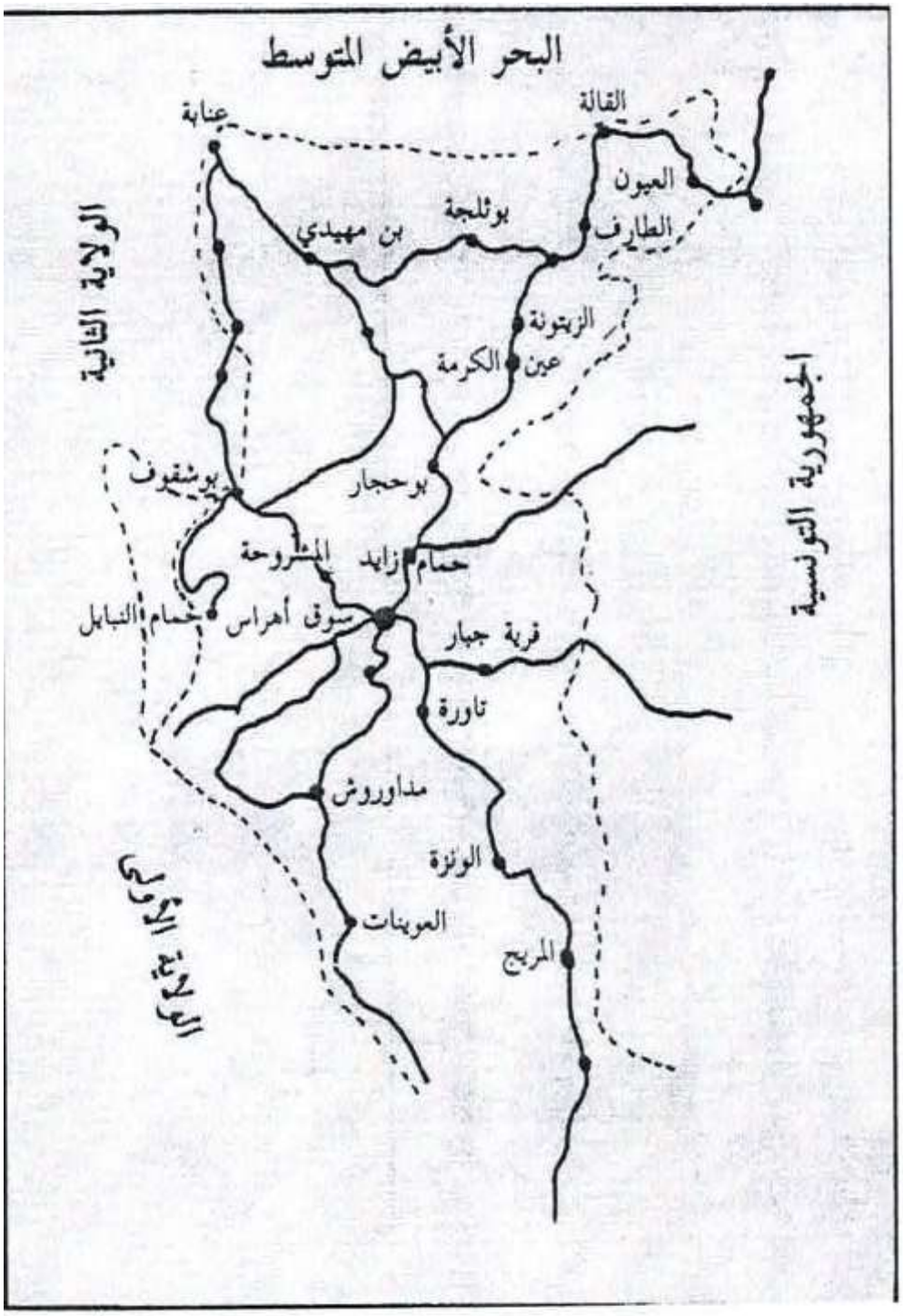

[1] عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص55.

الملحق رقم (02): العقداء العشر يرافقهم خليفة لعروسي[1]

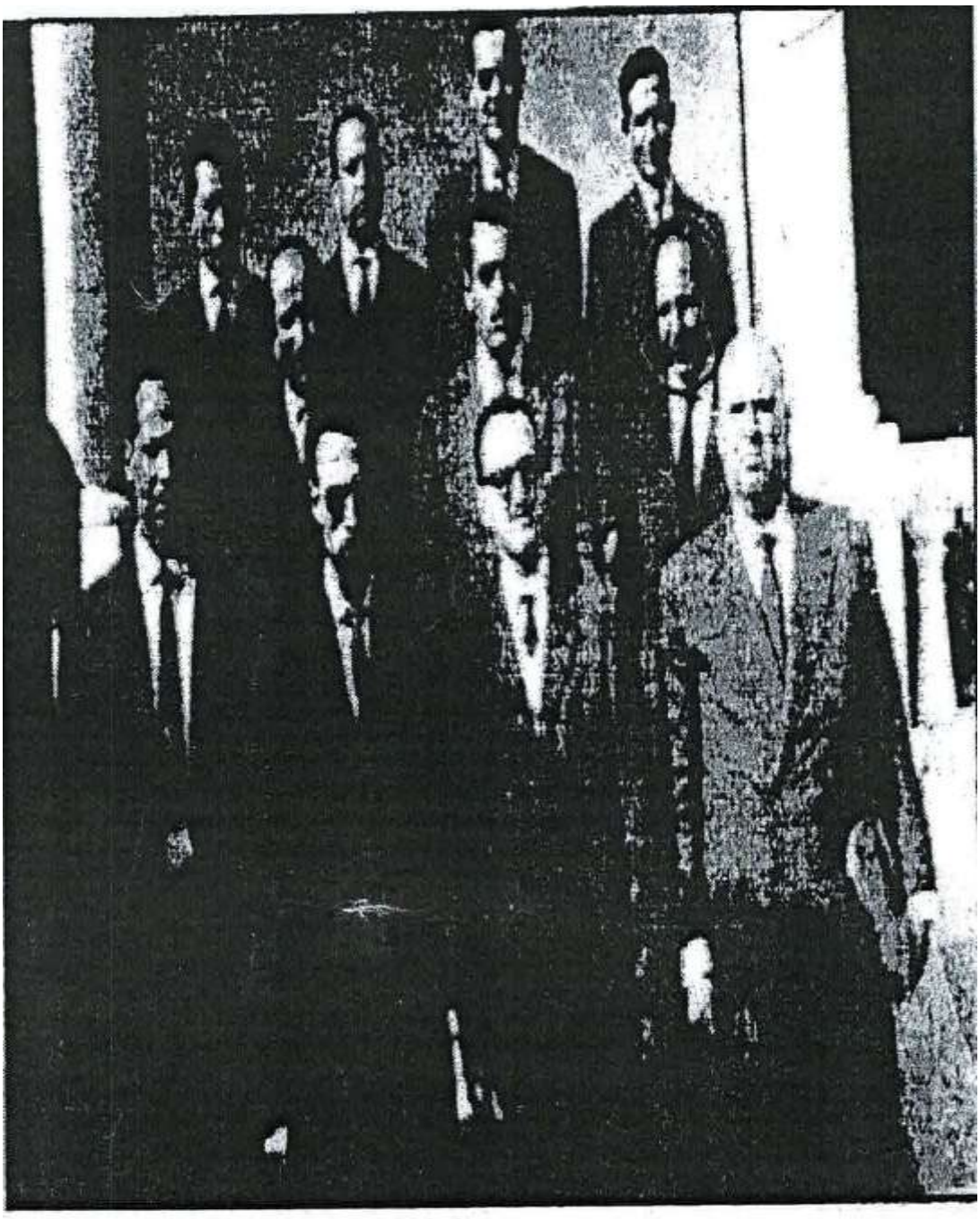

[1] علي كافي، مصدر سابق، ص251.

الملحق رقم (03): بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس 16 ديسمبر/18 جانفي 1960[1]

TUNIS, 19 JANVIER (AFP)

Le conseil national de la révolution algérienne a diffusé ce soir une déclaration dont voici le texte :

« Le conseil national de la révolution algérienne s'est réuni en session ordinaire a tripoli du 16 Décembre 1959 au 18 Janvier 1960.

« Le C.N.R.A après avoir entendu le compte- rendu d'activité du G.P.R.A, a procédé a un examen approfondi de la situation militaire et a pris d'importantes décisions concernant la stratégie militaire, l'organisation et le renforcement du potentiel de l'A.L.N.

« Il a étudié la situation de notre peuple ainsi que la politique menée par le gouvernement français en vue d'étouffer son combat libérateur. Il a pris des mesures sur le plan organique pour rendre sa lutte encore plus efficace.

« Le C.N.R.A sur le plan de la politique étrangère, a déterminé des objectifs, de telle sorte que l'aide et l'apport a la révolution algérienne des pays épris de liberté soient plus coordonnés et plus conséquents.

« Après avoir examiné les structures organiques de la révolution et leur adaptation aux conjonctures nouvelles, le C.N.R.A a établi des statuts et codifie les premières institutions de l'Etat Algérien.

au gouvernement français. Au moment ou se réalise la détente internationale et à la veille de la conférence au sommet, il importe que ces peuples et ces gouvernements demeurent vigilants afin que la paix mondiale se réalise dans la liberté et l'indépendance de tous les peuples du monde.

« Après avoir acclamé le gouvernement de la République Algérienne le C.N.R.A s'est séparé en entonnant l'Algérie national de l'Algérie indépendante. »

[1] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009، ص55.

الملحق رقم (04): بطاقة التعريف العسكرية الخاصة بهواري بومدين عندما كان قائدا لهيئة الأركان[1]

[1] المصدر: صورة مقتطفة من الشريط الوثائقي (على أثار بومدين)، إعداد: مدني عامر ومجيد سلامة،التلفزيون الجزائري، د.ت، موجودة بحوزة المؤلف وللإطلاع عليه يمكن الرجوع إلى الموقع التالي: www.multiuplod.com/P3UJBZPWP.

الملحق رقم (05): نص إستقالة هئية الأركان العامة[1]

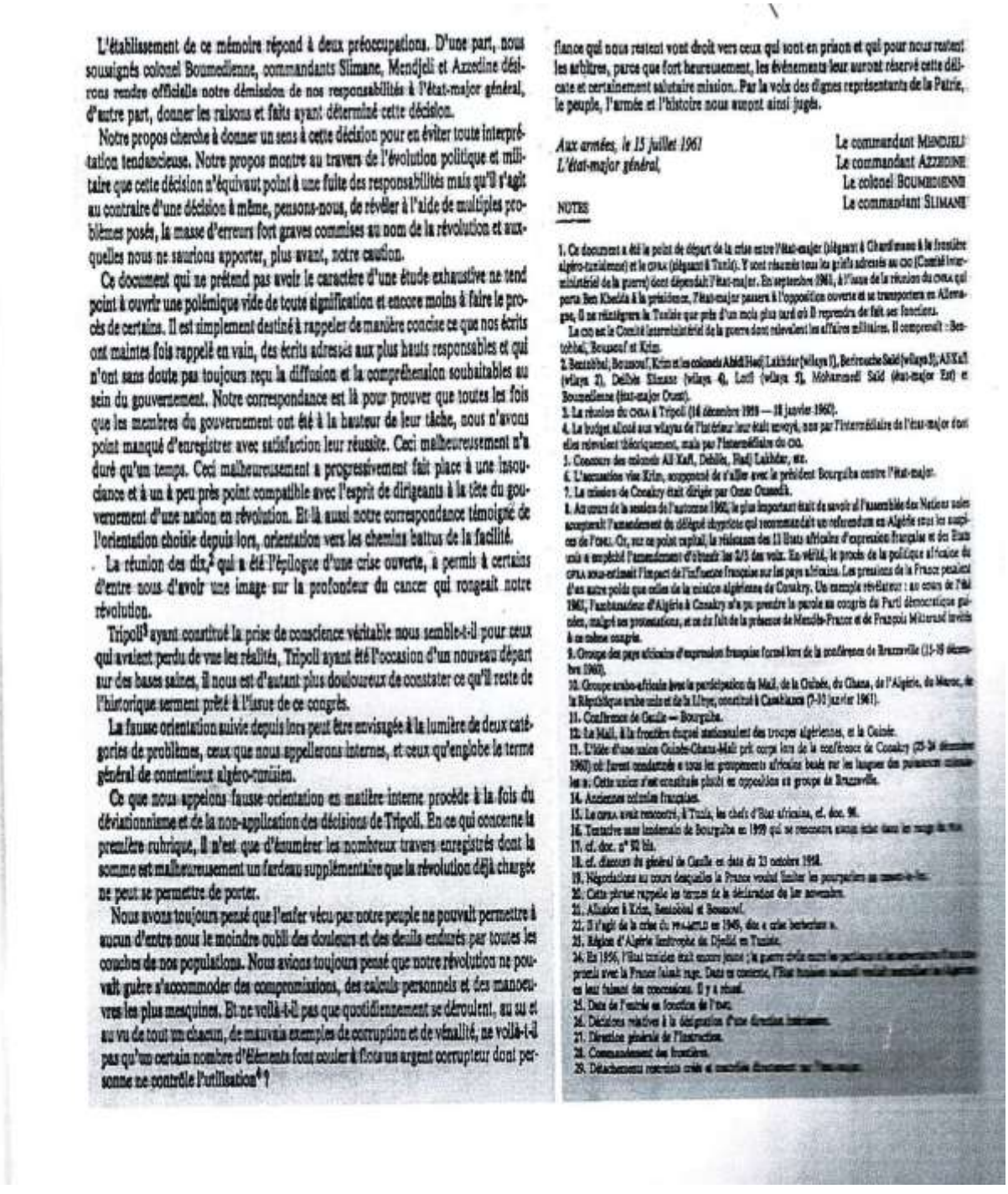

L'établissement de ce mémoire répond à deux préoccupations. D'une part, nous soussignés colonel Boumedienne, commandants Slimane, Mendjeli et Azzedine désirons rendre officielle notre démission de nos responsabilités à l'état-major général, d'autre part, donner les raisons et faits ayant déterminé cette décision.

Notre propos cherche à donner un sens à cette décision pour en éviter toute interprétation tendancieuse. Notre propos montre au travers de l'évolution politique et militaire que cette décision n'équivaut point à une fuite des responsabilités mais qu'il s'agit au contraire d'une décision à même, pensons-nous, de révéler à l'aide de multiples problèmes posés, la masse d'erreurs fort graves commises au nom de la révolution et auxquelles nous ne saurions apporter, plus avant, notre caution.

Ce document qui ne prétend pas avoir le caractère d'une étude exhaustive ne tend point à ouvrir une polémique vide de toute signification et encore moins à faire le procès de certains. Il est simplement destiné à rappeler de manière concise ce que nos écrits ont maintes fois rappelé en vain, des écrits adressés aux plus hauts responsables et qui n'ont sans doute pas toujours reçu la diffusion et la compréhension souhaitables au sein du gouvernement. Notre correspondance est là pour prouver que toutes les fois que les membres du gouvernement ont été à la hauteur de leur tâche, nous n'avons point manqué d'enregistrer avec satisfaction leur réussite. Ceci malheureusement n'a duré qu'un temps. Ceci malheureusement a progressivement fait place à une insouciance et à un à peu près point compatible avec l'esprit de dirigeants à la tête du gouvernement d'une nation en révolution. Et là aussi notre correspondance témoigne de l'orientation choisie depuis lors, orientation vers les chemins battus de la facilité.

La réunion des dix,[2] qui a été l'épilogue d'une crise ouverte, a permis à certains d'entre nous d'avoir une image sur la profondeur du cancer qui rongeait notre révolution.

Tripoli[3] ayant constitué la prise de conscience véritable nous semble-t-il pour ceux qui avaient perdu de vue les réalités, Tripoli ayant été l'occasion d'un nouveau départ sur des bases saines, il nous est d'autant plus douloureux de constater ce qu'il reste de l'historique serment prêté à l'issue de ce congrès.

La fausse orientation suivie depuis lors peut être envisagée à la lumière de deux catégories de problèmes, ceux que nous appellerons internes, et ceux qu'englobe le terme général de contentieux algéro-tunisien.

Ce que nous appelons fausse orientation en matière interne procède à la fois du déviationnisme et de la non-application des décisions de Tripoli. En ce qui concerne la première rubrique, il n'est que d'énumérer les nombreux travers enregistrés dont la somme est malheureusement un fardeau supplémentaire que la révolution déjà chargée ne peut se permettre de porter.

Nous avons toujours pensé que l'enfer vécu par notre peuple ne pouvait permettre à aucun d'entre nous le moindre oubli des douleurs et des deuils endurés par toutes les couches de nos populations. Nous avions toujours pensé que notre révolution ne pouvait guère s'accommoder des compromissions, des calculs personnels et des manoeuvres les plus mesquines. Et ne voilà-t-il pas que quotidiennement se déroulent, au su et au vu de tout un chacun, de mauvais exemples de corruption et de vénalité, ne voilà-t-il pas qu'un certain nombre d'éléments font couler à flots un argent corrupteur dont personne ne contrôle l'utilisation[4] ?

flance qui nous restent vont droit vers ceux qui sont en prison et qui pour nous restent les arbitres, parce que fort heureusement, les événements leur auront réservé cette délicate et certainement salutaire mission. Par la voix des dignes représentants de la Patrie, le peuple, l'armée et l'histoire nous auront ainsi jugés.

Aux armées, le 15 juillet 1961
L'état-major général,

Le commandant MENDJELI
Le commandant AZZEDINE
Le colonel BOUMEDIENNE
Le commandant SLIMANE

NOTES

1. Ce document a été le point de départ de la crise entre l'état-major (plaçant à Ghardimaou à la frontière algéro-tunisienne) et le GPRA (plaçant à Tunis). Y sont résumés tous les griefs adressés au CIC (Comité interministériel de la guerre) dont dépendait l'état-major. En septembre 1961, à l'issue de la réunion du GPRA qui porta Ben Khedda à la présidence, l'état-major passera à l'opposition ouverte et se transportera en Allemagne, il ne réintégrera la Tunisie que près d'un mois plus tard où il reprendra de fait ses fonctions.
La CIC est le Comité interministériel de la guerre dont relèvent les affaires militaires. Il comprend : Ben Tobbal, Bouteflika et Krim.
2. Ben Tobbal, Bouzouf, Krim et les colonels Abdelhafid Houari Lakhdar (wilaya I), Bentobbal Said (wilaya II), Ait Kaci (wilaya 3), Delilah Slimane (wilaya 4), Lotfi (wilaya 5), Mohammedi Said (état-major Est) et Boumediene (état-major Ouest).
3. La réunion du GPRA à Tripoli (16 décembre 1959 — 18 janvier 1960).
4. Le budget alloué aux wilayas de l'intérieur leur était envoyé, non par l'intermédiaire de l'état-major dont elles relevaient théoriquement, mais par l'intermédiaire du CIC.
5. Concours des colonels Ali Kafi, Debiles, Hadj Lakhdar, etc.
6. L'accusation vise Krim, soupçonné de s'allier avec le président Bourguiba contre l'état-major.
7. La mission de Conakry était dirigée par Omar Ouamrik.
8. Au cours de la session de l'automne 1960, le plus important était de savoir si l'Assemblée des Nations unies acceptera l'amendement du délégué chypriote qui recommandait un referendum en Algérie sous les auspices de l'ONU. Or, sur ce point capital, la résistance des 13 Etats africains d'expression française et des Etats unis a empêché l'amendement d'obtenir les 2/3 des voix. En vérité, le procès de la politique africaine du GPRA sous-estimait l'impact de l'influence française sur les pays africains. Les pressions de la France pesaient d'un autre poids que celles de la mission algérienne de Conakry. Un exemple révélateur : au cours de l'été 1961, l'ambassadeur d'Algérie à Conakry n'a pu prendre la parole au congrès du Parti démocratique guinéen, malgré ses protestations, et ce du fait de la présence de Messieurs Frenot et de François Mitterrand invités à ce même congrès.
9. Groupe des pays africains d'expression française formé lors de la conférence de Brazzaville (15-18 décembre 1960).
10. Groupe arabo-africain avec la participation du Mali, de la Guinée, du Ghana, de l'Algérie, du Maroc, de la République arabe unie et de la Libye, constitué à Casablanca (7-10 janvier 1961).
11. Conférence de Gaulle — Bourguiba.
12. Le Mali, à la frontière disposé stationnement des troupes algériennes, et la Guinée.
13. L'idée d'une union Guinée-Ghana-Mali prit corps lors de la conférence de Conakry (25-26 décembre 1960) où furent condamnés tous les groupements africains basés sur les langues des puissances coloniales. Cette union n'est constituée plutôt en opposition au groupe de Brazzaville.
14. Anciennes colonies françaises.
15. Le GPRA avait rencontré, à Tunis, les chefs d'Etat africains, cf. doc. 96.
16. Tentative sans lendemain de Bourguiba en 1959 qui se rencontra aussi [illegible] avec Ben Khedda.
17. cf. doc. n° 92 bis.
18. cf. discours du général de Gaulle en date du 23 octobre 1958.
19. Négociations au cours desquelles la France voulut limiter les pourparlers au [illegible].
20. Cette phrase rappelle les termes de la déclaration du 1er novembre.
21. Allusion à Krim, Bentobbal et Bouzouf.
22. Il s'agit de la crise du maquis en 1949, dite « crise berbériste ».
23. Région d'Algérie limitrophe de Djelfa en Tunisie.
24. En 1956, l'Etat tunisien était encore jeune ; la guerre civile entre les partisans de [illegible] procès avec la France faisait rage. Dans ce contexte, l'Etat tunisien [illegible] en leur faisant des concessions. Il y a rétrécissement.
25. Date de l'entrée en fonction de l'EMG.
26. Décisions relatives à la désignation d'une direction intérieure.
27. Direction générale de l'Instruction.
28. Commandement des frontières.
29. Détachements nouvellement créés et [illegible] directement par l'état-major.

[1] Mohamed Harbi, Les archives de la révolution Algérrienne, Editions jeune Afrique, Paris , 1981, P322.

الملحق رقم (06): المذكرة التي سلمتها هيئة الأركان العامة للحكومة المؤقتة في 15 جويلية 1961(الصفحة الأولى والأخيرة من المذكرة والتي تحمل ختم الهيئة)[1]

REPUBLIQUE ALGERIENNE

FRONT ET ARMEE DE LIBERATION NATIONALE

C.I.G.

ETAT-MAJOR GENERAL

-°- M E M O I R E -°-

De L' ETAT-MAJOR GENERAL de l'A.L.N.

à Monsieur le PRESIDENT DU GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE s/c du C.I.G.-

- o -

Nous soussignés,Colonel BOUMEDIENE, Commandants MENDJELI,AZZEDDINE, SLIMANE, Membres de l'ETAT-MAJOR GENERAL, estimons devoir prendre une décision aussi déchirante que nécessaire.

C'est la mort dans l'âme,le coeur profondément meurtri et tenaillés par l'angoisse,que nous avons vu des circonstances dramatiques nous obliger à nous dessaisir de la haute mission qui nous a été confiée.

Quels sont les faits et les raisons qui ont commandé une décision aussi grave dans un moment aussi critique que décisif ?

Il suffirait aux hauts responsables,à qui la Révolution a confié une mission sacrée,mission transformée en sinécure, de vivre un instant d'objectivité et d'honnêteté morale,pour se rendre compte aisément qu'il ne s'agit pas là d'une fuite des responsabilités,responsabilités que nous avons su assumer dans les heures les plus critiques et les sanglantes sans jamais gémir, mais d'un drame de conscience qui n'a que trop duré sans trouver aucune issue.

[1] عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص55.

- 16 -

Le Peuple,l'Armée et l'Histoire resteront pour nous le seul juge des actes des uns et des autres.C'est à eux que nous nous en remettons. Nous acceptons leur jugement quant à nous.

Aux Armées,le 3 Juillet 1961.-

L' ETAT-MAJOR GENERAL DE L' A.L.N. :

Colonel BOUMEDIENE

Commandant MENDJELI

Commandant AZZEDDINE

Commandant SLIMANE

المصدر: محمد زروال، مصدر سابق، ص494-495.

الملحق رقم (07): أمر هيئة الأركان العامة لكافة وحداتها بوقف إطلاق النار[1]

أمـــر يومي من قيادة الأركان العامة 19 مارس 1962

أيها الضباط و ضباط الصف

أيها المجاهدون، و المسبلون، و الفدائيون !

في أول نوفمبر 1954، و بعد 124 من ليل مظلم، ثار الشعب الجزائري و إنكم لتعرفون آثار و نتائج هذه العملية جميعا لأنكم عشتموها.

و طوال قرابة ثماني سنوات لم يساوم الشعب الجزائري ، الذي وقف كرجل واحد ، و لم يبخل أبدا بأي شيء للوطن . و إن آلاف الشهداء يشهدون على ضمانة تضحيات هذا الشعب

فالويل و الدمار لمن ينسى هذه التضحيات !

أيها المكافحون في صفوف جيش التحرير الوطني !

اليوم أعلن عن وقف أطلاق القتال. و إن هذا العمل يضع حدا لمرحلة من أكثر المراحل التي عرفتها البلاد من حيث الاضطرابات و العنف، و كما كان الشأن بالنسبة لعملية أول نوفمبر 1954 فأن هذا العمل يفتح في الأفق إمكانيات هائلة لبلدنا. و أن نتائج هذه المرحلة الثانية ستتوقف علينا نحن فقط، و نحن ما ستكون عليه ، إما يقظين و ثوريين حقيقيين، أو لا مبالين و غير مسؤولين.

أن وقف القتال ليس هو السلاح. و كما أن السلام ليس هو الاستقلال فاءن الاستقلال ليس هو الثورة. أي أن المعركة مازالت مستمرة ، و ستكون أكثر ضراوة و أكثر تعقيدا و أكثر دقة، و ذلك أكثر من أي وقت مضى.

أيها الضباط و ضباط الصف

أيها المجاهدون !

أن الطريق الذي سيوصلنا إلى الأهداف الأساسية للثورة ما يزال طويلا و هو طريق خطير لأنه مزروع بالعراقيل و العقبات و المتصدرة.

[1] وزارة الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مركب الطباعة، الرغاية، الجزائر، 1979، ص155-157.

إن الوفاء للقسم الذي أعطيناه لشهدائنا يفرض علينا، و يتطلب منا ، طيلة سنوات أخرى التعبئة في كل وقت. و طالما لم يصبح الاستقلال ملموسا و مجسما فإنه لن يسمح لأي كان بأن يخرج عن الصفوف، و أن يستسلم للراحة السهلة.

أيها المناضلون ، و المجاهدون !

بعد حوالي ثماني سنوات من الكفاح، مازال شعبنا مشتتا، و هياكله الاجتماعية مضطربة و ثرواته مخربة. وليس من حق أي واحد منا أن ينسى هذا الحصار المؤلم و عليه فإنه يتعين و بكيفية جماعية، أن يعاد لهذا الشعب إطار حياته العادية و التوازن الاقتصادي و الاجتماعي الذي يكون في مستوى طموحاته و تضحياته.

فمن هو أولى و آمن منكم بأن يؤمن له عودة كرامته، و ثرواته، و حريته في العمل، و يتضمن له سيره السريع نحو التقدم ؟ لا احد !

فمنذ الآن، و بالنسبة لكم، فإن الطريق مسطر كله. و المعركة مستمرة. و إذا كانت الأسلحة ستسكت فغن الشعلة الثورية يجب أن تتضاعف أثناء فترة إعادة البناء و التشييد.

لقد تعلمتم أثناء الكفاح انه ليس ثوريا من يرغب في ذلك أو من يعلنه و لكن ذلك هو مقتنع بمبادئنا و يرسم لنفسه خط سير و تصرف دقيق مصار في إطار هذه المبادئ، و يبرهن بالعمل ، و بالعمل وحده و فائدة نجاحها.

أيها الضباط و ضباط الصف

أيها المجاهدون، و المسبلون، و الفدائيون

في الوقت الذي نتلقى الأمر بوقف القتال، و لنرجع بأفكارنا إلى شهدائنا الذين يراقبوننا من أضرحتهم و لنحي و نترحم بخشوع على أرواحهم و ذكراهم الخالدة.

أيها المجاهدون ! لهؤلاء قدموا سلاحهم ! و قدموا لهم التحية و التشريف اللائقين بذكراهم و بمقامهم ! و لنؤد لهم مرة أخرى اليمين بمواصلة المعركة ، يقظين ، و سلاحنا أمامنا ، و لكن لنكن دائما على استعداد ! و لنجدد لهم و عدنا بأن نبقى في مستوى تمنياتهم الغالية . رواد و ضامنين لطموحات و أهداف الثورة ، ساهرين على انجازها الكامل.

أيها المكافحون في صفوف جيش التحرير الوطني !

أن الشعب الجزائري يراقبنا و الأمة تنتظرنا. و أن استعجال و تعقيد المهام تدعونا كما أن حيل العدو ترصدنا. و لذلك فإن مسؤولياتنا أثقل من أي وقت مضى.

و لا تنسوا أيضا أن الشعوب المضطهدة التي تابعت يوما بعد يوم سير و تقدم كفاحنا ، تنتظر بفارغ الصبر الطريقة التي ستتبلور بها ثورتنا و طريقة التشييد التي يتعين علينا أن نختارها و نقوم بها.

و بما أن الثورة الجزائرية ذات طابع عالمي فنحن مدينون بانتصارها لاتجاه شعبنا فقط، فحسب، و لكن أيضا تجاه جميع الشعوب التي تتطلع لأينا بانتظارها.

فلنعرف كيف نسمو بأنفسنا إلى مستوى هذه الحقيقة السامية ، و لنظم الصفوف و لنبق ثابتين و يقضين لتحيا الجزائر الثورية.

الملحق رقم (08): خريطة مرور الأسلحة والقواعد الخلفية في تونس وليبيا[1]

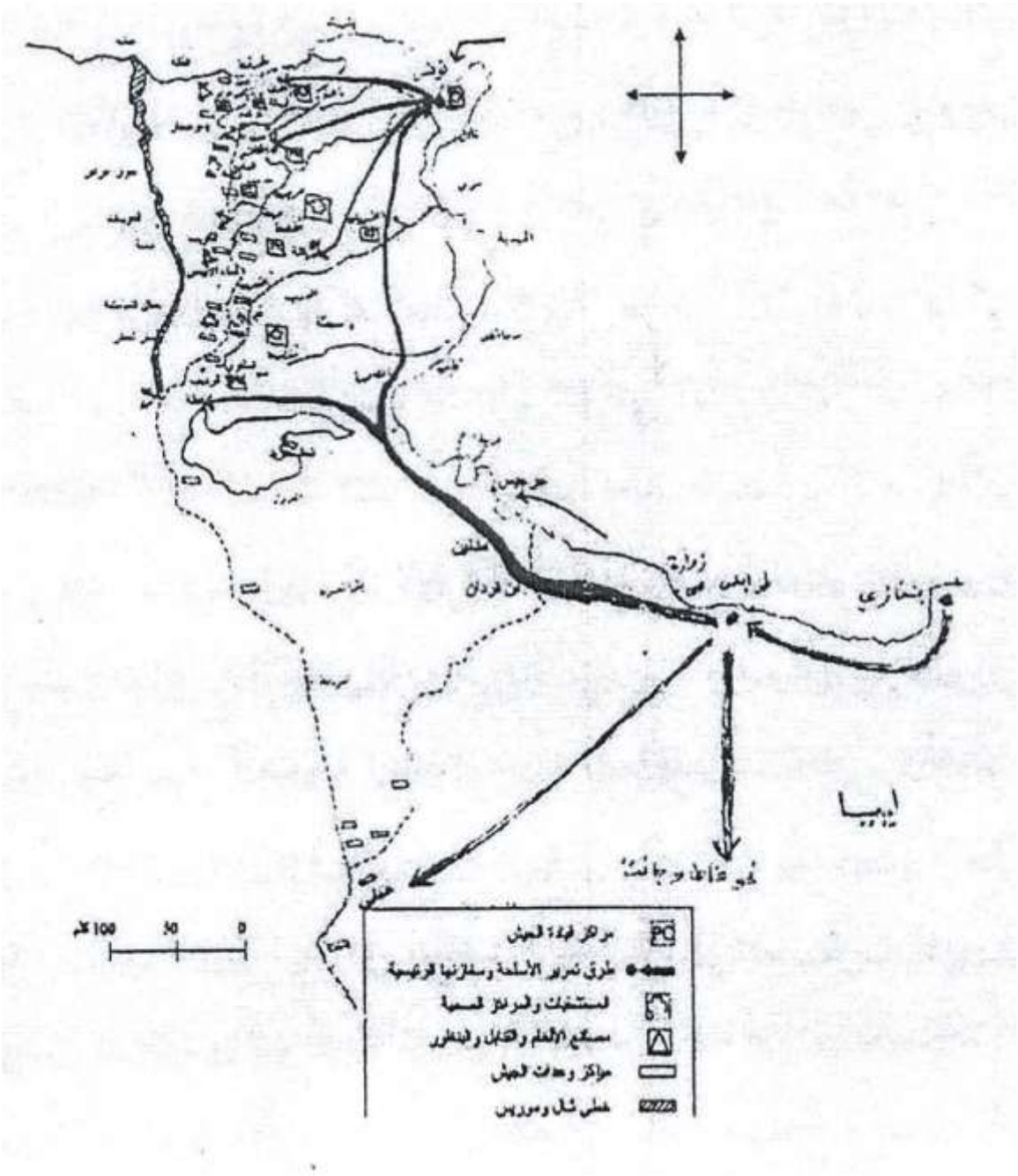

[1] عبد الله مقلاتي، دور البلدان...، مرجع سابق، ص303.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: /2021

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): بومنيا فسارة

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119960995012e7[illegible]

الصادرة بتاريخ: 2016-04-24 عن دائرة: المسيلة

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: ولاية عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 161635103511

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: مذكرة ماستر تحت عنوان: ظهور هيئة الأركان العامة وأثر ذلك على المسار السياسي والعسكري للثورة الجزائرية 1958 - 1962

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2021-06-01

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: /2021

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): مسعم سعيدة

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119970995012790007

الصادرة بتاريخ: 2016-04-24 عن دائرة: المسلال

المسجل بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: وطني معاصر تحت رقم التسجيل: 161635103515

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: مذكرة ماستر تحت عنوان: ظهور هيئة الأركان العامة وانتصارها على المسار السياسي والعسكري للثورة الجزائرية (1962-1958)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2021-06-01

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: ظهور هيئة الأركان العامة ومسارها السياسي و العسكري للثورة الجزائرية 1958-1962م

إعداد الطلبة:

1- بوضياف سارة ..... رقم التسجيل: 161635103511

2- مسعم سعيدة ..... رقم التسجيل: 161635103515

القسم: التاريخ **الشعبة:** التاريخ **التخصص:** وطني مرئي معاصر

إشراف: الأستاذة فتحي بن أزواو **الرتبة:** أستاذ محاضر (أ)

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة): د/فتحي بن أزواو

رئيس فريق الاختصاص أ.د/بوقرولة عبد المالك

رئيس القسم

Web site : http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/ الموقع الالكتروني:
Face book : https://www.facebook.com/FshsUinvMsila/ الفايسبوك:
Tél / Fax : +213 35 35 3044 هاتف / فاكس:

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية:

أ- المصادر: المعاجم:

1- **شرفي عاشور:** قاموس الثورة الجزائرية (1962/1954) دار القصبة، الجزائر، 2007.

2- **مقلاتي عبد الله:** قاموس وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو، قسنطينة، الجزائر، 2009.

ب- الكتب:

1- **إبراهيم عبد الحميد:** في أصل الأزمة الجزائرية (1999-1958) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

2- **بن النوي مصطفى مراردة:** مذكرات مصطفى مراردة بن النوي، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الاولى، إعداد وتقديم مسعود ماوشي، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2009.

3- **بن جديد الشادلي:** مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1، ملامح حياة (1929-1979)، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، د، س، ن.

4- **بوحارة عبد الرزاق:** منابع تحرير أجيال في مواجهة العدو: تر: صالح عبد النوي، تقديم زهور لويسي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

5- **بورقعة لخضر:** مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: الصادق بحوش، دار الحكمة للترجمة، الجزائر، 1990.

6- **بومايدة عمار:** بومدين والآخرون، ما قاله وأثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهري: دار المعرفة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.

7- **تقية محمد:** الثورة الجزائرية (الرمز، المصدر، المال تر: عبد السلام عزيز، دار القصبة، الجزائر، 2010)

8- **جغابة محمد:** حوار مع الذات او مع الغير، مد وجزر وتطلعات تر: بشير روايحية، ج3، دار الهومة، الجزائر، 2007.

9- **حربي محمد:** جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، تر: كمال قيصر داعر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنانن 1983.

10- **حربي محمد:** حياة تحدي وصمود، مذكرات سياسية 1945-1962، تر: عبد العزيز بوباكيرو علي قسايسية، دار القصبة، الجزائر، 2004.

11- **دحلب سعد:** المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، دار دحلب للنشر، الجزائر، 2007.

12- **الديب فتحي:** عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، مصر، 1990.

13- **الزبيري الطاهر:** مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخية (1962-1929)، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة، الجزائر، 2008.

14- **زروال محمد:** إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى أنموذجا، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007.

15- **الشيخ سليمان:** الجزائر تحمل السلاح، وزمن اليقين، تر: محمد حافظ الحمالي: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002.

16- **قداش محفوظ:** وتحررت الجزائر: تر: العربي برينون، دار الأمة، الجزائر، 2004.

17- **قليل عمار:** ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

18- **كافي علي:** مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

19- **مالك رضا:** الجزائر في إيفيان المفاوضات السرية (1962-1956) تر: فارس غاصوب، ط1، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، دار الفرابي، الجزائر، بيروت، 2003.

20- **محمد البجاوي**، حقائق من الثورة الجزائرية، دار الفكر الحديث، بيروت، 1971، ص 151-152.

21- **مذكرات السعيداني الطاهر:** القاعدة الشرقية ولب الثورة النابض، شركة الهومة، الجزائر، 2013.

22- **نزار خالد:** يوميات الحرب، الجزائر (1962-1954)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

23- **هارون علي:** فنية الإنطلاق (خيبة صيف الجزائر 1962)، تر: الصادق عماري، وآمال فارج مراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

24- **هشماوي مصطفى:** جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، دار هومة، الجزائر، 1992.

المراجع:

1- **إحدادن زهير:** المختصر في تاريخ الجزائر، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، ط1، 2007، الجزائر، 2003.

2- **بلحاج صالح:** تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتب الحديثة، الجزائر، 2008.

3- **بوحوش عمار:** التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

4- **تابليت عمر:** القاعدة الشرقية نشأنها ودورها في الامداد وحرب الإستشراف، دار الألمعية، ط1، 2011.

5- **جبلي الطاهر:** الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية (1962-1954)، دار الأمة، الجزائر، 2013.

6- **الجبلي الطاهر:** دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (62-54) شركة دار الأمة، وزارة المجاهدين، ط1، الجزائر، 2013.

7- **الجندي خليفة:** حوار حول الثورة، ج2، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009.

8- **حفظ الله بوبكر:** نشاة وتطور جيش التحرير الوطني (1958-1954) دار العلم والمعرفة، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

9- **الزبيري محمد العربي وآخرون:** كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (62-54)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007.

10- **الزبيري محمد العربي:** تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، اتحاد كتاب العرب، الجزائر، د،س،ن.

11- **سعيدي وهيبة:** الثورة الجزائرية ومشكلة التسليح (1962-1954)، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2009.

12- **سيد أحمد مسعود:** التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1961-1960)، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

13- **الشريف محمد ولد الحسين:** عناصر للذاكرة حتى لا ينسى أحد في المنظمة الخاصة 1947 إلى الاستقلال في 05 جويلية 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

14- **عباس محمد:** ثوار عظماء، دار الهومة، الجزائر، 2009.

15- **عباس محمد:** رواد الوطنية (شهادة 28 شخصية وطنية) دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.

16- **عباس محمد:** نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1962-1954) دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

17- **عبد القادر حميدة:** فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة الجزائر، 2007.

18- **العسلي بسام:** جيش التحرير الوطني الجزائري، دار النفائس، بيروت، ط1، 1984، ط2 1986، د،س،ن.

19-**عبد الحميد زوزو**، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009.

20- **عوادي عبد الحميد:** القاعدة الشرقية أصولها، نشأتها، تنظيمها، دورها، تطورها، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 1993.

21- **قندل جمال:** خط شال وموريس على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية (1962-1957) دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

22- **لعمامرة سعد بن البشير:** هواري بومدين القائد (1978-1932) قصر الكتاب البليدة، الجزائر، ط1، 1997.

23- **لونيسي إبراهيم:** الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة (1962-1954)، ط1، 2015، دار الهومة، الجزائر، 2007.

24- **المحامي زبيعة زيدان:** جبهة التحرير الوطني جذور الازمة، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2009.

25- **مرتاض عبد المالك:** دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1962-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- وهران، الجزائر، 2001.

26- **مقلاتي عبد الله وآخرون:** الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، ج2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، جوان 2018.

27- **مقلاتي عبد الله وآخرون:** الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع، سلسلة منشورات والبحث في الثورة الجزائرية، ج1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.

28- **مقلاتي عبد الله:** بحوث في تاريخ الثورة الجزائرية (1962-1954)، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة، رقم 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، مارس 2018.

29- **مقلاتي عبد الله، زموم محفوظ:** الجبهة الجنوبية، المالية النيجرية ودورها الاستراتيجي في الثورة، جن ط1 ... دار السبيل للنشر، 2009.

30- **ملاح عمار**: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى، الجزائر، 2005.

31- **مناصرية يوسف وآخرون:** الأسلاك الشائكة وحقول الألغام منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007.

المقالات:

1-بلفردي جمال: علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الأخرى وبالزعماء التاريخيين، مجلة المصادر، مج، 2ع، 21-2010.

2-**بلعيدي سميرة:** جيش التحرير الوطني على الجبهة الحدودية (1962-1960)

3-https://www.asjp.cerist.dz.en.article/27197 (د ت)، (د، تو).

4-**دكار أحمد:** تطور جيش التحرير الوطني من 1954-1962، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 11، أفريل 2019.

5-**شاوش حباسي**، من وثائق الثورة الجزائرية، محاضرات جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت إلى 6 ديسمبر 1959)، القسم الثاني، مجلة الدراسات الإنسانية، العدد 2، جامعة الجزائر، 2002.

6-**شويحات مريم:** الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، 1960-1962، مجلة قضايا تاريخية، مج1، ع1، 2016.

7-**قنطاري محمد:** الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير، مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، ع3، خريف 1995.

8-**مقلاتي عبد الله:** الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني بين العمل الفدائي وحرب العصابات (56-57) المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 1، أفريل 2017.

9-**نايت قاسي إلياس:** الوضع السياسي للجزائر، 1960-1961 مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج2، ع3، جانفي 2014.

10- **يحي يعقوبي:** تنظيم ونشاط جيش الحدود وأثناء الثورة التحريرية

a. https://www.asjp-cerist.dz/en/article/27193 **(د-ت) (-،تو)**

الدوريات:

1-**سيد علي أحمد مسعودة:** ظهور هيئة الأركان العامة خلال الثورة الجزائرية في ميدان الإمداد فيفري 1960- أوت 1961، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 140، السنة 38 ربيع الثاني، 1432 ومارس 2011، منشورات مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، تونس.

المجلات:

1-**الجبلي الطاهر:** القواعد الخلفية للثورة الجزائرية على الجبهة الشرقية (1954-1962)، المجلة التاريخية المغاربية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، العدد 150، مارس 2013.

الجرائد:

1-جريدة المجاهد، العدد 34، 1961/04/25.

رسائل ومذكرات جامعية:

1-**بلفردي جمال:** هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية (1958-1962) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم الماجستير، الرصيد الوطني للأطروحات، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

2-**سيد علي أحمد مسعود:** تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961) رسالة ماجستير، إشراف محمد العربي الزبيري، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية، الجزائر.

3-**شتواح حكيمة:** المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962، إشراف الدكتور عبد الحميد زوزو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2000-2001.

4-**صغيري منير:** هيئة الأركان العامة ودورها في الثورة الجزائرية (1960-1962) مذكرة لنيل شهادة الماستر، التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.

5-**حمدي فتيحة:** نشأة وتطور جيش التحرير الوطني الجزائري (54-62) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم

الانسانية والاجتماعية، قطب، شتمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2014.

6-**بوعزيز الحاج:** كبير عثمان: جيش التحرير الوطني (62-54) مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، التاريخ، قسم تكوين أساتذة التعليم المتوسط، فرع التاريخ والجغرافيا، جامعة التكوين المتواصل، بالجلفة، الجزائر، 2010-2011.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Abdrazak Bouhara : les viver de la l'ibération, edition casbah, alger, 2001.
2- Azzedine commandant, Alger brula bas, éditions perin, paris, 1993.
1) Balta paul et Rullau claudine, la stratégie de boumediene, édition sindbad, paris 1978.
3- Ben khedda Beny oucef les accords de vain office des publication univesitaire, 2002.
2) Home Alistaire, Histoire de la guerre d'algerie edition Albin, Michel, paris 1987.
4- Mohamed Harbi et gilbert Meyniere, le FLN document et Histoire 1954-1962, editions, Foyard- paris 2004.
5- Mohamed Harbi, Les archives de la révolution Algérrienne, Editions jeune Afrique, Paris, 1981.
6- Teguia Mohamed, L'armée de libération national en wilaya IV, Casbah Editions, Alger,2006.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
الإهداء
قائمة المختصرات
خطة الدراسة
مقدمة: .....أ

الفصل التمهيدي: من جيش الحدود إلى هيئة الأركان العامة (1958-1962)

تمهيد:.....8
1- نشأة جيش الحدود: 9
2- مبادئ جيش التحرير الوطني: 10
3- التنظيمات المكونة لجيش الحدود (أو وحدات الجيش): 12
4- القواعد الخلفية لجيش الحدود: 13
5- إستراتيجيّة التسليح لجيش التحرير الوطني: 15

الفصل الأول: ظهور لجنة العمليات العسكرية

المبحث الأول: تطور لجنة العمليات العسكرية 19
المطلب الأول: نشأة القاعدة الشرقية 19
المطلب الثاني: البنية السياسية والعسكرية للقاعدة الشرقية 21
المطلب الثالث: أداء القاعدة الشرقية.....22
المبحث الثاني: تطور القاعدة الغربية: 24
المطلب الأول: تأسيس القاعدة الغربية وأهم مركزها: 24
المطلب الثاني: أعمالها ومهامها: 28
المطلب الثالث: عراقيل لجنة العمليات العسكرية (com): 29
خلاصة الفصل: 32

الفصل الثاني: هيئة الأركان العامة بين الميلاد والنشاط

المبحث الأول: بوادر تشكيل هيئة الأركان العامة 34
المطلب الأول: انعقاد المجلس الوطني لثورة طرابلس (1959-1960) وميلاد هيئة الأركان العامة ..34
المطلب الثاني: هيئة الأركان العامة وأهم أعضائها 38
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لهيئة الأركان العامة.....41
المبحث الثاني: نشاطات هيئة الأركان 47

المطلب الأول: أداء ومهام هيئة الأركان 47
المطلب الثاني: أهم أعمال هيئة الأركان وأبرز مصالحها 48
المطلب الثالث: علاقتها بالمؤسسات العسكرية (اللجنة الوزارية للحرب أنموذجا) 52
خلاصة الفصل: 55
الفصل الثالث: دور هيئة الأركان العامة وتأثيرها السياسي والعسكري على مسار الثورة
المبحث الأول: نشاطها على المستوى السياسي 57
المطلب الأول: خلاف هيئة الأركان العامة مع الحكومة المؤقتة 57
المطلب الثاني: موقفها من المفاوضات واتفاقيات ايفيان. 60
المطلب الثالث: دورها في أزمة صيف 1962 64
المبحث الثاني: نشاط هيئة الأركان العسكري 68
المطلب الأول: التسليح والدعم اللوجيستي الداخلي لهيئة الأركان العامة 68
المطلب الثاني: الإمداد على مستوى الجبهة الجنوبية (أنموذجا الجبهة المالية النيجيرية)..... 72
المطلب الثالث: موقف هيئة الأركان من السياسية العسكرية الفرنسية..... 73
خلاصة الفصل: 78
خاتمة: 80
الملاحق..... 82
قائمة المصادر والمراجع 98
فهرس المحتويات
ملخص

الملخص:

عرفت الثورة الجزائرية ميلاد العديد من المؤسسات السياسية والعسكرية، وكان لها الدور الكبير في قيادة الثورة وتوجيه كل الطاقات المادية والبشرية لمواجهة محاولات فرنسا وافشال كل مخططاتها الرامية في القضاء على الثورة، ومن بين أهم المؤسسات العسكرية أو الهيئات نذكر هيئة الأركان العامة التي أنشئت (1958–1962) كتنظيم عصري وموحد لجيش التحرير نجح في تغيير مسارات الثورة المسلحة وجعلها ثورة يقودها جيش عصري منظم نجح في إرغام الفرنسي واجبارهم على الاعتراف بسيادة الجزائر وعلى هذا الأساس تمحورت دراستنا حول قيادة هيئة الأركان، بحيث تطرقنا إلى دراسة جيش الحدود الذي كان النواة الاولى المشكلة للهيئة.

اعتبرت هذه الهيئة المنعطف الحاسم في تاريخ الثورة الجزائرية ولعبت دورا هاما على الصعيدين السياسي والعسكري بحيث تمثل دورها السياسي في التعريف بالقضية الجزائرية عبر أنحاء العالم من أجل كسب التأييد والعمل على حل الخلافات الداخلية بطريقة سلمية، أما في الجانب العسكري فقد عملت ل=على دعم الثورة ماديا وذلك عن طريق تموين وتمويل الثورة داخليا وخارجيا.

الكلمات المفتاحية: الثورة– جيش التحرير الوطني– القيادة– المعركة

Abstract:

The Algerian revolution knew the birth of many political and military institutions, and it had a great role in leading the revolution and directing all material and human energies to confront France’s attempts and thwart all its plans aimed at eliminating the revolution, and among the most important military institutions or bodies we mention the General Staff, which was established (1958 - 1962) As a modern and unified organization, the Liberation Army succeeded in changing the paths of the armed revolution and made it a revolution led by a modern, organized army that succeeded in forcing the French and forcing them to recognize the sovereignty of Algeria.

This body was considered the decisive turning point in the history of the Algerian revolution and played an important role on the political and military levels, as it represented its political role in introducing the Algerian cause around the world in order to gain support and work to resolve internal differences in a peaceful manner. On the military side, it worked to support the revolution. Financially, by supplying and financing the revolution internally and externally.

Keywords: revolution - the national liberation army - leadership - battle